

حواشي على حواشي المختصر المختار

لمؤلف زين الدين العلي المحمدي

حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني،

تأليف العلّيمي، ياسين بن زين الدين - ١٠٦١ هـ. بخط

محمد بن عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن

عثمان المانجلاتي ١١٠٤ هـ.

٢١x١٥ سم

٢٤ س

٩٧ ق

٩٧٥

نسخة جيدة، خطها أندلسي.

الاعلام ٩ : ١٥٥، معجم المؤلفين ١٣ : ١٧٧

١ - البلاغة العربية أ - المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ
شرح التلخيص
نسخ د - حاشية العلّيمي على
مختصر للسعد التفتازاني

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
 يضيء به القلوب ويهدي به السبل
 ويمنح به الرزق ويوسع به الخلق
 ويمنح به النعم ويوسع به القدر

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب **مواشع** **المواشع** **المواشع**
 اسم المؤلف **ياسين بن زين الدين العلمي المحضبي**
 تاريخ الترخيب **١١٠٤**
 عدد الأوراق **٩٧**
 ملاحظات **مواشع**
 القياس **١٥ x ٢١**
١١٩
ع. ح.

الحمد لله الذي جعلنا من البرية ما نرى من السماوات والأرض ما نرى من البرية
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين
عنه ومن ثم أفادوا بآية مصباح الكمال ومفتاح دار السلاطين وعلى الله وحجبه
الكرام ما تقاضيت الملوك وأرضي الأشراف والرفاهية
والعز والكرام من غير أن يكون له في العلم شيء بل هو بغير العلم
والصحة حواسه رقيقة وخبراته نيرة على حاشي الشرح المسمى بالمتن للعلماء
الثاني سئلوا الذين التقوا في تحقيق المحقق المسمى واللبيب الرفيع المولى أحمد
لبن يحيى بن سعد الدين رحمه الله تعالى جفت فيها ما كتبته خاتمة المحققين وبركة المتأخرين
موات أحمد بن قاسم العبادي بها مشر شحنته وما فتح الله به من أراجيسه ومدير بظله
واستأنه نفع الله به الأهل والأحباب ونفعني بها في دار الجزاء بمن يلد الثواب
الكرام (الوصاب ١٢) لا يخفى ولا يرى ما خفي وسبح حسبي عليه تركت واليه
قوله أنا اختار الحمد على الشكر أنا اختار وعلى المرح لأن المرح يعي ما اختار
الممدوح فيه والحمد خير ما للممدوح فيه اختيار المرح يعي غير المحمد ويكون بعد ذلك
لا أحسن من الحمد والحمد لله على كونه تعالى حيًا وظاهر أحسنه إلى التقدير وإن شاء الله
نصبت الكمال وجعل النوال اختياره تعالى فإله الحكيم وكان المحمد لم يتصور لولا الله
يستجد من اختيار الحمد على الشكر كما اعترف الحكيم في قوله **قوله** مع أن المتبادر
أي مشرك الشكر وهو كونه ما وقع به مقابلة نعمة موجود وفوقه وفوقه تعالى وليرى
لا يزيد في توقيه المسائل عن سبب عدم ذكر الشكر المودع في قلب الزبير بن العزم
ما فيقال كونه المتبادر من العبارة ما ذكرنا في حق اختيار الحمد على الشكر كما يقتضيه
(السؤال المفرد لأنه كإن الشكر يقع بمقابلة النعمة الحمد يقع بمقابلة ما كان
به مقابلة العبارة التي لا تستحق **قوله** لأن ديباجة الفرائد أي لأن الفرائد الحمد

جعل له وشاع اختيار الحمد لأنه أورد في فروع الجواهر من أسرار لغته العفوية ديبا
حة حسنة إذا كانت بحجة وفيه (الفاصول) شحنته قوشجا واسم الجواهر من هذا
والرشاح شي يتبع من ديج ويرجع بالجواهر شبه فلانة ونحوه الشئ جبارا وهيرا
واجاب الحكيم أيضا بأن الحمد يعي العبارة والعبارة ظل الشكر تختص بالخير ولا أن الله تعالى
من عظيم النوال ما لا يحصر (العبارة) فله سبحانه نصيبات الجلال ما لا يحصر حوله
(الاعتقاد) والعبارة **قوله** للعلم بموجبات الحروف المتأخرة على ما هو المتبادر من
العبارة المذكورة المحسنة من ترفيع العمل بفتحة على فصول الحمد لا كونهما التاج السلي
به كصفاته الكبرياء من صفات الحروف وردت روايات مختلفة وإن كان لزم حاجة كل امرئ في حال
لا يوافق به الجواهر فصح ولعلنا لزمنا ما في الجواهر أفصح ولعلنا البغوي كجملته والكل
بلغة أفصح من غير إدخال العبارة على خبر المتبادر ولعلنا أي داود كل كمال لا يوافق به
الله جودا جودا أدخل العبارة في الخبر وجاء به موضع كمال امرؤا به موضع أفصح وأجزم
أبتر وجاء الجمع بينهما وجاء موضع بيوا يفتح وجاء موضع الحمد التوكل وجاء أيضا موضع
الحمد بسم الله الرحمن الرحيم وجاء أيضا كل كمال لا يوافق به الجواهر والصلوة على
وسله جودا فصح أبتر محمود من كل حركة قال ولا يضر شي من ترفيع الاختلافات لأن
حتمال اختلاف معاني راديه وأمرهم من الكمال لأنه قد يكون معناه شامرا ومنه
الأمور وفي موضع (أخص موضع) (الأمم) لا يوافق به بينهما محرم وخصوصا ما قد يكون معناه
وقد يكون نقلا والكلام قد يكون أمرا وقد يكون تقييدا أما الحمد والبسملة فالمعنى بهما
مواضع منها وسود ذكر الله والشأن عليه أما بسملة الحمد أو بغيرها ويدل على ذلك
رواية ذكر الله معيها على الرواية التي لا يميز (الآخر) تميز لأن المظهر إذا خسر يغيره
متأخرا لم يميز على واحد منهما ورجع إلى أصل الألفاظ وإنما كانا بابتداء خصوص البسملة
ولا ابتداء خصوص الحمد متأخرا لأن العبارة إنما تكون بواجبها أما دخل العبارة
خبر المتبادر عموم اشتماله على رافع موضع الشكر معي صرفه كل امرئ بما عوا وروا
بمنه بحكمة المتعالي وأما أفصح وأبتر وأجزم معانيهما أن لم تتفق في فعل
النبي صلى الله عليه وسلم فالكل واحد من أولئك الراوي روى بالمعنى انتهى كمال التاج

ما يخصه وما اجاب به عن اختلاف اجزم وانما وافق يمكن ان يجاب به عن اختلاف
وامر البسطة والجملة كما انه يمكن تفكر وجواب اختلاف هذه في اجزم واخره في
كلامه ان اللفظ الذي رواه الحنفى لم يروا احد وما ذكر من التباين بين الرواة بالبسطة
والجملة مبني على اربعة امور اول ان الروا حقيقي والثاني انه خال عن الامتنان
والثالث ان البسطة للرواة الرابع ان المراد به تقديمها في الذكر للسما في الزمان
يترجم عنه بالبسطة وكل واحد من هذه الامور لا يرد على ما يمكن ان يجمع منها مستند
الى سنن ائمة والناظر في هذا المعاني في هذا الخبر كل واحدة من هذه الامور مستلزمة
الى دفع التناقض من تفصيل ذلك في كتابي موضوعه وما ذكره من تفصيل في
الحديث المفتي لعدم ثلثة في اختلافها متجه لان المراد من جميعها نفيان البركة
وبذلك يوجب بعضهما مع البسطة تارة ومع الخواخرى وبعضها التناقض في
ثلاث روايات جاء فيها مع الجملة البسطة ابرو مع الجملة اجزم ومع الصلاة
محمود البركة فالتناقض في الاختلاف ثلثة في الروايات الى ان اللان من ترك البسطة
جود ما يلزم من ترك التجميع ان لا يترك موضوع الترتيب بغير اشارة الى ان النقصان
الحاصل في الامر يسير على ما ياتي اجزاه على وجه تنفصا جزاء شيئا فشيئا الى ان
يلتصفا بخبر كما هو المناسب للابدية واللان من ترك التجميع جود ما يلزم من ترك
الصلاة لانها جزم بالروا المعجمة مقصود البسطة في قطع الجزم لانها جزم
وهو الروا المعروفة بانها يقال منه مجزوم لا اجزم على ما في النجاشي وان خلافه في
اشارة الى ان النقصان يسير الى اجماعه بخلاف نحو البركة لا يلزم منه سر بيان شي الى
الزوات بل الى الصفة اعني البركة **قوله** ما شكر الله عليه من خيره وانما الشكر اذ لم
يشتر على المنعم بما يدل على تفكيرهم واكرامهم في شكره وانما اعتقدوا على ما لم
يعرفوا شاكرا ان حقيقة الشكر اجماع النعمة والكشف عنها والاعتقاد امر خفي
به نفسه وعمل الجوارح وانما في ظاهره الا انه يتمل خلافا ما قصده واما الشكر
فهو الذي يقع عن كل خفي ويحل كل مشتبه فلا احتما فيه **قوله** المعينة للاستدلال
التجدي لا تخبر ان يقول انما معينة الخ ليكون علة لقوله ربح يقول وانما ربح ك

بين
من الجفر وهو المقصود

يرجع بعض النسخ فاقولت يلزم على ترجيح البسطة على ما سمية افتتاح الفهر
ان الكرم بالمرجوح اجيب بان هذا الامر متعلق بما يقع من التكلم من جود وادام ارباب
على ترجيح البسطة اذ ان الحمد عليه متجود اى شراح الضرر وتصور القلب فان
كان دينا في البرية كما في الحاجة فاسمية ارجح وهو التحقيق كما قالوا التقيا في **قوله**
وفريجه (الابتداء الخ) التوجيه بقوله ذكر الخطا ونقصه بما ذكره بعض اهل التحقيق **قوله**
صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تقفل على صلاة العز ان صلاة الجماعة هي التي بها
لحظ والبالغ من صلاة العز الصلاة بالطاهر **قوله** على اسم الفات اي الروا
على استجماعه تفعل جميع صفات الكمال **قوله** اشارة الى انه ابلغ المحاسن اي تلم
الاشارة وهي امر المهم منها واما الولاية على استجماع الفات لما ذكره ببلغ من الظهور
بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل يوجب ان تترك ما يدل عليه في الكلام
او من مفتي المعاني **قوله** ولما في لاطر الخ وان تقدم الخواشوشا فالتفتي المعاني
لانه يقال **قوله** المستعملة في فناء البعير اي مع انه سبحانه اقر البين من جبل
الورود **قوله** والجواب ان ما في النور الخ فربما الحاجة لروا في الترتيل في الترتيل
لكن لا يخفى من عند علم الكتاب الى عمدة الروا اجماع **قوله** الخ فربما الحاجة لروا في الترتيل في الترتيل
الخ رد لقول الخطابي وقدم شرح الضرر على تصوير القلب لان الضرر وعاء القلب وشرحه
مقدم لدخول النور في القلب وذكرا لبيان في شرح الضرر والبيان في تصوير القلب
لان التبيان ابلغ من البيان على ما تقرر ان الزيادة في البسطة توجب الزيادة في المعنى لانه
بيان مع دليل وتصور القلب اقوى من شرح الضرر واما بلغ امره بالافق **قوله** والاحتقار
انه يجوز حمل البيان الخ لا يخفى ايضا ما في تلك الشارح من التوجيه على كبر في التناقض
وهو ان يوجه الكلام الى اسماء متلازمة ولو اختلفت الى التجميع والابتعاد واستمرار
البيان من شواهد قول علماء الرز الكنع من ان بابا لم يترجم جوارحه تروى احاد
ديث ما اوليت من شواهد كالعز عرفة واللب عرطة والقلب عر جابر والسمع عر جسر
واما التوجيه بمعنى احتمال الكلام وجميع من المعنى فهو ما يدل كقوله خا كيا زيد قيا
ليت عينيه سوا **قوله** لا يحتقار بالبرود على الخطا حيث قال والناسيب بقوله من

خيار عن حصول الشيء ليس هو الشيء يعني انه ليس هو صريحا ومنكسوبا وقال ايضا
لا تسلم ان الاخبار عن حصول الشيء ليس هو الشيء مطلقا انما يكون كذا لم
يكن الاخبار من خبرات المخبر عنه اما اذا كان كذا لم يكن كذا في قولنا الخبر مختار
للمصور والكذب وكون الاخبار فيما يخبر فيه من هذا القبيل كما هو في تعريف الخبر
عليه انتهى وتامره انه محمول بمعرفة ومعرفة ما اجاب به المحقق وقال ايضا
اليعقوبي ان الاخبار اذا لم يعلم (الانتخاب بالكلية) او اعترض ما ناسخه دلالة على
تطابق بلا يكون وصفا بالجميل اذا الوصف ما يدل على الانتخاب وانما يدل عليه
للمعرفة مع كذب الانتخاب بخلاف انت متعلق بالكلية لانه لا يصف بغيره وتكون
ان الوصف اجراء الحقيقة على شخص واسنادها اليه باو تترك ما يلزم من حيث مفهوم
انتخابه بصفة باو يقال هو كذا او كذا وما يلزم من حيث الانتخاب الوصف
يلزم من حيث الوصف فيكون الانتخاب الوصف باليسر الوصف في الواقع بالكلية
فيقول الخبر لا يدل على خبر الجميل ان هو المختار به فاشبات الخبر لشخصه لا يكون خبرا
لغيره لانه بمنزلة ان يقال اخبرني او يقال انت متعلق بالعرف والزم بينهما ان
الشيء لو ثبت مفهومه يلزم منه الانتخاب وتامر الوثبة مفهومه يلزم منه دعوى
تطابق وذكره لا نفسه واجيب بما خاطبه ان الدلالة ليست وصحية صريحة وانما هي
فاحية بل انما يعلم من حيث الخبر خبر الجميل بمعرفة الوضع ومفردات عقلية او
العرف وبما انه بوجوه ثلاثة (ا) اولها ان الخبر لا يبره من نفس التعليم فكانه قال اعلم
لكون ذلك بالكلية ويدل على ان انت متعلق بالكلية وان الشئ لا يكون نفسه
قال انت متعلق بمعرفة الحقيقة بالمتكلم فان الدلالة انما يبيح ظهور المعنى والنظر
بما مر حادثة بمعرفة القرائن كما صرح به ائمة الحكمة وفيه ازما ذكر من ان الشئ لا
يكون نفسه انما يجري محوت او اجحوا لاجل ان قيل ان محمودا ولا الحمد ما يقع
دعوى اعتقاد المتكلم رجوعا اليه حتى يقال ان المراد لا يكون نفسه بلا يكون الخبر
حاصل المادة المشبهة الشئ ان حقيقة الخبر تنزل على صور القول والادعاء
تطابق وذا القول يدل على الانتخاب فيكون الحقيقة دلالة عليه بالواسطة

ويكفيه انه اذا قيل ان محمودا بغير وصف الوصف بالجميل انما كان او يكون ويلزم من حقيقة
ثبوت محمودا بغير وصف الوصف بالجميل (الانتخاب لانه دعوى الانتخاب فيثبت
ان القول له لبقاء العلم الانتخابية الجملة فيكون محمدا ما قيل من ان الوصف انما
يدل على مللف القول الشامل للخاص والخاص وذا لا يدل على الانتخاب ليس
يشي بان جنس الكل اي الحقيقة من حيث هي على شئ مفهومه في الواقع فاذا
سقط الانتخاب فيمنع منه الانتخاب واما التطابق بمضمونه فيمنع القرائن من الخبر الكاذب
ايضا ان بالوضع على شئ مفهومه والكذب احتمال عقلي والدلالة بمعنى التصور
بمعرفة وتلك الدلالة المفردة الثالثة ان حقيقة الخبر تظنر بما يعني انه متصف بوجه
كحي والمراد ان اعتقاد الانتخاب مستعمل في دعوى الانتخاب فيمنع دعوى انه على
الانتخاب الذي دعوى انه مستعمل في انت متعلق قال (استاذ العقول) وما كثر
به ثبت دعوى الاعتقاد ان الخبر انما يتحقق اذا تحقق الحمد عليه وهو الكمال
اختياري للمحمود فاذا اقال محمدا او انت محمود فكانه قال انت متعلق بكل الاختياري
اي طرقتا واذ الكبري المحمود عليه باعتقاد الحامد فيمنع له بغيره دعوى
ثبوت اعتقاد الجميل (اختياري) واختيار الكمال كما قال (اعترضوا) يتوجه به
الحول له وخو اذا لم يلاحظ في التامر واما ان الوجه اختصار الجنس او افراد
او العود الكمال او الكمال هو الله على الانتخاب بالكلية لا التامر غير جفي ان اختصار
ذا الموضع غاية الكمال وهو حفظ المانع بقاية المرام في الرسالة التي تكلم فيها على
الحمد والحمد في شرح العوايد رحمه الله تعالى فبعنا بركات سلبه الا ان عليه
الحقيقة والسلب **فقال** ويجوز ان يراد بالحمد المحمود عليه مجازا اي الجميل (اختياري)
لله **فقال** او المحمود به اي الصفات الجميلة لله وهو ايضا مجازا والمجاز فيها
سل لانه اظهر المصور واد اسم المفعول كما لا يخفى **فقال** اذا لم يرع في لزوم اي الحمد
لان حقيقة الحمد لا تتحقق الا بالوصف الجميل بخلاف الحمد عليه فانه خارج عن
الصيغة لا تتوقف عليه وفرضه الحمد مع عونه يتامل **فقال** صرح بهذا الرأي مع
ان فينا التامر عليه يعني عنه كما يعلم من تعريفه (السايف) اما انت كما اثبت على

نفسه بجواز قول **سواء** كان الكلام الشاء عليه ان على ما يكون باللسان **قول**
حقيقة او مجاز انما على (او) او المجاز ان كانا على الثاني فبانه قد يترجم دخول
المجاز في الشاء خلوصا وهو متابع حق قبل بانه حقيقة **قول** اي قال خرج عن القدر
جواز له ان لا يشقوا الفراء والحديث بشوته منه تعالى **قول** لانا نقول المقصود
الجم (جيب ايضا بيان ما في القوان والسنة مرور مصر وعز النصارى فقال الله تعالى
المجولة اخبارا باستحقاق المجاز او مجاز عن اخبار صغات الكمال او بانه محرم شرع
وهو اعز اللغوي ويؤيد ما مر من بعضه ان مثل المجزلة محرم شرعي **قول** او نفى
فمن غير يكونه باللسان ان اي يكون مجازا مرسل او العلاقة لزوم اللسان للقول
في الغالب **قول** كذا قيل فبانه الخطي وادرد عليه ان القول النجاس بمراته تعالى
انما هو النفس فيلزم ان يكون المجزاة نيا وقد تفقوا على خلافه واجيب بناء على
على مختار صاحب المواقف من ان الله قولها على ما بمراته من غير الترتيب والحر
والزوال ولو بني على كمال (اشهرى) بالعارف على بر صوم والجنون والسكر الخ
العارف من العلم والكمال والكل لا يفسر بمراته اطلاقا كل مستوح حقيقته ان يقع
المسوية حقيقة كما للابز والتاسر **قول** وفيه ان قول الله ان ما المانع من ان
فيكون اللسان من قبيل الكفاية التي لا يشترط فيها ان يكون اللفظ **قول** اما ان
ذو الراي كذا الغالب في القول ان يكون مجازا في اللسان **قول** في القول المجزى اي
مكمل المجزى القول والقول المجزى اكثر ان يكون مجازا في اللسان باعتبار كثرة اطلاقه
وفي ان ان كان كثرة ايراد اطلاقه في الحاجة للتخصيص بالقول المجزى انما
نقول بالكره القول ان يكون مجازا في اللسان نظر اكثر ايراد القائلين ان لم يتفق
لذا لم يلا يبيد عوى التخصيص بالقول المجزى ان قول الله المجزى اكثر بعز دلالة
تأمل **قول** وحينئذ العلاقة محل تأمل فيه ان العلاقة حينئذ كانت تقتضي
صنيعه وانما يكون محل تأمل لولم ير اعني ان المراد القول المجزى بل في العلاقة
ذو التقدير المزموم في الجملة وان لم يكن اغلب منع (او) كقوله بطلوا الفروع سواء
كانا غلبا او لا محل تأمل لانه قد مر مشترك بين جميع العلاقات فلا بد ان يبين

وقد يقال ان المجاز المذكور مجاز التعليل **قول** ولم يقتصر في الجمل اللغوي التعليل
لا يجمع ان الثقات فقلوا ان الرعا للغير يزوم معتقون في النقل ويكفي في لغة ما ادعوا
بشدة الروا الجملة ولا يتابعه ثبوت الاعمال للغير بين ان سلم الجواز ما شتر المفعول
المحتمل لم يعتبر بامرفع له في نظر التحقيق لانه انما يرد عليه ان ثبت الاستفراء التام
لتصريحه بانه والمأمور التي يستتب منقاة الروا استفراء الغالب ممنوع فظا عن
التا وقوله الاخرى دعوا التسليم لا يصح على ان لسانه ان يمنع عدم اعتباره بستر
بحسب اصل اللغة مع شروقه على ان المانع غير ما سياتي به كلام المحقق ما زال
ياتي ان استورد في تبيان ومنه عرفا فقلوا التعليل وبفراجه ان استورد في بيان
عليه حسب اصل اللغة فتأمل **قول** فاعتبار التعليل فيه ايضا ممنوع لا خفاء
ان المنع على التقرينات لا يمنع له في اداب المناكرة بل لا بد له من التقدير ما ذكر
لا يطرح لولا الوقايات لاسلم ان جواز السلاطين دعوا جوازا لم يكن فيه تعليل بالحق
بل ما يذكر منه فيه فقلوا تعليلهم وان لم يقتضوا تطابق ما ذكره ولم يقتضوا التعليل
لم يكن جوازا **قول** ويمكن ان يقال للتباد وعرفا ان هذا جواب باختصار الاحتمال الاول
الكامل ان التقرير بحسب اللغة قد وقع ما يرد عليه من مخالفة لتفسير الجوهري كتب
اللغة (البارسية) بانه لا مخالفة ما ان المتبادر عرفا من قولنا التعليل **قول** او
يقال المقصود بالتقرير هذا الجواب يلح ان يكون علم اختيار الاحتمال الاول وعلى
اختيار الثاني وحاطه ان التفسير الواقع يكتب (البارسية) باعتبار مكمل الجوهري
وعرفا جواز السلاطين جوازا بالتفكر لولا العرفي في كلام الشارح مرد منه وهو
الجوهري **قول** او يقال لا تقاوا في الكلام ان دعوا على اختيار الاحتمال الاول بدليل
قوله يقتصر على كتب اللغة وحاطه منع ما ذكره في الاحتمال من قوله ولم يقتصر الجوهري
اللفظي ان لم يقتصر فيه ذلك بدليل ما ذكره من تقاوا وما يقتصر كتب اللغة العا
رسيقة التي تفسر به مراد في عدم اعتبار الروا فلا يبيد انه تفسير بالاعمال **قول**
يلزم ان يكون اختيارا بل يلزم ان يكون فعلا كما صرح به في حواشي الكتاب فالتا
لنفسه من غير مر **قول** سواء استلزم (اختيارا) الحروف او لا الاختيار يقتضي

ان يكون مسبوقا بالارادة والحال ان ارادة فرع العلم بالحياة ع **قوله** بعد
 الصلوات كالحياة الخ اي من الصلوات التي لا تتغير بشيء بخلاف ما يتغير فاذ لا يتغير
 فيها عمل بالتأويل المشهور وسواء غائبة عن منزلة (الافعال) باختيارية لتعلقها
 وفيه انه سياتي عز الشرح ما يقتضي ان لا يعتبر الاختيار بحال جميع الصلوات
قوله يطلب نحو اسئنا الخ قال نحو اسئنا للمكحول قال المحقق الشرحي المراد بالاختيار
 ان كان يكون اختيارا بل حقيقة او يكون بحكمه وصفاً باستعمال ذاته بحكمه
 الاختيارية ونهني ان المراد بالاختيار ما يكون متعلقا به الاختيار فيخرج ما يتغير
 الجمادات والبلوغ ان يكون المحمود عليه نفسه مما به اختيار بل يكون اختيارا طامحا
 انتهى قال الاستاذ الصوري بعد ان ذكر اختلافه فقل ما ذكره بقوله وكذا في شرح
 التفسير لم يأت به وهذا الجواب ليس بشيء لانهم قالوا ان المحمود به اعم من اختياره
 عليه يجب ان يكون اختياريا ولو ارادوا ما ذكره لم يكن لغوا التعظيم والتخصيص معنى
 تدبر خبره وحقول برده عليه ايضا قالوا به البوزير المحمود والمرح من شتره ان يكون المحمود
 عليه اختيارا بخلاف المرح عليه وانه يقال مرحته وتوا على وشاقه فهو وصفاً
 وجهه ولا يقال حمدته عليه بما يقتضيه **قوله** الفعل في تأويل المصنوع وتصيرونه
 السبل انما يكون مع حرف مفعولي وفيه السبل بدونه مفعول به باب التسمية مشا
 غير **قوله** متواخرا سواء فقول اوله عكسه لان سواء هنا نكرة لا موصولة
 متوا بها بخلاف قوله تعالى سواء عليهم ان نزلتهم ام لم نزلهم لانها خصت بالعلم
 وسواء عليهم ولا ان المعنى الاخبار عن المتكلم وعمله بالاستسواء لا العكس في الجملة
 استينافا او حال بدوز الواو **قوله** وكلمة او بمعنى الواو والجواب عما يقال التسمية
 انما تكون بين المتفرد والواحد المتفرد وكذا او بمعنى الواو قاله الكوفيون فيمنع
 عه واستدلوا بقوله فوم اذ اصبحوا الصريح وايتم ما ينسج مع فوم او لم ي
 وفيه سواء به مثله خبر متبوعا بحرفي الى امر ان سواء اي مستويان والجملة بمنزلة الواو
 بعد ميانها بمنزلة الشرح لئلا زاد للشك كما ان حرف الشرح كذا في الجملتين تأويل
 الجملة بالشرحية اي تعلقها بالصفة او يفرضها على امر ان سواء **قوله** وسواء بعد

يكون هو المنبني والمراد بالبناء معنى الولاية التي كون المنبني حيث لو علم على المنبني
في حال واما (الاطلاع على) اعتقاد يجوز ان يكون من غير الشاكر الى مادة كذا
فيل قوله لا يقال الخ قال المنبني به الكبري وقوله من غير عمل الخ يتناول ما لا يكون عملا
الشاكر او يكون عملا منه لاكن لا يكون (البناء) منحصرا فيه لان قول هو المنبني يعبر
ويمكن ان يقال انه فوسر سور لم يتقرر في الاطلاع من الشاكر لانه لا يمكن حيزه
وجوه الشكر الثاني فكمعا مادة اذ اكان (الاطلاع) منه الفاعل هو المنبني
او عمله **قوله** ليس هو اقربا بل بيان الخ في المراد ان قوله اسم لو كان تقريبا لكان
الله لورد عليه انه غير مانع لانه يدخل فيه غير الله من مراد جات العباد
وغيرها اذ يصور عليها انها اسم لما ذكره سور وليس بعبارة المنبني فهاهنا
المراد حتى يحتاج لقوله كان يتناول **قوله** ليس باعتبار انها داخلان في الموضوع
لان لعل الجلالة علم شخصي ومعمود الوصفين كلي بناء على التشخيص اكثر المراد
الحكاية بصراحي المصنوع جزو في العرفانه قال فان قلت ذكر الصفتين اعني وجود
الوجود واستحقاق جميع المحامد والذلاله اسم الله تعالى عليه بناء على انه
مع جميع الصفات بما فيه تحليها بالذكر وما التميز الفرات والتميز الخ
بما فيه تحليها ثم ذكر الجوابين للفرق اشار اليهم المنبني **قوله** بل للامتنان
ستجاء الفرات الخ قال سورنا خسر في حواشي المصنوع مما يعلم انه في
انه ليس معنى كون مستحقا لجميع الصفات انه يدل عليها ولربما جال كان
بواسطة الفعل متشابهة بان مولد العلم كثير ما يتصور ولا يلاحظ معه صفة من
الصفات فكيف جميعها بل معناه انه في العلم ذات جامع لجميعها بالنظر
نفسه فيكون في تميز تسمية الدال باسم المولد **قوله** او غيره هو الفرية في
الفعلية اذ (الاطلاع) كل ثابت واما ما لم يكن له فاصح **قوله** بالجللة العباد
هي قوله انا **قوله** بالجللة (الاسمية) هي قوله انا مع **قوله** فان دام ذلك
واسم فيهم هو موضع المحالقة في كلام الكشف للشيخ **قوله** وقال
طوب المبتاح الخ كلام صاحب الكتاب محامد مؤيد لما ذكره لا كلام طوب

المبتاح

المبتاح وان من الظاهر ان المراد ان الفرق يتناول على الشئ في مقابل يليه
وبناء عليه وعلى التجرد في مقابل يليه ونقصه وهذا الفيد في حاشية
يعلم في علم المعاني فلا يعد محالها للظاهرا صلا على هذا الجلاء لانه على ما ذكر
يتناول في سور واقول بل لانه على ما ذكره من هذا لقة كلام السكاكي لكلام الشيخ
لان الشيخ في قوله لانه (الاسمية) على غير الثبوت على وجه (الاطلاع) وقاؤه ولو كان
خبر ما كثر جامع ان يفهم قول على التجرد ان قدور التعلق فعلا **قوله** يجب التفرقة
ان تقرر للتعلق فعلا وتقريره وصفا **قوله** وما يؤيد ما ذكرناه من دلالة (الاسمية)
على الدواع **قوله** المودة بالجللة (الاسمية) هي قوله سلا لانه يتقرر سلا
عليه **قوله** المودة بالجللة الفعلية هي قوله صلا لانه يتقرر سلا
قوله لولا لقا على الدواع والنبات علة للكون (الاسمية) احسن والنبات هو
الدواع بالعلف تفسيره وما غير الثبوت لان الثبوت يمكن معها ومع التجرد وما
يجب ان سلا على اسمية خبر ما كثر فهاهنا ادلت على الدواع جالتي خبر ما جا
قوله عليه بالاول مثبت ان (الاسمية) مطلقا تقول على الدواع لاكن في الكلام لا
سمية التي خبر ما فعلية بقدر صوابنا في تقييد التجرد على الفعلية مبدل يجوز اذا
وتقرر ان الدواع ان يحمل عليه وازم في خبر الفعلية عن وجود الدواع وما البر
ومل يعرف من التفرقة في التفرقة باليعمل وتقرر في الخاكي وما وجه ان يعرف
ببر الفعلية وببر (الاسمية) التي خبرها فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل
اي ما علمه وانما تقول على التجرد التبع والمقصود في (الاسمية) المكونة نسبة
الفعلية الى المستلزم كونهما على التجرد منوع ولزوم كون التسمية التي
الخبر على التجرد لا يستلزم كون نسبتها الى المستلزم كونهما منوعا لان قول
سمية على اجادة الدواع عن الدواع في خطاب الفعلية **قوله** ما علموا به جواز
الخ حيث قالوا انما سمية تقول على المقارنة لكن ما مسترة لا على صفة حصول
غير ثابتة لولا التبع على الدواع والنبات **قوله** وبهذا التفسير ان وقع اشكال الخ
اي لاجادة ان التسمية محتملة كما جكرها احتقارا للفعلية بالتفسير اخر التفرقة



فمن قول سواه كما نرى اسئلة (المطلع الفاتي) او العرض فيه رد لغزل الخبايا منجوع اعليه ولما اقتصر عليه لم يمكن الجوع على عمومها فاعلم وان جعلوا الرعاية تجزئة
اجاب بان كون البلاغة مكافئة للكل المفتحي الحال الرعاية (ما موررنا فينا) ذكر البيان لا يمنع حجة تقليل العصب المذكور بها حصولها به ايضا وان حصلت بدون
العارض ووجه الرد ان الحال مع (ما موررنا) الى التكميل على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
صفتي ولا مثله ان (ما موررنا) كان ذاتيا او عرضيا حال مرعلة (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
ايضا مكافئة لمفتحي الحال (ما موررنا) لغيره فاعلم ان (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
امنا ناعقليا فبما ينشأ ما ياتي عن ذكر الكل بعد ما تنصرف عنه العبارة حقيقة (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
ليس متروك اجابة فكلور العبارة والمفني على هذا انه ترمي التعرض لتزعم ان (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
مضور العبارة وعلى ما بعد ان ترمي التعرض لتزعم مضور العبارة مع ان (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
فع غير فاصلة قول اذا التقليل بقوله ليلما يتوهم ان علة لكون العبارة للتقليل (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
فاصة اذا استيعبر من كلامه السابغ ان التقليل بقوله ايها ما فكلور العبارة (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
بالفسيخ (ما موررنا) من التعرض فهو فاصلة علمية لا كمن فصول علمية لا يقتض مضور (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
التقليل مكلفا في كلام الشارح لانه ذكر تعليله فيمن ان الثاني فاصلة (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
اذا التقليل الثاني (ما موررنا) جعل الخطا في التقليل الثاني (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
لغضا فيغير العدم ووجه تزعم شيوخ (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
المعامات الخطا فيمن ان المحسني لم يوجه ذكر التزعم بقوله وليلا يتوهم اختطاف (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
ووجه الخطا بان الاختصاص بالذكر لا يوجب في ما عداي المذكور (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
يقال لم يتغير قوله فاما مقابل لقوله السابغ وان ازيريو تعليل ترمي التعرض الثاني (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
منوا يتغير كقول قوله ايها ما فصول (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
قوله سنا اى التقليل (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
ذالرد ذكر البراعة والتشبيه وفيرجيم بقوله (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
ولما بان ان يقول رعاية البراعة تحصل ان يكون ان يجاب بان المراد رعاية (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
مستعمل في سائر الجوف فاصلا على الوجه المراد وهو الجوع على عدم ما نفع (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
ذالرد اكره تلك الرعاية والرعاية على ذالرد الوجه تتوقف على علمه (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)
على العلم اذ لم ترمي العلق لتزعم الاستيناف وخرجه عن حيز الجوع ومن (ما موررنا) لا يمكن ان يكون (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا) على وجه مخصوص وهو من (ما موررنا)

فرب كما قال الفناوي ان جواب بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين من اهل السير والاعمال
يعلمون تأويل المشتبهات ومع المناجزة بان ان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لا المحققون انه معقول لما بعوا العباء وانه من اجزاء الجزاء مطلقا سرايا كما بعوا العباء
والظاهر ان مخاطب الباري تعالى يجب ان يفهم ما خرب به ومع يتبين منها وانما تلتزم
او بان مخاطب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والسلام وهو قتيمة انتهى ويلزم
ما اجاب به ع سوان يكون به الفهم انما هو غير كما هو الالة على المراد جبري من جهة
المعنى ويلزم منه عدم مباحته وسيا في ضربا يوجب التعقيب عن اسم ما يقبل
لأنه ان قوله وانت خير الخ يدل على ان المراد بعبط الخطاب رسول الفهم ان وجهه
عبط الخطاب على الحكمة من علب الخاص على العال الشرف هو الخاص ومنه على ان
براد مع قوله وذلك لانه لم يسم الخ بياض لوجه الاستعمال قال مع وفيه ما لا يخفى
مفروض في الصحاح والقاموس مشوت او بل ملا بغير كفيته اخر فتلط **قوله** والى
ان المعتز فيه الخ واما الجواب بان تصغير خير ان يكون للتفليح فلا يمنع اقتضا
بما شراف الومفونيا فشر فيه بان تصغير التعليل مع تصغير التحقير كما هو
مع ان الشرف والخير مما تتفاوت مراتبها بخلاف نفسه لا ياب التصغير بالاداة
او بالاختلاف العقيمة **قوله** نعم ان كان في خير الخجف وهو الاستعمال على حرام في
الخجف وقوله اسم تفصيل او اطه اخير وسوال الخ اختر عنه الشارح بقوله
يوافق الخجف كما فهم المورد **قوله** لا ينبغي ولا يخفى لكونه مخجف اخير وما قبل من
فيه لكونه مستابعا لغيره لا جعل التعجب غير المتصرف فيه كما تفرد في الخبر
قوله الا بكر الناعمي خير في اسره بعمر وز مسعود وبالسير الصور وانما
لانه اراد غير مخجف خير **قوله** في اشارة الى ان الضرب معقول اما كقول قوله بعوا
بجوده في اشارة الى العمل خفاء والكاسر الاختلاج في اشارة الى الالة
والعامل فيه اما مع ولا ان تقول فعلا الشارح والعامل فيه اما فهو مرجح بالمد
الاختلاج معه الرافضه بكلام المحشي لا يخلو عن نكر **قوله** فمعهوات الجزاء كما
او خربا كان اذ اكدته تعالى واما ثمود فهو ميثاق بوليل ما بعوا كذا في بعض
وعبارته في الكبرى تقول على خلاصه ونصها قوله بعوا الجزاء اشارة الى ان العا

عن قول الشارح لزوما البقاء لا سيما ان الكلام سنا في لزوم البقاء للشرك و
فقد الشارح بغيره غالبا احترازا عما اذا كان الجزاء ماضيا بغيره او مضاهيا
او متعيا بلما وقد حذف البقاء بغيره الوية الضرورية كقول من يقول الحسنات الع
قوله في الضرورية كقوله اما القتال باقتال الديك **قوله** وهو تقدير القول بالجزاء
وغيره اذا دخلت على فعل حذف وبقي مقوله كقوله تعلى جاما للفرز اسره ت
بمع الكبرية اي فيقال لم الكبرية وبقي ضرورة فالكثرة وهي الضرورية كقوله على اسم
اما بعد ما بال اقوال يشتركون في كونها الحوث **قوله** على ما جعل طاجب الاشارة
الى استبعاد ما ذكر الشارح مع ما ذكره طاجب الاشارة الى المراد للقول باسم
او تقدير اسره كالماسح من جملة الجزاء كما في الآية جاز الظاهر ان المتعدي من جملة
الجزاء او من جملة الشرك كما في عبارة الكتاب جاز الظاهر ان هو متعلق بالشرك
الجزاء وانما ذكر ان يجعل من غير الجزاء والتقدير مهم يمكن من غير
لما في علم البلاغة اي ما قول بعد الحروف الصلابة لما كان في الاسم ولا يخفى ما في قوله
امكن ان يجعل من غير الجزاء لانه يشعر بان جعله من غير الجزاء بعينه
مع ان الشارح اختار ان يثبت متعلقات الفعل كما نرى عليه الشارح بتمامه
وفيما ياتي فربما **قوله** جعل وجود اللزوم في قدرين ايا ذلك الاعتبار للصورة
اذ مجرد جعل الوجود بمنزلة الوجود لا يحتاج الى اعتبار ذلك المصور وفوقه
او وانما خالف الوجود ان يجب معنى الموجود من الحاصل ان معنى وجود اللزوم
على الملزوم بمنزلة وجود الملزوم وان لم يعد ما يبيح الملزوم مع **قوله** بمنزلة
الملزوم في الجملة غير بمنزلة لانه ليس اثر الاثر في نفسه اسمية لا المصور
بمنزلة مع **قوله** واما بيان ابقاء الاثر في الجملة تخليص قوله في الجملة بيان ابقاء
يقضي عدم تعلفه بما قبل قوله وابقاء ايضا ويظهر انه لا مانع من تعلفه به ايضا
بان البقاء وقعت مما قبل الجزاء وهو على الشرك لا كونه محله الخفي مما قبل الجزاء
مما قبل الجزاء ولم يقع فيه بغير وقعت في محله في الجملة وهو مما قبل الجزاء وهو
بان كلامه لا يقتضي التخصيص بالمراد بل تقريره السابق للافتات يبيح

عن قول الشارح لزوما البقاء لا سيما ان الكلام سنا في لزوم البقاء للشرك و
فقد الشارح بغيره غالبا احترازا عما اذا كان الجزاء ماضيا بغيره او مضاهيا
او متعيا بلما وقد حذف البقاء بغيره الوية الضرورية كقول من يقول الحسنات الع
قوله في الضرورية كقوله اما القتال باقتال الديك **قوله** وهو تقدير القول بالجزاء
وغيره اذا دخلت على فعل حذف وبقي مقوله كقوله تعلى جاما للفرز اسره ت
بمع الكبرية اي فيقال لم الكبرية وبقي ضرورة فالكثرة وهي الضرورية كقوله على اسم
اما بعد ما بال اقوال يشتركون في كونها الحوث **قوله** على ما جعل طاجب الاشارة
الى استبعاد ما ذكر الشارح مع ما ذكره طاجب الاشارة الى المراد للقول باسم
او تقدير اسره كالماسح من جملة الجزاء كما في الآية جاز الظاهر ان المتعدي من جملة
الجزاء او من جملة الشرك كما في عبارة الكتاب جاز الظاهر ان هو متعلق بالشرك
الجزاء وانما ذكر ان يجعل من غير الجزاء والتقدير مهم يمكن من غير
لما في علم البلاغة اي ما قول بعد الحروف الصلابة لما كان في الاسم ولا يخفى ما في قوله
امكن ان يجعل من غير الجزاء لانه يشعر بان جعله من غير الجزاء بعينه
مع ان الشارح اختار ان يثبت متعلقات الفعل كما نرى عليه الشارح بتمامه
وفيما ياتي فربما **قوله** جعل وجود اللزوم في قدرين ايا ذلك الاعتبار للصورة
اذ مجرد جعل الوجود بمنزلة الوجود لا يحتاج الى اعتبار ذلك المصور وفوقه
او وانما خالف الوجود ان يجب معنى الموجود من الحاصل ان معنى وجود اللزوم
على الملزوم بمنزلة وجود الملزوم وان لم يعد ما يبيح الملزوم مع **قوله** بمنزلة
الملزوم في الجملة غير بمنزلة لانه ليس اثر الاثر في نفسه اسمية لا المصور
بمنزلة مع **قوله** واما بيان ابقاء الاثر في الجملة تخليص قوله في الجملة بيان ابقاء
يقضي عدم تعلفه بما قبل قوله وابقاء ايضا ويظهر انه لا مانع من تعلفه به ايضا
بان البقاء وقعت مما قبل الجزاء وهو على الشرك لا كونه محله الخفي مما قبل الجزاء
مما قبل الجزاء ولم يقع فيه بغير وقعت في محله في الجملة وهو مما قبل الجزاء وهو
بان كلامه لا يقتضي التخصيص بالمراد بل تقريره السابق للافتات يبيح

المضاب التي هو علم وهو مذكور متأنية لعوده على حصة المعنى العلم باعتبار المعنى
صلى وهو ذاتي واجاب الخطاي عن ما مر من على تغيير العلمية جعل البلاغة علم
للتغير المخصوصين بان يكون العلم في الاصل علم البلاغة ثم حروف المضاب كما قال
الكشاف في رمان وشعر رمان ويكون علم البلاغة فيضيل الخاصة العلم
كعلم النحو وادرد عليه انه اذا استعمل علم البلاغة للعلمية لا بلاطلا على
وان تكون الخاصة في المعلق عليه بياضية في المعلق لامية واما اراد
لزم الاستعمال في غير قوايهما فيغير ظاهر ان الخطاي متعريف به كما اجمعت عليه
وته في حاشية المكون وهو من المحسات فلا يغير فيه واجاب ايضا عن لزوم العلم
على حصة العلم بان المقصود (المشارة الى تغير المضاب وهو المعلق حقيقة كما ان العلم
عليه علم البلاغة وبعد حذفه في المضاب اليه مجرور على تجزئته واما رده
بما صبح السارح ليلاميلنم تغيير كمال المصنف واما لزوم الامر الثاني
واجاب عنه بعضه بان المضاب التثنية من المضاب (بمعنى التثنية) لا رتبة
بينها ووسطا في الحرف في الجملة ورد على جواب الخطاي هذا ان ارد الخبير
اذ به يعرف لا يلزم بغير انه يرد على تغيير العلمية التثنية في العلم في قوله
لان العلم كما قال الخطاي علم قوايه اللغة لا علم قوايه ما نحو الجمل على المعنى (الافاد)
بالمعنى ان قاله المحشي واستقر عليه كمال الخطاي **قوله** تقريبه على ما تقدم في
المصنف اذ به يعرف **قوله** بواسطة مقومة الخ انها احتاج لفراد ان يربيع التثنية
مشكل كتقليل المصنف لان مقومة المعلم تستلزم مقومة العلم اذ في مقومة **قوله**
الذي كما قال الخطاي **قوله** وذلك لان المرعي في تقليل العلم الحاجة الى المقومة
علمية لانه اذا احتاج اليها لوكي والموعى انها اذ العلم **قوله** مرانه مجرور
ان اعجاز البلاغة لا المقومة او غير ما يفرد ذكره في الومع ايضا **قوله** الغير المرتبة
ان تجعل ملقة علم الترتيب انما لا حوى العليتر يعلم لاما اذ للرتبة لا يقل كذا
مع وهذه ملقة عامة والملقة الخاصة مع ان يماز ما ذكره في كونه اجل العلم
انما يكسب لما ذكره في يماز كونه اذ العلم **قوله** فيشكل بالمتشابهات

يقال لا بد من التزام انتقاء التفسير المفروض من المتشابهات واما لزم عموم مطابقة هو
محرور وسياتي خبره من بيان انتقائه عنها وحينئذ يجمع (اشك) انما ضام **قوله** ولما
نحو ان يحل على كون الدلالات مطابقة الى كذا والمراد منه اذ اقتضى الحال دلالة المضاب
بقة انني بما اود دلالة (التزام) اني بما وكونا مع **قوله** على جعل التعريف في الفصح
لكنما الى فلان لم يعمد الى اللفظ المعجزة والموصوف تعريفيا وتكثيرا او الضم صفة فيغير
عامل متكرر فاما مراده بوليل ما بعده ويرد عليه ان المتبادر من كون التعريف لفظيا ان
ال لجنس وهو غير مراد هنا اذ المراد البعد المعنى **قوله** او يجوز ان يحل على قوله جعل
اي او على خوراز فيغير العامل معرفة بناء على ما سيأتي في قول المصنف في العجاجة في
المعنى من ان كمال السارح بحيث تراه المستخرج المقتضاج يعجز جواز تقدير العامل
مع ما هو في وجه كلامه بانه لو قدر معرفة لزم حروف الموصول بعض الطلبة في التعليل
المفرد وصفا اسع جاعل لعل الوراخلة عليه موصولة في حصة مع بقاء المفعول وهو
الحرف ما ذكره كذا كذا كذا عليه ان يحل كذا الوراخلة على اسمي المفعول موصولة
اذا اريد به الحروف اما اذا اريد به الثبوت كما في قوله في كل الصفة المشبهة وال
الوراخلة عليها حرفا تعريفيا كما ذكره السارح في بحث تعريف المستر اليه بالان
ان يقال سوا متباليه منه ما يلزم موافقة النسخة عليه وان اختار من جملة معزاة المحر
للمعنى الى هذا انه لا يجوز جعله حلا من غير العلم والمفعول كما يقول عليه كلامه بعد
وهو مبني على ان الحال لا يكون الا في العلم والمفعول وما اودع خلاصه اذ هو في ان
مع ما يقال جعل الحرف صانعة مخالفا للقاعدة مرانه بعد المعرفة حال يحتاج
للاعتناء بحل ما اعتذر عليه به عز حالي الموصوف والصفة مران التعريف لفظي
ومثله يجوز في الحرف بعدو الصفة والحال ووجه الومع ان القاعدة مقيمة بوجه
المقتضى وانتقاء المانع والمانع هنا موجود وهو عدم العلم او المفعول **قوله**
او حال علق على قوله صفة **قوله** على ما جوزه طاجب الكشاف او جانه جعل اسم كان
بالمعنى في المعنى كما ذكره في الكبرى وفيه قال انما ينبغي بالجاء على خلاف المشهور
بغيره سر اولي بالتحريم عليه لانه يرى عجي الحال من المتشابهات وغاية ما يمنع مجي الحال

منه كان انه متروك (الاول قول) ان الفصح الثالث ان جواب عما يقال
الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان الكتاب المشعور به بياناً لما لم يرد
سواها كتاباً انما جعل التفضيل ما هنا اعني على منجلة ما اضعف اليه
عبارة عن الفصح الثالث قول كتاب لغة لانه بقى من الكتب الجمع وعلما يصح
البعض قول فيكون كتاباً عابداً ان اذ انه كتاب عرفاً على حكمة كونه في العلم
بمعنى منج او بالنظر لحالة المراد بالتقريب واعتبار به في تلك الحالة فيكون
كتاب المفكره عليه نكراً على سم ولم ان ختار (احتمال الاول) وتوقع الفصح
تسميته كتاباً عابداً على وجه المجاز باعتبار انه قد يعود بالتقريب كما هو ظاهر من كلام
المحقق في تأمل قول غايته الترجيح لهذا الكلام اشارة الى الجواب عما ارد عليه
ان الخبر في مرتبة ان عباد الى كل لزم ان يكون كل شيء في مرتبة كل شيء اذ في كل شيء
كل شيء في مرتبة الشيء الواحد وكذا ما في غير صحيح قول منكر بالجر صفة شيء
معرفة بالملك بمفعول ثان ليحذف الى جعل الخبر معرفة وان عباد الى شيء وهو منكر
اشارة الى الخلاف في خبر القيمة اذ عباد الى منكر فيقول نكراً على ما في خبر معرفة
وقيل ان عباد الى واجب التكميل كجور وجملة والجمعة قول ينبغي ان يراد به
الح او يقال الكامل بفعل التكميل والتعليل يكون مرتبة الكم والزيادة فيه جملة
او العكس قول فلا ينعقد حقيقة التكليف التفضيل في قوله وانما انما انما
ما يفيد الزيادة قول وانما او لا يرد انما في عدم الوجود فيجوز ما ذكر
لتغير المصنف بصيغة التفضيل وقال من يحتمل ان يراد بالتقريب عزم في
وخرجه الى انما يناسب وقوع الحشر والتطوير قول واخر احتمال المحقق الرضي
الرضي على ذلك الربيع ما علمه السارح وقول ان المحل شيء بالشيء لا يلزم ان
حكمه فلا يلزم من منع تقري ما يجيز الحرب المصوري عليه اذ ان لم يرد
يقتضيه الروا اذ ان يقرر او يحتمل لا يعمل المصروف متعلقاً بالاول عند السارح
اذ كان المصروف كذا لا يحتاج الى تأويل علم يتقدم معمول الحرب المصوري عليه
كلام الرضي انه لا يرد من التأويل وان كان المصروف يعني الثبوت وكلام السارح

لا يرد ان اذ كان المصروف كذا وانما في الحديث وكلام السارح انما هو انما
لا يرد ان اذ كان المصروف كذا وانما في الحديث وكلام السارح انما هو انما
واشترطه التأويل في العمل انما هو اذ ان المصروف كذا قول الرابع الى الجور
يثبت في الخبر كقولهم وما الحرب الا ما علمت وقد فتح وما صرحنا بالحديث المرجح قول
واعمال الجمل الفصحة الى اشارة الى قول بعض اهل الباء ان الجور الفصحة والتأويل
اعمال في الخبر فاصحة وان لم يرد منه معنى مصوري وسياتي الكلام عليه عند قول
المصنف جال الطحا في المبدء قول وليت شعري انما لم اقتصر على ما ذكر في قوله
اشارة الى ان الزكوة من امور ما لا غير مناسب وحاطة ان النسبة بينهما الفصح
والخصوص المظهر ان الحشر ابرأ على اصل المراد لان الزيادة انما هي بالنسبة له
مستغن عنه سواء كان زيادة كما في خبر من كلام السارح والتطوير لا يكون لاجابة
يقتضيان زيادة لاجابة وينبغي التطوير في اجابة فيه وحاصل القول انما ان النسبة
بينهما التباين وسواء في قول حيث جعل المصنف انما هو حيث جعل السارح انما هو
المصنف محتمل لعدم الاضطرار الى الحشر والتطوير في التطوير قول امشبه بالعكس
لان الزيادة المستغنى عنه يحتمل الزيادة على اصل المراد يرد عن الزيادة على المراد قول
ينبغي ان يجعل متساوياً والضعف التالى في ان يكون ان يقال انه لم يوجد الفصح الثالث
هذا الفصح من التقدير بل هو الرخص في الفصح فلما احتاج الى تأويل المحقق في قوله
الكلية كقولنا كل كلام الفصح الى منكر في تركيبه فكيف يمكن على قولنا هذا الكلام الفصح
المراد المنكر بكونه في انما تشمل عليه ويستخرج منها وكثيراً ما استخرج ما ياتي
وقوله بل السارح انتقال عن قوله لا على الفضايل لانه بمعنى ان الفضايل المذكورة لم
يشع الحلا في الجزمات عليه قول يجوز ان يلو شتمت البروع بالجزمات وله
والطرايع المشبه به على المشبه على خبره انما استغارة التفرجة في جواب ثالث
وسواء انكسار في الصرا على الحلو غير يتلوه راجع الى الحكم بمعنى الحكم عليه
لا بمعنى القضية كما هو المراد بالحكم الخاص الى وجه اليه مع الفصح في المعنى في قوله

هـ الواجب على الحكم عليه على جزءه بآية ولا مثله ان الحكم عليه وهو الكلام المنطوق
الى المنكر جيل على جزءه بآية وهو ان زيد فاعلم فيقال ان زيد فاعلم كمال الغنى والمنكر
وايه وهو ان لا تكلم بآية الصفة والكلام حرف والتقدير يصور مفعول من صور
هـ الواجب على الحكم على جزءه بآية فجزءه بآية لا مثله ان مفعول الكلام المنطوق
الى المنكر ان مفعول فعله الفضية يصور على جزءه بآية وهو ان زيد فاعلم وكذا
قوله كان يقال امثالا ان زيد فاعلم ان ينبغي ان يجعل في حكمه لا من الحكمي والاشارة
فعله بهذا الكلام يجب توكيده لانه يلزم توكيد الموكول لان يقال المحذورة في قوله
ومعناه زيادة تأكيد بل في قوله ان لا تكلم بيني وبينك في قوله لا تكلم في قوله لا تكلم
منه طارعا في قوله ان لا تكلم في قوله لا تكلم في قوله لا تكلم في قوله لا تكلم في قوله لا تكلم
منكر او لا اذ ليس في النتيجة تفسير **قوله** في الكلام لا تكلم في قوله لا تكلم في قوله لا تكلم في قوله لا تكلم
الغاية واما باصلاح البيان فاعلم التعليل لا كذا بل في الاستقارة الفضية كما
وقوله والمال على تفسير **قوله** للزوم الدور اذ مقتضى اثبات الفاعل بالشرط
توقف الفاعل على الشرط ومقتضى تقرب افعال الجزء بآيات من الفاعل العكس
بيلزم توقف كل على الآخر **قوله** اللهم الا ان يقال ان كان مراد بآية الدور ان التاكيد
جملة من جملة كونه مسموعا من الموثوق به وجملة كونه مزجزة بآيات تامة الفاعلة
حكمة فيه الجملة الاولى فلا توقف فلا دور وهو انما يرفع الدور في حذو فاعله
الفاعلة والاشارة ان النتيجة التي ذكرها في الجواب منوعة لا في الفاعل
نتيجته فكذلك التوكيد في جواب المنكر في هذا المثال مستحسن بلاغة ومع
التفسير الموكول في الصفة لا يتم للمعنى غرضه وهو الاول في دفع الدور والاشارة
بالجزء بآيات بالنسبة مستتب الفاعل وهو مفعول في (الحكم) بالنسبة لغيره
بأن زيد فاعلم فاعلم ان ينبغي ان يرد في امثلة الايضاح فاعلم في الشرط والاشارة
في الجملة وحينئذ كمن امثلة اخذوا في الامان يقال ما سبب هذه التوقفة **قوله**
متباينان لان ما يذكر اثبات فاعله لا يكون منكره الا بآية وبالعكس اعم
وهو ان يراد الطرح لا ان يوكرو **قوله** لا كذا المعنى من الحاشية ان استورا على

٢٤
او الغلة بمعنى الطرح ونحو الحاشية كما في الكبرى وهي اخذوا في الامان بآية
الاشارة ان يكون موثوق به كما يلزم في المثال اما كذا (امثلة) لا ايضاح والاشارة
لما ثبتت فاعله خارج عنها حتى لو اعتبر في جميعها كانا متباينين انتهى فالاشارة
وهو الايضاح ان المراد بخصوص باعتبار الطرح وهذا لانه لو كان في الحقيقة على وجه
الطرح لا وجه اخراج الايضاح وما ثبتت بل لو اعتبر الايضاح اعتبارا لخاصية فهو
المعنى كما ينبغي بآية فهو سر سر جعل الايضاح خارجا عن مفعول الشاهد والاشارة
لا خلية بحسب ذاتي المفعول او جعل الغير خارجا عن النسبة واعتبار لخاصية
نحو ان الجزء المفعول به في التفسير هو ما ينبغي ان يفتى **قوله** فلا يلزم التوقف اي تقرير
لا خلية على مجرد التقرير بغيره ويكفي ان يحاط عنه بان الموكول لما ثبتت يطرح ان يوكرو
لما يطلع من غير عكس لان طرحة لا تثبت يتوقف على كونه كلاما موثوقا به دون
صلوح الايضاح وهو سبب ان معنى (لا خلية) ان كل ما هو مطلق شاملا من غير عكس
قوله والباء الدوامية او **قوله** لا ينبغي ان يكون جمعا في معنى الحاجة
الاصرية (المراد عريضة اي التفسير كما ستأتي) (الاشارة اليه في قوله بلا وجه الاخذ
المعقول في هذه النتيجة قوله لا ينبغي ان يفتى في المفعول بآية ان لا يكون المعنى المنع **قوله**
ان يفتى في المفعول ان المصداق اذ وقع حاله في زمانه باسم الفاعل انما هو طاب الحال ان
انما يفسر طاب حاله (المعنى لانه صفة له والوصف بغير الموصوفين كجزء من جعل مثل
ذلك على حرف مضارع كمال على المعالفة كما في قوله في باب المستأجر انما يفتى
هو ان يفتى في المصداق المنكر حاله ان كان كثيرا لانه لا يفتى في المصداق المبرر مما كان
فيما في العالم انما يفتى في المصداق على المعينة بنفسه بما جاز جهه سرعة ومنع جاء حكما
وتقدم في دياحة الشارح للمعنى ما يقتضيه انه يخرج الى مذهب وقال في الكبرى
متابعون جعل جمعا حاله لا يرد عليه ان المصداق ليس بآية النوع العامل في ذلك
العامل المعنى او تارة التفسير والسعي اعم من المعنى الكامل في قوله لا يجوز **قوله** او
ليس من نسبة التفسير انما في العبادي ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى العامل
ويكون جمعا على المعنى ان لم يفتى في اجتهاد في تحقيقه بناء على انه صرحا بلفظ

انتقاء الفعل من غير اعتبار نفي القبول او اثباته **قوله** لاعتناء الاصل اي دوز المع
العلمي لانه لا العلة المختصة او المسبب بل المختصة او النقص من المخصوصة او
الثلاثة او مجموع اثنين منها على ما تقر به محله و لكن راجع هذا الى ما لا يطرأ عليه
التلخيص كما يقال نعمنا (ما طلي اجنبي عن الكتاب وحينئذ فلما سببه في هذا الشيء
لانا منع الاجنبية بل المعنى الاصل في شرط الكتاب القابلية به بطاراهام مناسب
لرصد الكتاب **قوله** لا يقال يجوز ان يكون معلوما في واد على لانه لا يناسب ان
اي معلوم عليه وترد التقديم و جعل العدد من خصوصية الفعل لما ذكره **قوله** لانا
في التقديم ان كان المراد تقديم المنصور اليه و جعل الواو للحال وان قيل المقصود
هنا بيان موضوعية المستند اليه بكون الخبر دون وصية الخبر له و هذا اعتنا
وان متدارك ان لا يفرق بينه (ما اولي اذ ان في الكلام في التواضع وانه على شئ
بالشرع فيقال لا التواضع بشرط و قد يفيد الثاني كما اذا كان في الكلام في الشرع وانه
على دفع وجه الفرض فيقال بشرط التواضع فلنا هذه فقة اعتبر بها طابع
المقتضى و المصنف بل لا يحل كلامه عليه **قوله** يعني انه ان اراد ان لا يجعل
الجملة فعلية مضارعية حالية لم يخرج الى الواو اصلا و تقدير المقصود و اجاب
بوجه الاستيناف و فيه ان هذا (ما يعل) حاطر مع الواو و لا ان الواو تكون للاستيناف
الا ان يقال انه قليل جدا بخلاف استيناف الجملة بدوز الواو و ان كانت كثير ما يقال ان
وافر ثم ان الواو ترمع العلق على ان في الواو لعلها تترجم (ما استيناف و لم يتركها
يترجم العلق الا ان يحاط بان عدم تماثل الجملة مع عدم خبره و ادع الى عدم تماثل
سببه و اجمع قوي لترجم العلق بضعف الترمع فلم يعتبر به لوجوده افعه
خلاف ترمع الواو و ان ترمع (ما استيناف و حينئذ اذ اجمع له ما يقع بدفعه و لم يتناول
قوله لا امره ان في كيتوم ضرر به بقله (ما وطاب العلية **قوله** لا كذا
اعتبار معنى جسيبي فيه اشارة الى ان المحذور في علقه على جسيبي انما اشار الى
عن جسيبي و يكفي في كان وجهه ان المعلوم عليه انما يكون خبرا حتى يلزم المحذور
اذا اعتبر به ذال و لانه حينئذ يعني الجملة الخبرية و اذا لم يعتبر يكون معناه **قوله**

فلنا جعل الاسمية الخ و رد لقول السائل و لا يجوز ان يكون جسيبي جملة استثنائية
وقوله و لا انتصاب الخ و رد لقوله ان يعلق الخ و قوله و قد ذكر الشيخ الرضي الخ و رد
لقوله ان يعلق على محذور جسيبي **قوله** اذا كان في (ما) معني الفعل اي جسيبي قد يكون
اعتبار جسيبي و يكفي في اسم ليس فيه معني الفعل الا ان يعلق بالما منع من جواز العلق
عليه مع اعتبار ما ذكره المحذور و حينئذ لانه غير المستند او العلق مما له محل من
(ما عراب و هو جازي سم و قد يقال هو الا يرد على الشارح لانه يرى باقتناع العلق
و لم يعماله محل كما دل عليه كلامه و لم يتناول ما سئل به قول المحشي في امره ان الخ
قوله ثم ان الجملة الاستثنائية لا تنزل الخ و رد لقول الجيب السائر كما انه غير ما هنا
ال**قوله** كما في هذا الموضع يمكن ان يجعل شاملا لما اذا علق على جسيبي بناء على
انه معلوم على خبر ان اي و انه هو جسيبي او على انه معلوم على جملة الحال او على انه
حال من العلق على الجملة (ما اولي و على الاو لا يكون علقه و رفع الوكيل على ما قبله بل
على ما علقه عليه ما قبله **قوله** حيث قال لا ترد الظاهر علقه على خبره الخ اي بناء
على ان جزء القول له محل من عراب كما هو صريح عبارة الكتاب و راجعها و قال
في ذلك لا يترك شئ من المعنى و سيأتي الكلام على ذلك في مباحث العطل و الوصل **قوله**
انرا ذكر طاحب الكشف الخ حاطر ما اشار اليه بما ذكره عن صاحب الكشف ان
المعترض على الشارح مع ان صاحب الكشف صرح بجواز علقه (ما استثناء على الخبر
بمعاله محل و هو منصرف بل طاحب الكشف مقرر لانه قرر القول في الجملة الثانية
حيث قال و معناه قال رب انهم علقوا و قال لا ترد و يتغير في النصير الجملة الثانية
خبرية و بالجملة ما المعترض مع ان الواو من المحكي و انه مجموع الجملة و هما محلان
لانها معقولة افعال و طاحب الكشف جمع انما من الحكاية و هي ثابتة عن القول على
لا اول يلزم علقه (ما استثناء على الخبر بمعاله محل بناء على ان جزء القول له محل و على
الثاني لا يلزم ذال بل يصر علقه خبر على خبر و مما يدل على ان هذا مراد طاحب الكشف
انه قال بعد ان ذكر ما نقله المحشي ما نصه و قد يقال هو من باب و هو من بابا اي
افضل و لا ترد انتهى يعني انه يمكن جعل الواو عارضة جملة استثنائية على جملة

استنباطية محذوفة فتأمل المقل بغير فصي على اقوال **قوله** اشارة الى ان الواو
 لا اشارة بغير الفاعل الثانية اذ لو جعلت الواو من الحكمي لم يكن تقديره وجه
 كما لا يخفى لانه قد يقال بغيره لبيان المعنى لانه المعلق ويؤيد على ان الواو اسم
 قالوا الواو في قوله الواو اسبنا الله ونفع الوكيل من الحكاية ومع ذلك قال الم
 وقالوا حسبنا الله وقالوا نفع الوكيل **قوله** لانها من الحكاية وما بغيرها الحكمي
 لما ذكره من ان الواو من كمال الله تعالى ويؤيد به بعض النسخ لان الحكاية مفعولة
 لما جازاة لما قبله لان معنى كثرنا من كمال الله انما من الحكاية ويؤيد على ذلك ان
 به الكبري **قوله** اي ما هو مفعول الخ لانه ان تقول ان اريد المفعول مطلقا دخلت
 الخطبة وان اريد المفعول بالذات خرجت المفعول ونحوه بان المراد المفعول
 لوان من الكتاب لان العلم سم وهو لا يناسب كمال المحشي كما يعلم بالتأمل في
 ما هو المفعول في الجملة وان كان محشيا باعتبار احتمال كمال الشارح لم وانما
 مراد المحشي ما هو من المفعول لوان من العلم في العنون الثلاثة او لما يقع به
 في المفعول والحكمة ليست شيئا منها فتأمل **قوله** اي في تفسير التادية الخ
 عما اورد على الشارح ان العنوين المعنوي خطا في التادية فيستبين العن الثاني
 لا اورد خطا في الجواب ان العنوين المعنوي خطا في كيفية التادية وما جازاة لا يبين
 التادية **قوله** لا يخفى انه لم يترك الخ اي فكيف يكون العن اشارة اليه والتقدير
 تقدير محمدي ان لم يجعل اللام اشارة الى علم المعاني المذكور في قوله وما يخبر به
 عما اورد على المعاني ومثله العن ويؤيد به ما اورد في قوله نعمت الخ لانه
 الشيء على نفسه **قوله** ونحوه الامر معلومة انما يتطابق بالعن وان يقول
قوله وهو الفوركاي اي في المصداق لبيان (الاتحاد الزاوي) فيه مع معلومة
 تطابق **قوله** انه لا جازية في علم المعاني حينئذ لانه علم او لا يخبر به عما اورد على
 المعاني وكذا الحال في العن الثاني والثالث وقد يقال ان تلك (الامر) وان كانت
 معلومة (انما يتطابق) لعن وان يعلمها يقع او لا بالضرورة لانه لا يعلم بغير
 ان ظاهرا علم المعاني او غيره اذ التقديم الزكري في بيان (الاطصار) لا يصح

٩
 محل

التقديم في الترتيب الا ترى ان الشارح قد فرغ من بيان وجه الخطا ما كان من المعاني
 صدر على المفعول مع تارة في الترتيب فاجاد المصنف في الرفع الفركا وال علم
 المعاني يعلم بهذا التقرير ان كماله كبري في الجملة معلوم وانما المحمول (الاستنباط) نفع
 اللغوية لازمة في العن الثالث اذ لا استنباط في كماله معلوم بلا مشقة لان
 سرعة بغير العن فتأمل **قوله** على وجه الحقيقة اي العربية **قوله** او المجازي
 اللغوي الذي علمه الله التبيين بان منتهى بها والطرف المسمى به على المشبه
 بعد استعارة مصرية **قوله** واما ابقاء المفعول على الوصية الخ رد على الخطا
 حيث قال في الحوزان المفعول ان كانت بمعنى (الوصية) اي ذات مفعول قيت لما صفة
 التقديم واعتبار معنى التقديم فيها للهمة الملائمة (الاسم) في لظاهرة والقائلة بما
 كماله ما على التامة المذكورة حقيقة اذ كان باعتبار انما مراد من المصداق
 المصداق ومجاز ان كان باعتبار خصوصها في ذكر العن الثاني من الترتيب وهو
 الشرطي في ابقاء المفعول هنا على الوصية **قوله** بخلاف لما يتبادر من ان
 الباقوا في حيث قال ثم استعيرت فانه صريح بعدم بقاءها على الوصية وايضا
 يرد عليه انه حيث جعل الموصوف مفعولا لتمام به المفعول للتأنيث البنية
 فيما بعد ذكره بعد ذلك من ان التام لفعل **قوله** لان التام من ان تطابق الصفة
 فيقال لعل مقدم هنا فكل عن الوصية الى (الاسمية) كما سينال ان يقال في
 وان كانت (ان اسمها) (الاسمية) ملا حلة فيها اما كون الوصف لا يعمل
 الا اذا اتمم جلاير لان لوجود (الاعتماد) على الموصوف المحذوف في قوله التام
 ما اشارة الى كلمة آخرها من فم (المتن) باعتبار انها فقت بنفسها ما فيها
 من الحسن او باعتبار انها فقت الطالب في المعرفة والفايلية **قوله** فيم انه
 جعل العلامة الخ اعترض على تفسير الشارح بالشرع وان الواو من كمال
 العلامة قول المحرر ما يتوقف عليه مسابله **قوله** اصله لا يخرج من الفهم اي
 حيث قال في مقدم العلم الى ان قال في مقدم الكتاب اي ويقال مقدم الكتاب
 بقوله ويقال لعل على انه في كمال الخبر الفهم **قوله** انما اي مقدم الكتاب

قوله اسع لتعلم الكتابة اي التفرقة من كمال الكتاب امل المقصود سواء نقل
بما الشرح **قوله** للعلاقة القاهرة بين المعنى والالوية والمراد
وهذا يقتضيه ان معرفة الكتاب انما تكلف على ما يتوقف مفعلا لا على ما هو كماله
الشارح **قوله** ولا يكلفه نفا على ما يكون من قوله انهم لعدم العلاقة بين المعنى وال
حينئذ **قوله** فلا يتم كلام الشارح في تقريبه على ما تقدم من قوله لا يجوز ان يكون الحاصل
السير اعترض على الشارح في اثبات مقومة الكتاب بوال المعنى مبالا انه لا يتوقف على
في كلامه ولا هو مع عدم من الخلافات ومطرح الاعتراض ان الشارح نقل مقومة الكتاب
بما المراد المعنى من الفهم وهو غير موجود في كلامه والموجود فيه انما هو الحاصل على الالوية
المراد على المعاني التي يتوقف عليها مسابلا العلم اذا كان الامر كالمركب والعلانية الجواب
الشارح بما ذكره لانه لم يقتض ان الاعتراض على الشارح في مجرد اثبات مقومة الكتاب
او الخلاف على العلاقة وليس هذا المراد (الاعتراض كما علمت **قوله** ويمكن ان يقال
الجواب عن الشارح وانما كلامه **قوله** لعلاقة (الاولوية) اي على ما يلزم من مقومة
الكتاب على ما يتوقف **قوله** ولا مثله في شيوخه في ما يقال انه اصل الكلام لا يتوقف
في كلامه **قوله** (الاطالة بالنسبة الى تفسير المراد بالاصل المعنى الخفي **قوله** وال
مرادنا اعم من ان يكون الخفي هو اني سمع على الشرح **قوله** وهو في (الاصل اشار الى
معناها لغة ليس نفس المصدر المذكور بل هو شيء ينشئ عنه انتهى حينئذ يشك
قوله المحقق في المكافاة لانه المراد اني اذا دل على ما ذكره بالمكافاة كان ما ذكره
معنى ذلك الشيء يتكون البطاحة حينئذ نفس المراد **قوله** وهو انما هو المراد عليه
المعنى فيكون فيه تعقيد ومعنى وان اعتبر في بطاحته خلوصه عنه احتج
بطاحة المبدء الى فبدء اخر زيادة على ما ذكره المؤلف فيرد على هذا غير ما اورد على
اختاره الشارح وان لم يقترحه فهو بعيد **قوله** لانه يلزم ان تكون تلك المركبات
على الاول الى ذهب اليه الشيخ وايضا المؤلف صرح بان البطاحة يوصف بها
مفعلا وعدم انتخاب المركب التفسير بالعلاقة محل تأمل وايضا يحتاج حينئذ
بطاحة المبدء الى فبدء اخر فيتم بدورهما كما قال السير لانه المبدء حينئذ يتناول

اي

الغير التامة وحيثما يتوقف على امور اخر زيادة على ما ذكره المصنف في تعريف
بطاحة المبدء كالمخلوع من تلك الكلمات **قوله** كضعف التاليف كقولنا مثلا ان
عقله ونوا **قوله** وكتنابر الكلمات كقولنا مثلا انما هو امره **قوله** بنف كلمة
وليحة مع ما يجيش في غير المجموع كلما عرنا وحاصل هذا انه يلزم على الاول ايضا ان
يوصف المركب الغير التاليف الخالي عما يجمل بطاحة المبدء والغير الخالي عما يجمل بطاحة
الكلام بالبطاحة فاذا اخذ اليه كلمة وليحة بحيث طار المجموع مركبا تاما طار غير
بمعنى لعدم الخلو عما يجمل بطاحة الكلام فيخرج المركب من البطاحة بمجرد زيادة
كلمة غير صحيحة من غير حدوث امر محل كضنا القلا اذ به الى المثال المذكور لضعف
التاليف ولقلة الركن الى المثال المذكور لتناثر الكلمات **قوله** واشنع من ذلك
صيرورتا الخ حاطل هذا انه يلزم على الاول ايضا ان المركب الغير التاليف لعدم اعتبار
الاستناد فيه الغير الخالي عما يجمل بطاحة الكلام يوصف بالبطاحة فاذا اعتبرت
جزءه استناد طار غير صحيح مع انه لم يكره عليه المبدء واعتبار الاستناد فيه
ولذا انما اشنع ما قبله **قوله** هذا وقد اعترض قال سمع على هذا الجواب في المقاصد
انه اعترض عليه وعلى ما ذهب اليه الشيخ لانه لا يحل المذكور على هذا التقريب
من المبدء على القولين فتقرر **قوله** او يزيد في التعريف فخلل الاحتياج الى الزيادة في
التعريف لانه على هذا الجواب يفسد وهو ابتداء على ان قوله هذا وقد اعترض واراد على
ما قال انه كذا وفيه تأمل وكذا انه مشترك بينه وبين الاول الى ذهب اليه الشيخ
والجواب انما هو جواب عما هو الحق فتقرر **قوله** انما تارة فمناقبية (الاصل الى المقاصد
ان يترقبه من البطاحة بالمعنى الذي ذكره الشارح وما في المتن قبله من ان اراد بالحقا
باعتبار التحقق فيكون المراد البطاحة بالمعنى الذي ذكره الشارح وما في المتن **قوله** و
والجواب ان الكلمة ايضا قد جعل تأوله لما بان مراد باللمة ما ليس بكلام كما اراد بها
المبدء والروا اعترض بان هذا بعيد جدا اشار الى صوابه بقوله على ما يعلم الخ وحاطه ان
طاب القبح صرح بذلك الشارح في فسخ المبدء والخصم الجواب بان انتخاب الشيء
صفة ليس من خواص ماهيته المبدء بوجوب انتخاب جزءه بانه بما قبله انتخب المبدء

بالطلاقة لا تلتفت الكلمة ايضا بالانفا جزية المعرفة ولا اختصار لما يما
المعرفة مما لم يسمع فهو علم انه لم يتلف بها مبع (ما استرنا **قوله** لا دليل على
الخطا والطلاقة الجواب عما اورد على الشارح ان مراد المعلق البلاغة عن
ليست اما باعتبار المذكر بلح التقليل لا تنقايها به المعرفة بانقايها باعتبار
كلام ما ذكره من التقليل بغير سماع وصف العرب المعرفة بالطلاقة **قوله** و
اورد على الروان الضمير اليه هذا (ما يراى تا مل ازا ريد تقرون جمع المعاني الخ
بقرينة واصر حيث يتا وكل عجم ما سواه حتى مقابلته من قوله المعاني الخ
يتفهم العامل المعرف لانه يلزم على تقدير منكر الخالف للصفة والموصوفين
وتنكير او سر لا يجوز ولا يلزم حذف الموصوفين بعض الصلة ولا مخالفة قاعدة ان
بعد المعرفة حال لما اسلجناه عن قول المصنف وكان الفصح الثالث من كتابه
العلم **قوله** على ما يلزم جواز ان جواز جعل الفرق صفة بعد المرد
وان خالف الخلفاء ان الفرق كى كلمة بعد المعرفة حال جاز في الوضع
بما يتلفه لا يغير معرفة والاحكام كونه بعد المعرفة **قوله** نظر الى ان
العبارة الجواب عما يرد على تقدير منكر ان مخالفة الصفة للموصوفين
وحاطة انه لا خالف لانا الموصوفين نكر معنى وفرضه لفرق في المعنى وعما
الجملة والكفر والجار والمجرور بعد المعارف المحضة احوال بعد التكرار
المحضة صلاته وبعد المحمل محتمل بشرط وجود المفتوح وانقضاء المانع وذكر ان
مكتوب الى الجنسية **قوله** والمعرف بطلان الخبر مطلقا او لولا الحقيقة كما
اللا الراجحة على المعرف للحقيقة وهو اني الغرض على المحصول وانما لم يغير
نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بطلان الحقيقة كالمعهود في
النكرة لان الفيا سر ورافض في الراكف الاستعمال لا يسمع ولا يلاب القدر
بعض **قوله** معنى النسبة اضافة بيانته اي معنى هو النسبة او مضافا اليه
الى الخاف واما فيل لاجا بيانته ايضا فالتمس في طية الراكف معقول في النسبة
بغير فيل ليس معنى النسبة باقوى من المظهر والخبر مع انه يتبع علمه

على احوال الرايز اما ان يعرف بان معنى النسبة لما كان مذكورا في الجملة المذكورة فكان
اللفظ الراكف على معنى النسبة مذكورا في الذكر ما يفهم مقامه في الدلالة على معنى النسبة
النسبة جلية مل معنى فيقول ان المحشي اسلف عن قوله واكثرها للماصول جع ان
لفظ الفقه والحديث يجوز علمه في الفرق وان لم يرد بها معنى مذكور في قوله
السير معنا مقال وقد ذكر بعض اهل ادب ان حكم الفقه والنباه الحوت والحجر جيز
اعمالا في الفرق خاصة وان لم يرد بها معنى مذكور في قوله وعلى انما نيا الخصم
اذ سرور الخراب وعلى انما الحوت صنف ابراهيم المكيير اذ دخل عليه والسر
والسر جواز (ما عمل تنقهن معا فيما الحصول والكون وعلى هذا يمكن ان يجعل قوله
في المرد خبرا لقول القواعد وان لم يرد بها معناها المصوري وان يتكلم في الشا
انه اشار الى انما الوجه وان قوله يعني في الحصول الكابنة ابراهيم التي تنقهن في
ج
العلم **قوله** على ما يلزم جواز ان جواز جعل الفرق صفة بعد المرد
وان خالف الخلفاء ان الفرق كى كلمة بعد المعرفة حال جاز في الوضع
بما يتلفه لا يغير معرفة والاحكام كونه بعد المعرفة **قوله** نظر الى ان
العبارة الجواب عما يرد على تقدير منكر ان مخالفة الصفة للموصوفين
وحاطة انه لا خالف لانا الموصوفين نكر معنى وفرضه لفرق في المعنى وعما
الجملة والكفر والجار والمجرور بعد المعارف المحضة احوال بعد التكرار
المحضة صلاته وبعد المحمل محتمل بشرط وجود المفتوح وانقضاء المانع وذكر ان
مكتوب الى الجنسية **قوله** والمعرف بطلان الخبر مطلقا او لولا الحقيقة كما
اللا الراجحة على المعرف للحقيقة وهو اني الغرض على المحصول وانما لم يغير
نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بطلان الحقيقة كالمعهود في
النكرة لان الفيا سر ورافض في الراكف الاستعمال لا يسمع ولا يلاب القدر
بعض **قوله** معنى النسبة اضافة بيانته اي معنى هو النسبة او مضافا اليه
الى الخاف واما فيل لاجا بيانته ايضا فالتمس في طية الراكف معقول في النسبة
بغير فيل ليس معنى النسبة باقوى من المظهر والخبر مع انه يتبع علمه

الى التغيير انتهى وعنه اصررنا بقوله مما اذا جعل العاطية الكمال لا يتراءى
فمنقول الصفة الى الخلال اي معزا المحذور مشترك بين الحاليتين والوصية **قوله** بطلان
به الوصية كما اعتقده السابيل **قوله** وانما ان يقال ان البصيص هو الخلال
به قلة الكاشية وتخيير الراد تقاطع المشتقات كما لنا كذا الضاحية لا يستلزم
تقاطعها خفيا كالتحذير والقدح ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر كما للمفرد
والماضي جانه ينج ان يقال المشي حركة مخصوصة وما نحن ببلوذه ليس كذا الراد
انتمى وقوله جانه ينج المشي حركة مخصوصة بناء على عدم العزوف من الحركة والتميز
به المعنى والماضي لا يخرجه المتحرر من الحركة ومع ذلك المحمول فيه الحركة الخفية
لا الحركة مطلقا الا ان يقال حمل ما خفي يستلزم حتمه (الاعم ثم ما وجه الخطأ)
كون احدهما بمنزلة الجنس للآخر وهذا كما ذكرنا الراد اكا زاحوا بمنزلة البطلان
قوله لا يقال يتبع التفرع بالمباير معزا كمال السير جانه تحت به معزا الترجيح
المتفوق من الشارح بامور احدهما انه يقتض عوم تحت تفسير العبارة بالعلوم
متناع تعريف الشيء بما ليس بمحمول عليه كما هو المشهور في الستة الفوق ودر
الادعاء وفصل المبالغة بما لا يتبع اليه في التعريفات وقال العطل في حواش
كون الخلو غير محمول على العبارة بمعنى كون الفعل جاريا الى غير معنى يمكن ان
ما ذكره الشارح في صورة الدليل لا يكون الامتصاص بما ذكره وما تحتها من
عنه وقال ايضا قوله لا متناع تعريف الشيء الخفيه انه يمكن تصحيح التعريف
يرد وواشفاق باعتبار حذف ذو وفصل المبالغة بالمباير اذ في صورة الخلو
لا ان قال العبارة الجاز انما يتركب من التعريفات اعتمادا على كونهما الرتبة
مرج به الشارح والمشي والامر مما تخفيه على خلاف ذلك الراد لم يشتهر ان
حتمه ما اذا حتم ينبغي على ذلك الرسالة في التفسير بالخلو كيف والردى ان
غير الخلو انتهى ويكبر المشي اشارة لذكر **قوله** يا صاحب المنقذين
اصلا مع وقع لم يوافق منها تعريف العلم بخصول صورة الشيء في
جانه ليس محولا عليه وفوقه السير جواز، لعابا ذكر ما به حاشية

المطالع **قوله** نفعه عليه الخ معزا ايضا كمال السير جانه قال كون العبارة وال
والخلو عدم ميز لا يستلزم ان لا يكون الخلو محولا عليها جواز صدق العوميات على
الوجوديات كما في قولنا السواد لا يبيض والبياض لا اسود ونف فشره المثال بانه
ان اريد بالاسود عدم السواد فهو لا يحمل على البياض بان البياض لا يكون مرده
لعدمه وان اريد به معنى غير هو ليس بعدمه فكما **قوله** لو كانت العبارة موجبة
في الخ اي وهذا خلاف الظاهر في الحواشي الخمس رتبة بعد ان ذكر الحاجات السير
واجاب عن الاول واجاب به المحشي مانصه وعن الثاني بان الوصف يستعمل بمعنى
الموجود وبمعنى ما لم يجعل السلب جزاء من مفهومه وكذا العوم يستعمل بمعنى الخ
المعروف وبمعنى ما جعل السلب جزاء من مفهومه فليست خارج ان يقول الردت بالو
جوده في الموجود وبالعدم في المعروف لا ما جعل السلب جزاء من مفهومه ولا شط
ان المقصود لا يجمع جملة على الموجود لاقتضاء الحمل انحاء في الوجود وان جم
العدم بالمعنى الثاني فان قيل لا يجوز ان يكون المعروف لازما للموجود لا استلزام
عدم الثاني عدم الملتزم وعلى تقدير جواز لزومه له لا يجوز ان يكون محولا لاول الثاني
عبارة عن الخارج المحمول المتناع اما بقوله وفوقه الشارح لا ان غير محمول قلنا
اللان ما هنا ليس بعدم بل المعروف لان ومينهم مبرورين لا يلزم ان يكون كل
لان محولا لان الثاني ضمان جملي وانتالي والمحمول هو الاول لا الثاني كطلوع الى
الشمس لوجودها في العالم والاولى لا تعترض على الشارح اذ مرده وبقوله اذ اردت
بالعدم في المعروف فلما سلم ان الخلو كذا الراد اردت به ما جعل السلب جزاء
من مفهومه بمسلك لا كنه لا يجمع فعبارة جواز حمل العوم في هذا المعنى على الوجودي
ما في معنى اخر وجوابه حينئذ اثبات كون الخلو معوما انتهى واورده عليه
القبارة ان لا خلاف في جواز حمل العوميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا
الجاز انما تعريف الحمل كون المتقارير من معوما متحدة انا بمعنى ان ما صدق عليه
ات واحدة وجواز صدق المعومات العومية على اتمامها الخارجية مما لا شبهة
فيه واجاب بطلع عن بحث السيد هو بان مراد الشارح في اكل التفسير



مثله عدم جواز نقل العمومي على الوجود في كبري التفسير قال الفنا في قول الشاعر
وانح از البصيص صراخا لحي ياي غزل اجل على ما ذكره لا يخفى **قوله** او البصير
وجود امره والخلوص عدمه فيكونان من المتقابلين تقابل العدم والمملكة ووجه عدم
الاجل على هذا التفسير كما لا يخفى لا يقال الحياة مرت والبرص عجمي ووجه كون هذا غير
ان الخلوص ليس بعدم ذلك الامر بل عدمه الذي هو التنازع والفرابة ومخالفة
وحياة المحتوي الكبري والعلم انه لو كان الخلوص عجميا لشيء ليج كمال الشرح لان
لا يحمل على الوجود ولا على الوجود كما لا يخفى على منقلب وان كان كمال المعترض خلافا
ذو **قوله** والتقل كسر التاء وسكون الفاء واحدا يقال ان في الفنا في التقل
التاء وتحريل العين ضوا حقة وهو مصدر وتسكينه الحاطن بالمقصود وما ولا هو المراد
ها من افعالهم وافعالهم كان وجه ذلك ان التنازع وجه للملكة في نفسها فاجب بقاء
التقلوبها ونقص الحاطن بالمراد هو الاثر الذي يحيط به الخارج وهذا هو ما يتحقق بالبناء
جليتا مل مفز يقال وصعيت له ما في نفسه لا يتايد انه لا يقع بها المعنى التقلوب
اذ البرع الشعر كلفا الى تاما او غير تام وهذا كما هو في قوله من اضافة الجز الى الكل
ان يقال حينئذ الفنا في فرع وقوله او الشعر التنازع كما هو في قوله والجز الى التلاوة
حينئذ الاحبال لا الفنا في ليست في الشعر بل بعضه **قوله** واعلم انه جعل الباء
التي جعل هذا يكون الغرض انفسا ملك الشعر الى عفا وغيره فيكون العفا
الفنا في عاشية الملك الفنا في قوله جمع غير في التلخيص القرية الفضة
ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة به مفعول واسما غريبة لانها غودرت ان تترك
ثم قال قوله يعني ان وابه مشروطة على التراس كبري فان قلت من انهم في
من البيت قلت بهم من مستشترات خلد ط اذا مرز على صيغة المفعول فيهم
من المقام لان العقيقة شعرات عفا وهو الذي لا يقين به اكراب الزوايا
في الجمل وفي الشارح وجه التعليل المبرحة من المجتعة يشعريا ذكره في الجمل
على تفسير الشارح في الفنا في شعرات لا غير فكم مراد الشاعر ان
مروجه يفسر الى ثلاثة اقسام لا الى اربعة كما تقدم انتهى واطم على تفسير الشارح

الفنا في العفا وهو الشعر المذموم انفسا الى خط مشروطة بخبره وخط مقبولة
وخط مشروطة لاشروطة بخبره ولا مقبولة وانه للثمة شعرا استمرت الخط المشد
ووجه بالخبر في التفسير اخرج من غايت بينهما **قوله** وعلى هذا المناسبات ان لا يلزم
على رصع للبرع اضافة الشيء الى نفسه اذا الفنا في ملكوا الشعر وفي البرع بعينه على
ما في المذهب وايضا ان الخاص يوجد في العفا على ما في النماذج **قوله** ويؤيد ذلك ان
في وجه التايد في قوله شعر مجموع الشعر **قوله** واجيب بان الزاوي في خاطره ان مراد
هذا الفنا في ليس رذال الثقل كلفا بل ثقل خلوصه في ليل قوله ولو قال يستشرف لفر
ذو الثقل وسلب (ما في) **قوله** بالهبة المشتركة وفي الجمل
المشروطة لانها مشتركة بين الزاوي والراء **قوله** وهو المحقة اي الرضة **قوله** فقد
ادخل المركبات الى اي فخلل اكثر على قوله لانه لخلل المركبات التنازع والمركبات التنازع
في قول كليبي في الكلام على قوله **قوله** خطاب من فسترا في قوله عز الملك الذي اشترك
فيه بضاة الكلمات **قوله** ولم تشترك عربية الجزء في شكل عليه ما مر حوايه من ان
الشيء مع غير غير في نفسه بالعربي وغير العربي غير عربي **قوله** فانهم ذكروا ان
الزاوي في ثقله في الكبري عز الشرح في الرضى بقوله **قوله** فيما آى بضاة الكلام وقوله
تماما اي جميع اجزاء الكلام **قوله** لاي بضاة احوال الجز من القاصد اسفاه له
احد **قوله** لوصف الكل بالضاة الجار والمجرور في قوله لوصف متعلوبا مشترك في قوله
وهذا اشترك بضاة الكلمات **قوله** اذا لم يكن بعض اجزائه مصحبا بهم انه اذا
كان البعض مصحبا فوصف السورة بالضاة لانه اذا فوع الشعر في كلامه صار
الشعر مكلوا وكذا اذا لم يكن بعض اجزاء السورة بلحا لاي وصف بالضاة ليس
في الرقبان فيع ان يقول وكذا لا توصف السورة بالضاة اما اذا كانت كل اجز
ايها بلحا او وكذا لا توصف السورة بالضاة اذا كان بعض اجزاء غير مصح
ولعل هذا مراده اما ان يعبا وانه قلبا فادخل النفي على المشترك وهو يمكن وحله الجواب
وهو مع فتور **قوله** وان كان في ذلك البعض مركبا ان سنا وصليته والما بالخاص ان
يقول وان لم يكن ذلك البعض مركبا تاما **قوله** واجيب بان ذلك السبعة انفسا معنى

الجواب بان هذا الوجه مع قول المحقق حكيم ونكتة لا تنقل اليها عفو لنا
لما ان يقال اراد غير العيص سبعة واذا كانت كلمة ونكتة ولا يجزى ما فيه او يقال
العيص لما نافي البلاغة التي انشأ القرآن معجزة وتوقيفا بسببها عرس سبعة
مخالفة الغرض الفصل الغرض عن سبعة وصفا مراد المحقق بل ان يتكلم
في الروايع مما ذكره القناري جانه بقول ان نقل الجواب الذي نقله المحقق رده
ردبه المحقق حيث قال وقد يجب بان القرآن انما انشأ معجزة وتوقيفا بسببها
عليه الصلاة والسلام ولما عجز انما عجز بالبلاغة المستوحدة بالعبادة
كلمة غير بلاغة موحدة لعدم مطابقة ما اشتمل عليه من المعجزات المعجزات
الموحدة لعدم بلاغته فلما يكون معجزة وهذا الجواب ليس تنافي لانه مبني على ان
الكلمات اللازمة بمطابقة الكلام على تقدير تسليم عدم
السورة عن العبادة تقدم مطابقة كلمة منها **قوله** نتيجة الجمل فيه جنة بل
ان يمنع ان يتبين بالسبع يلزم ان ينشأ عن الجمل بانه سبعة بل يمكن ان يصح
بانه سبعة بليته بل وقد يجب بانه لا يجوز جعل ثلثه ولو جرد عوم لياقته **قوله**
اي هذا الجواب **قوله** انت خبير بانه يلزم ان الجواب ان المراد يكون بغيره ان يكون
المعنى المراد بحيث لا ينتقل اليه بسهولة ومعاني المشتبهات ليست كذا المراد
اليه في الجملة بسهولة لانه يحيل ان تنقل اليه المشتبهات الى معاني حقيقة غاية
الامر ان لا يفرق على تغيير المراد بعينه مخرجت صور مراد بعينه وهذا لا يفرق
قوله ولما عجز على المتشابهات اي ومثل هذا ما عجز بانه ليس من المتشابهات
فان المراد بها الحروف المقلدة او ابل السور وعبارته في الكبرى قول على في الرواية
فان المتشابهات وكثيرا من غيرهما مشتبه على العجاجة ورضي الله عنهم **قوله** ولما
ان هذا ان سائر افعاله مما قبله لا يشبهه ليس بمعنى بل ان العجاجة في الرواية
هذا فكروا في وجه اراده على تقريب مطابقة الكلام حيث اعتبر فيه الكثرة
التاليه وهو ان يكون (اعراب على الفانون النحوي المشهور وغيا رة في الكبرى
بعض الاعراب فيه على خلاف الفانون النحوي المشهور مثل ان يكون السام

وكان وجه اراده هذا انه غير ما نوسر له استعمال باعتبار اعرابه ويجب ان يكون
امثال اذ الرحاء على لغة بعض العرب وهو مصبح وان كان غيره ابلج منه والفران
يفع فيه العليج والماجج والفانون النحوي باعتبار الدقات المشهورة على انما
الفرخيت على قول الفانون المشهور كما لا يخفى على العارفين **قوله** يمكن ان يعتبر
لهذا الترخي ان اعلم ان جعلها مسجعا غريبا يحتاج الى الترخي على وجه بغيره وخرجه
على ان معناه في السبع السكبي او في السراج ولا بد من هذا الترخي مخرجه يستقيم
على ما عدتم في المالم يكن محججا ولما انه لا بد من هذا الترخي لان وجه البعد في طار
به غريبا ويدل على هذا الكلام الخطاي وعجاجة الغرض نصها فلا اي في السبع او
في السراج بيان لحاصل المعنى في السبع العبارة عليه على قول الفاعلة ان يقال فعل
فخرجي. النسبة السعة الى اطم خور تممة اي نسبة الى تيمم فسرجه بمعنى منسوب
الى السكبي او السراج اي بالمستابعة مخرجه الترخي على هذا وجه البعد ان مجرد النسبة
النسبة لا يدل على التشبيه فاحذر منها بغيره انتي وتكرر المحقق في قوله في
التي مخرجه الغرض في المذكور ان المراد يمكن ان يعتبر لهذا الترخي وجه يستقيم به على الفا
عده ولا يمكن فيه بغيره ويلزمه حينئذ ان لا يكون غريبا وهو يقال لاطارده اما ان لم
يكن الترخي للتشبيه اصلا على وجه الغرض ولا على وجه البعد لان المحقق على وجه
البعد يتوقف على الدور من العرب لانه في الكلام لا وجه البعد على ترجمه هذا
وقال سم وفردهم ان مشتبا البعد اعتبار التشبيه في معنى الفعل ما ورد عليه شين
الشريف عيسى انه لا حاجة الى اعتبار التشبيه كما جعلوا حيث جعلوا الفعل للثمة
النسبة التشبيهية بل يكفي جعله لجرد النسبة اما انه استعارة او تشبيه كثر
اذا انه فالمعنى في المسرج اي في النسبة الى مسرج وعلى هذا اعلم انما لا يخفى
بغيره كذا الفعل لجرد النسبة ولا بد (استعارة والتشبيه كثر في اعادة وعلى
هذا تكون هذه الكلمة بلاغة **قوله** مصر ميمى بمعنى الفاعل اي السام في السراج
ولم يكن مسرج مصر او جب ان يكون بكسر الراء اسم فاعل كانه مسرج على هذا الوجه
لان لا يستوفيه اسم مفعول مثل هذا يقال اذ جعل مسرج مخرج مفعول معنى

صيرورة ما علمه كاطل فخر عجزت المرأة او طارت عجزوا او بمعنى طارذا اطله ك
الشجر اي طاردا او روي عليها ماصر بمعنى العجا على لا سرج على صغر لان
التفريق سفل فولا الخطاي انه يرد على اللام انما يستخرج لوكي زالسرج بكم
لاكنه يفتحه **قوله** اي نسبة الى السرجي او السراج اي بالمستقيمة **قوله**
هذا الجواب التوجيه **قوله** كان فيه سراجا فيه استارة الى ان المراد بالنسبة
منسوبة الى السراج النسبة التثنية و هو اعني كون النسبة تثنية من
التخريج لان النسبة لا تؤول على الرسم **قوله** لا كثر يرد على الوجه الاول لا يفرق
الجواب وجها وان حاط الوجه الاول انه غريب يعني انه غير ظاهر المعنى ولا مانع
مستعمل في المراد بقوله او ما خوذ من السراج ويدل على صفا قول الفخاري حاط
السؤال ان لم يجعلوا اسرجا اسع معقول من سرج الله وجهه لعلما يكون مما احتاج
تخريج وجهه بغير وجهي يكون غريبا وحاط الجواب الاول ان لم يفتروا على استعمال
بمعنى الجمع ب (حاط الكونه مرادوا مستخدمين من السراج فلم يعتبروا لانهم انما يعتبر
اللفظ لا اطلاق المولدات وحاط الجواب الثاني ان سرج الله وجهه لا يغير
يكون من الغرامة المتصورة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعير بان يكون مقبولا
الى السراج فلما يبعير جعل سرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعير
مع وانظر ما اخرج لاخر كون الجواب وجهه من قول المحقق لا كثر يرد على الوجه الاول
تفريجه بوالعروا خذوا لعلما مع السراج ما خوذوا باو فتدبرتم ما ذكرتموه
الوجهين مبني على كون قول السراج ب (تقريب الغرامة ولا مانع منه) مستعمالا
تفسير على قوله غير كاذب المعنى والافهم انه مغاير وان عدم ظهور المعنى يعني
الى البحث عنه في الكتب المبسوكة وعدم استعمال ما احتاج الى التخييل
وجهه بغير وجهين جلا بحاط الوجه الاول ان سرج من الفصح (ما اول حاط الثاني
من الثاني فتدبر **قوله** وانت خبير بان لا يحسن الخ فو يقال لا يلزم هذا الجواب
حاط الجواب الثاني انه غريب لانه يحتاج الى تخريج على الوجه البعير بل حاط
سرج الله وجهه بمعنى بعجه ونسبه موله وسرج كلمة اطلاق لا يبع

لا اطلق من المولدات بل **قوله** واعلم انه ينبغي ان تجعل المولدات متساوية الخ
يمكن ان يحاط بان المراد بقا فون المولدات اعم من المقلدة بقاها ونفسها او المتقلدة بقاها
باعتبارها بعرضها لما يصير وتما جرة التركيب وانما ما مع كلمة اخرى بل احاط
بمقياس متساو لا ترد المناقضة (ما يقية ان كان حاطها ان فافون المولدات لا يتساووا
في الرقعة لا يوزن المقياس وان لم يحتج اليه في هذا البناء على ان المولد متساو في التركيبات
النافعة كما هو رأي السراج كما تقدم **قوله** بكلمة من اللبيات قال سرح فيه قائل مقنا
منه وعلم من البيان ما لم نعلم مع انه لا يتلخ اذ يقال (ما يفر الجبهة الى هذا الخيل ك
سرفا عدة من البيانية اذا كان مجرورا معر مالا لا يلزم كونها لبيات اعم من المميز ولو
مروجه لان الخيل قد لا يكون ابيض وما بعور البيانية لا يكون غير ما قبلها **قوله**
بمنوع اي وجهين لا يفر عدم ذكره في التقريب لعدم دخوله في مفهوم الغرامة مع
قوله يمنع ايضا اي جواز خروجه باعتبار الخلو من الغرامة مع وجهه نكر اذ الموعى
خلو القولة عما ذكره من جملة ما ذكره الغرامة **قوله** لا ينبغي ان يراد الخ فيه ود على الخ
الخطاي حيث عجز ارادة ذلك فيقال ان اراد ان الغرامة مشتملة عليها كما قال في
الشرح تارة الكرامة داخل تحت الغرامة وكرامة ذلك الدلف الغرامة المشتملة على
عليه بمنوع انتهى وجهه الرد ان عبارة المختصر لا تحفل هذا المعنى وبه تفعل ما يفي قول
مع النية الغريبة لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرامة اذ لم يذكر في تفسير الوجبة
ما يدل عليها بل اراد صرحا في التقريب على الكرية في السمع لان البلفاء مقنا مشرو عن
استعماله فيطرد عليه انه غير ما فوسر استعماله فيخرج عن تقريب العبارة بغير
الخلوص من الغرامة انتهى لان الغريبة انما يبين عبارة المصنوع متساو **قوله** فان توجه
المنع على ذلك لان لم يذكر في تفسير الوجبة ما يدل على الكرامة **قوله** بل اراد
ان سبب الكرامة منحصر في الغرامة ما المانع ان يقول بدل هذا بل اراد ان الكرامة
سبب غرامة لان العرب الغريبة يتما شوق استعمال الكرية فلما يكون ما فوسر لا
استعمال ايمان الفاصر ان ارادته عفا افر من ارادته ما ذكره والمنع على صواب الخ

اضعاف من الخلق على ما ذكره جليتا مل سم افلا المانع من قول ما ذكره عدم موافقة
الشراح لان الكرامة في السمع انما هي مرجعة الغلبة بما فيها صريحة في ان الكرامة
مستبينة عن الغلبة والفرابة بسبب لا العظمى ان خرف المحشي الرد على الخطي
اعترض على الشراح بانه يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء السبب الجواز ان
باسباب شتى قالوا لو ذكر وجه السبب ما يدل على ان الكرامة بسبب للمقارنة لم
انتفاء السبب بوجوب انتفاء السبب مطلقا انتهى وهذا الذي قال مع هذا قال
المحشي ان الشراح اراد بما الخطي موافق على الشراح لم يذكره ووجه رد المحشي
ان السبب على كمال الشراح مساو لعليل الحصر ولا تعرض في كمال الشراح الحصر
السبب والسبب المساوي يلزم من انتفاء السبب انتفاء السبب **قوله** وعلى الاخير لا
ذكر ما فرقا في ثلثي ثلثي عنهما لتفهم اشتراك الخلق في عتقهم
في مطابقة المبرد ويجاب بان مراد الخلق في التركيب التي ينشأ عنها تركيب
الكلمات لا الحرف ويمثل في التركيب اطلاق او مرجعي لكن هذا يتوقف على ان الخلق
يدخل التركيب المبرد لان الكمال في مطابقة قتل **قوله** ان يلزم في
الصور ان اذ ان انت الكرامة بسبب تركيب يتفرع عنه الاتبع الذي هو الفاعل
لما فيما تقدم **قوله** ولا ينبغي اعتراجه اي ولا ينبغي الخلق في اعتراجه ما ذكره
ليل قوله السابق لان الخلق في ايضا اعترف في قوله هو العبارة فخرارة لانها
بان اعتراجه في المرفوع يتقدم منه انه ينبغي في جميع كلامه في توجيه التفرع
او اعتراجه هو الذي يقضي بسلامة كلامه وكان لا يخبر ان يقول لانه يعترض
الكرامة في قتل **قوله** ان النفع بالفتح مصدر لا لم يرد العنبري على قوله الشراح
باعتبار جمع نفعه وهي الصوت يقال اعلان حسن النعمة اذ اى وحسن الصوت
الفراء كذا في المحاج انتهى مع **قوله** لان ما خسرنا شتره ان يكون المفعول
فيه فخراد مجرور مع لا يلفظ عليه في (ا) صلاحي ان مفعول معه وان الخلق
في اللقمة ومع نفسه كذا المراد انما خسرنا والكلل هنا بحسب (ا) صلاحي
قوله فيما اختلف فيه الخلة قتل **قوله** تنزل يد اجلل وزيد يكرم

فيه واحد بحسب التركيب اما شفا في الكثرة استقامان مع احدهما دون
قوله لا يجب ان تجعل الملكية متاملة لتخمس شرف مستشعر لانه حالة مطابقة
لكلمات وهي شرف مرتفع لان مناهل الاعتراض شرف حاشي لشيء واحد كما يدل
عليه الجواب الثاني واما شرف مستشعر وشرفه فيما شتان مختلفان ذاتا لا
حال الثاني لشيء واحد ولو لم يكن التفريق في اللفظ بلكل كمال غير صحيح لانه يمكن ان
يكون له حالة يكون فيها بصيحا ولا يخفى في هذه الدر عن المراج ومما لفته لسيا في
اللفظ وان سبدا في بعض احوال **قوله** يمكن ان خيرا ومرفع بعض النخلة اي لاش
شكل ينبغي على مرفع المتاحفة القابلين بما بانه يشترك انتفاء الموضوع
بوجه المحل في وقت ما اما باللفظ او بالقرعة على الخلاف بين الباعين وايضا
ار ينبغي على المرفع (ا) في بعض النخلة **قوله** بل يفاير اي بحسب اختلاف النوا
وكان ان التعلق في هذه المبر ليل فله فليس لكلام واحد في وجهه انما يراه
لكل المبرور لوجهه المتفاير باختلاف الكلمة بالعلم والاد على لم يرد كمال
المفصول لم يكن الكمال مبنيا على تخفيفات العباسية ولم ينتج ان ان خصوص ريد
اجلل واجل له حال **قوله** فليس لكلام واحد في التان اي بل اختلاف الحما
لما يوجب تفرد الكمال وتفاير وعدم وحدة **قوله** ان المشترا في شتر
منها ومن نخر في ذلك الى معنى الكمال وان التفريق ان يكون الكمال خالط في حال
كون الكلمات بصيغة جلاي لكونها بصيغة اية اكلال مع **قوله** وفيه انه قد
ذكر فخر سر في نقل العنبري عن خرا خرا في اللفظ قال وروا به ان مبنيا ترجيه
الشراح على رجوع الفيد الى النقي وكبريقه كما صرح به في شرحه للمقتاج ان
يعتبر النقي او لا في يفيو بها هنا فيعتبر ظهور الكمال عن امور المذكورة او لا
في يفيو بالقرع فيكون المعنى مطابقة الكمال ان تنبعي في امور الثلاثة عنه واما
ان مطابقة الكلمات تفارقة المراد انتفاء ويجعل المراد انتفاء النية بها قال
وهذا كما يصرف على كذا مساو المعترض به اذ ليس فيه مفارقة مطابقة كلمات
لا انتفاء الامور الثلاثة عنه لتفرد العنبر الثاني فيه دون الاول وبالحكمة

منشأ الاشكال ارجاع الخلو الى الغير ومنشأ الانفكاك من عدمه وقد صرح الشارح
المحقق شرح المفتاح بان التقدير على القولين انتهى بان يقال ان مقتضى
جعله جواباً مبنى التنازع على ما ذكره مع انه وان لم يكن على القولين كقولنا
راجعا للخلو من جهة ان الحال في جواب العامل مغايرة له بحسب الزمان وليست
قوله اذ اعلم ان التنازع مع مطابقة الكلمات محل الى بناء على جعل النفي راجعا
الى الغير فمقتضى اعتبار ذلك التقريب بانه مقتضى لانه اذا لم يوجد التنازع
لا يوجد المعرب والمعرب هو العبارة فاذا لم يتبع التنازع التنازع هو المعرب
وجوهره لا يخلو عنه وقد علم منه اخلا التنازع مع عدم العبارة اي بناء
على جعل النفي راجعا الى الغير فمقتضى لانه اذا لم يتبع التنازع التنازع هو المعرب
فمقتضى لانه اذا لم يتبع التنازع التنازع هو المعرب فمقتضى لانه اذا لم يتبع
يظهر بان مقتضى الغير والمغير معاً كما تقدم **قوله** فواتي شريك وهو العبارة
قوله ووجد شريك وهو انتقاء التنازع **قوله** واجتمع احداهما لعلمه او اجتمع
مع القولين الصواب الاول لانه اذا لم يجتمع احدهما مع تنازع الحرفين الاولين
كما هو جزم شريك وهو عدم التنازع وانتقي شريك وهو العبارة لانه لم توجد
بسبب الغرابة او العبارة المتخالفة لما يليق قوله حينئذ لانه يكون له
لا مبرر والحاصل ان الاول لونه مسلمة به جعل النفي للغير فمقتضى لانه
يذكر قوله صواب قوله لا يقال بان يقول باننا نقول الاول لونه مسلمة
لان ذلك لا يغير ملقيت اليه في المقريبات فتبين **قوله** ويكنى ان يقال صواب
بالقول الاول فيه انه اسلم فربما ان هذا غير ملقيت اليه في المقريبات
وما استأثر المقريبات تبيين **قوله** افسل للقبليته الى قول الخطابي الذكر الباطن
ان يكون ملقيتاً به صواباً قبل الضمير سواء كان مذكوراً قبل ضمير العبارة
او لا الى ان قال فليكن ما ذكرنا ان قوله ليعلم معنى وحكمه متعلق بالذكر وبما
لافسل المرجع ولم ان جعلها متعلفاً بمعنى كونها ماضية قبل الذكر اي تقدم
الضمير على الذكر فيكون بياناً لافسالة اي تقدم الضمير على ذكر المرجع

المرجع عنه ليعنى ومعنى وحكمه والمشتبه جعلها اقساماً لتفهم المرجع والماضي
سهل على احداهما يقال بالماضي الى ما **قوله** والماضي في الرفع لعدم اختلاف
المعنى **قوله** سواء كان في حيث المعنى والرتبة متقدماً مثل ضرب زيد غلامه فان زيداً
مذكور قبل ضمير العبارة وهو حيث الرتبة والمعنى متقدم لانه في كل **قوله** او ما هو ضرب
زيد غلامه فان زيداً مذكور قبل ضمير العبارة وهو حيث الرتبة والمعنى متقدم
ورتبة التاخر عن الباطن على **قوله** ومثل سيبا والكل الى مثال المستلزم الغريب
قوله ولا يورث لكل واحد منهما السور فان الضمير والماضي للمورثين والكل الى
في بيان الميراث وله دلالة على المورث ومثال التبعيض قوله تعالى حتى توارث بالجاب
بانا الضمير في توارث للشمس والمفرد وان لم يكن لما يتعلق به الا كذا العشي يدل على
عليه **قوله** ومثل معنى العبارة الى مثال الاول ضرب غلامه زيد ومثال الثاني
يد اى **قوله** يقتضى تفهيمه على المعقول الثاني قوله عقلت د ربه زيد **قوله** لانه
فمقتضى لانه اذا لم يتبع التنازع التنازع هو المعرب فمقتضى لانه اذا لم يتبع
تبع ما هو رايه وضع الضمير على المتاخر ليعلم معنى كباب التنازع والبرهان
اذ قيل فاما مثلاً حصل اجمال ومبهمة ان ذلك هو فكره المثال الذي اجازته لا يقتضيه
ان المتبادر من كلامه انه لا يخالف باطل ماثل التثنية التثنية وحينئذ في السردة الى
فان قيل ذلك جار مجرى التمثيل فيكون له المخالفة اي كونه ورد باننا نقول الاول لونه
المخالفة يرد الى المثال الشدة اقتضاء الفعل المفعول به **قوله** الموجب بحسب اطل
وضع معرفة ان معرفة مفعول ثان لوضع الاول الماء موضع ثياب مظهر لمعبر
والاولى الباطن على محذوف وما طر بحسب وضع الراضع اياه وقوله لتفهم مفعول
والماضي معوية **قوله** اما مجموع قوله امره بالعلف من علف الجمل وقوله او الضمير
المستكن الى مفعول علف المبعودات وهذا ما جرد الزمخشري قوله تعالى اني لا املك
النفيس رايه ان يكون في مفعول علف على الضمير المستتر امله واعتبره بان
امله لا يرجع الى مفعول علف على مفعول بناء على انه يشترط في جهة العلف
وضع العلف موضع العلف عليه واجيب بانه يقتضيه التنازع ما يقتضيه الاول

3
مستند

قوله لوجود الباطن جراب عما يقال لا يعكف على الضمير المستتر الامع الباطن
للتبطل او بغيره **قوله** فان قوله وجب حال من المضاف اليه وجب في اذ يكون صورا حاله مقابلة
وصورا واجزا اذ ان قوله والورى مع على تفرد القلب من علق الجمل جان الورى مستورا
خير والكله معلومة على جملة امره والاحال هنا اما اذا كان في علق المعجرات والورى
معلق على فاعل امره معي حال من الورى مفعولت المناسبة فلت صلا في
لاز وجب انما يقال معي **قوله** وان يتعدا الشك والجزا على ها وال لا قوله والورى معي
مستقلة لا لا المعلق على الجزا جزا على جزء ويلزم ان يكون امره الثاني
ستفلا فيستقل امره الاول اما على الثاني فلا يلزم (الحاد لا لا الجزا جيب
مؤم مع مرج الورى ان المعنى عليه امره انما والورى حاله كونه معي **قوله**
ان يقال المعنى مني امره لا يخفى ان صورا المعنى يحل مفعول في امره كونه معي بل يقال
من امره يمدح الورى وما شك انما هو حيث عدم جابرة ذالوا الضمير وقوله
لويك من سلك لا كنه غير شك (ما شك لا لا ليس جابرة معي بل في امره كونه
بوليل ما مر به في الكبرى واقتضاه كلامه هنا وعبارته في الكبرى لا لا تقول اجاب
في في الشاعر مؤم مع مرج الورى بل يكتفى ان يقال امره يمدح الورى **قوله**
ما سبغ قوله لا لا ما اشتهاه في الشك الثاني دونه **قوله** ان لا يكون القول
بصيغة مع انما من المحسنات والتحسين انما يكون بغير البلاغة التي لا توجد في
البصاحة ولا لغز المعنى (ما جيبه واصل البوع يطغون على الكلال الفاظ
ان يراد المتكلم شيئا فيعبر عنه بعبارات يدل على حصر على غيره وبالكسرة عليه
واضحا متاخر العج على ان المعنى قول يستخرج منه كلمة جاكث بل يراد من
بما وذكره له اعلم ان محملها التحليل الذي يسمى العرب بالاحاجي تقول بعضهم
في صعبا ما مثل قوله للف بكي الحبيب استكت وجع خال العكسي في رسالة المعنى
واعلم انهم مرفوا في كتبهم بين المعنى والغزبان الكلال اذ ادخل ذات في
بذكر صفات له تميز عما عداه في ذا اللفظ اذ ادخل على اسم خاص على حاله
لفظا بولالة مرموزة سمى في المعنى فقول الف بل يكون يا يا العطار اعني

عز اسم في قول سوسمة تنقصر بالغير في قوله **قوله** يرى بالعكس قوله **قوله** بطل لها
قوله ولما لم يذكرها الملقب وطاحب المقاح والمحسنات فيه انما لم يذكر اجميع
المحسنات وانما لا يلزم على عدم كونها من المحسنات ان لا يكونا في صيغة واحدة
الجزا نقله (العناري عن المصنف وانما اجاب به لما بلغه اعترافه بغيره عليه
بما **قوله** انما يقتصر على واحد منها قال العناري المراد بتفريع القول على اطلاق
التي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخير عن ذكر المحل وما يمتنعان فلهذا ليس احدهما
مقتضا لآخر فانه على ان التأخير من لوازم التقديم انتهى وانما عدم اجتماع تفريع
القول على محله وتأخير عن محله مسلم اما ان من اثاره تفريع على محله وتأخير عن
محله ومن اثاره تأخير عن محله تفريع غير على محله ومن لم يرتفع عنه وتأخير غير ومن
تأخير وتقديم غير فيجوز ان يكون في المحلل ما لم يرفع تفريع او تأخير من تأخير غير او
تقديم فلا وجه للاختلال لا اشتارة اليه فلهذا لا وجه توجيه المعنى فليست امر
قوله وان لم يوجد الخلل في صريح ان الخلل في التلخيص محصور في كون ترتيب المعاني
على وترتيب المعاني وهو خلاف المعلوم من كلام المصنف كما اعترف به فكلما عليه
ان يذكر له ضابطا لتفريع منه احكام الجزايات والحوالي لا شبهة فيه لا خلو كلام
المصنف وانما لا تقتصر على العلق على المحل والعلق على المعنى المسمى بالتفريع وجوب
الجزا لرفع ذال الرب اجمع كلاما وابلغة وهو الفرض ان كما يدل عليه كلام الامة نعم
العلق على المحل والتفريع شوك عن المحقق لا بد منه الا انما اذا انتقت وجه
التفريع بل لا انه حينئذ يكون الكلال على خداج الفانون المعنى المشهور فيكون
فيه ضعف التاليف وقوله بلاغية غير والي اذ لم يعتبر احد الفريقين في العلق
على المحل فلهذا قال شك كذا في الفرض وان كان لا يثبت بوالر التفريع كما علمت فتدبر
قوله لا يخفى انه ليس في كلامه ان اي جزا من جملة على قول فلهذا ذكر ضعف التاليف
في غير ذكر التفريع للفقهي دونا للعكس لكن على الشارح ان ينفذ عن احد القول
بوالر على فاضلا من اسلمه المعنى في توجيه القول في القول بزيادة الكرامة في السمع
قوله لا يخفى ونفسه اما بانضال فريقال انما يتعرف في الشارح لوالر الفرض وكثرة

اشتمل على ما لم يتصور له فانه مما يجزئ تامل **فصل** في اشكال اقوال اخرى
 ان يحاط بان المراد انهم من المواقف والمخالف والمراد بالسياسة باخر المعقولة ان الاصل
 المذكور يحصل بالضرورة الجلية فليست تامل مع اقوال التامل فيكون ان هذا الجواب باخر
 السؤال الثاني في كمال الحسنى لبارادة (الامر الطاد وبارادة) الاول ولا يصح الجواب
 فانه بل بان الحقيقة لا يوجد بدون ضعف التاليف فتعبر **فصل** لا يوجد التفسير
 ضعف التاليف وفرد عني انه يوجد بدون **فصل** ينبغي ان يعلم ان المراد بالضرورة
 عبارة الخطا ان اراد الخلل الواقع للمتكلم في انتقاله منه فلا يصح ان يعلم ان
 الفوازم انما هو بالعلم والارادة الخلل الواقع للمسامع في انتقاله من
 ان يعلم به عدم ظهور الدلالة او (الامر بالعكس ويمكن ان يقال ارادوا والبيان
 مقابلته اعني الخلل الواقع في التلخيص وتقليصه بالامراد باعتبار معنى العلم والقدرة
 انتفى ولعل مراد علم السامع بعدم ظهور الدلالة وظهر ذلك لعدم له
 له ذلك لعدم ويعلمه بواسطة خليله ذهنية في انتقاله فليست **فصل**
 بغيره وانما المراد ان تفسير لعدم ظهور الدلالة للعلم يعبر عن الكثرة
 لم يفسر بغير الدلالة بل بالانفعال المذكور ولا يشك ان يكون انفعال غير بغيره
 فان (الانفعال) غير (الانتقال) لان (الانفعال) هو انفسل المعنى المراد في الزمان
 سماع العلم (الانتقال) منفسل المعنى (الاصلي) في ارتسل المعنى المراد به
 ارتسل الاول وملاحظة ما ينشأ من الوسائط في الجملة والفرق مع (الانتقال)
 بان المقرب جعل الجملة الخلل علة لعدم ظهوره مع انهما مراد بالعكس لانه
 المراد بعدم ظهور العلم (الانفعال) المعنى المراد من اللغز عند سماعه وبالحلل
 (الانتقال) المعنى (الاصلي) الى المعنى المراد ولا يشك ان الثاني مغاير للاول
 حصوله لانه يتفهم عليه بالذات ويترب على حصوله حصوله وكان وجه الالتفات
 محل عدم ظهور الدلالة على خفاء المراد بواسطة (الاحتياج) الى الوسائط
 خفاء الفوازم وسبب الخلل في الانتقال الى ليكن الانتقال من المعنى الاصلي
 المعنى المراد فليست تامل **فصل** مع انه يلزم ان لا توجد في عبارته في الكبرياء

الجمعية فيها باعتبار المواد على سبيل مقياسه الجمع بالجمع يلزم قرحه المانع والوا
 سلة في كل مادة وكلما غير لازم ان يقال في هذا اعتبار (ما قبل) في قولهم اذا
 تنازع العملان انتقته وبما يعلم ان الصواب اسفاه لكل بقوله هناك كل مادة
 وان قوله ان يقال في الجواب عن قوله مع انه يلزم ان يفتقر **فصل** حينئذ في كل مادة
 المعنى الجمعية باعتبار المواد **فصل** اشارة الى ان البعد في انفسر مع قول المتكلم
 بعد ما خسر معنى البيت بغير ما فرقه به المختص مانعه وعلى من اصاب السيرة ساطع
 الجود التاكيد انتهى ان يقال ان فيه اشارة الى ذلك لكونها موضوعا للاستفصال
 وان كانت ما هنا غير مستقلة فيه فليست **فصل** وان كان له وجه تحت خفيه كما
 قال الفناوي ان كل حقيقة جرت عادة اليلغاف في العجز منها الى معنى دائما كما عرفت
 الجود في الخلق على ما بالمرصع اما ارادة البيان فاما انتقال الى غيره وان كان مع
 علامة صحيحة كما عرفت الى عدم البيان بل لفظا وعنه الى السرور تحت السرير بغير
 الا انه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عن المحققين بل
 لان تقاربه على خلاصة ينفع (الاذعان) عن التبعات لغيره (الانتقال) مما ينبغي
 باعتبار المانع في حقه ما نفعنا مطلقا واذالم يعلم تقاربه فيه فيميز (الانتقال) عنه
 الى مجاز فيه المجوز المعتبر انما كان كذا في حصول البواعير وهو التفسير بغيره
 وجه خلية السامع وان جعله من استعمال المغير في المكلول لا يفتقر **فصل** على
 تاويل العرس التي تصور في سماعي بالتحليل هو ارجح ان كان التحليل اسم جنس في معنى لانه
 يكتفى على الواقع وان كان اسم جمع اشكل لان الحديث عنه جرس واحدة واسم الجمع
 يكتفى على الواحد وكون العرس منقسما سماعيا هو ما اوجبه اليم في الحصول بقوله
 يستوي فيه اي في السبوح والذكر والمنش لا يكون فالسير افي انما تذكر وتثبت
 فيلزم **فصل** من المجاز جرس ساج وسبوح وجهه انه مشتق من السباحة في الماء
 لما ان يشبه سير العرس في البر بسباحة في البحر بمرعة بل انقلب والبعث
 كما يشعر به قوله كما نمت في الماء فالكلام على العرس على الوجه المذكور في
 البيت استعارة بقبضية ان اعتبر هو صورة العرس وان اعتبر غير ما جاستعارة

اطلية مخرجة مبنية على تشبيه العروس بسلح في الماء. واما اذا قلت هذا
البرس سلح فان اعتبره موصوفاً غير البرس كان تشبيهاً بليغاً عنوا المحققين واستعار
اطلية مخرجة عن غيرهم وان اعتبره اسناداً الى ضمير العروس فيكون هو الموصوفاً
مستفاداً بتعبية **قوله** لا كذا ضرورة في التجوز اعلم ان الجرس في خبر الجرس عارضة
مستوية لا تثبت شيئاً والشواجر في خبرها بارز ذات وطل تبعاً للعلماء في
علمهم عن ذلك ولم يفتح انما جنداً بهذا المعنى الى معجم الحجر ابا في ملاحظة
يشعر به النور والسليم اضطر الى ان يجعلها على محل الحجر ليستقيم المعنى فانه اذا
خسرو **قوله** والباقية كذا في النسخ وهو محذور والصواب المأخوذ عن
والثاق **قوله** والحكايا الموصورة على احوال الخيل (ما سطر على حماره) فانه قال
فسح الحقيقة وهو العمل هو را وسوراه تموزا وفال يفتتح الجواز وسور الخيل
وكبر صوته في حجرة **قوله** اي صور التامة المناسبة على كلامه ان يقول اي حية
الثاقه اذا الموصورة على كلامه لا يخلو على حقيقة على حينها **قوله** صور الفرس
فوقه قال بل الفرس هذا الامر بما جعل ما في الحقيقة او يتعلق به ووضع ذلك
اليعمل مع رويته وسامعه له وافرى من وقوعه بدونهما مع رويته العاقل وسامه
الحقيقة كما لا يخفى على الخارج في شهادة العقل **قوله** فانه جعله في قوله ما ثبت في
قوله وكبر شته انه جواز الخيل يمكن ان يحاب باق فصارا غير قادر على حقيقة بليغة
فما واحدا جوابه هذا على ما علم ما تقدم في الكرافة في السمع والحاط الى الكلام
انه لاجبة لا خلاص الى التقليل جاز من حصول الكرافة في عين ما سبق عليه
جاء فيل ما سبق انما صورة مطابقة المبدء والكلام هنا في مطابقة الكلام فانه
الحكاية المذكورة قلت بل هي محيطة لانه يعلم في خلاص ذلك المطابقة للكلمات
المشتركة في مطابقة الكلام في خلاص المطابقة للكلام اذا لا معنى لتأثير الكرافة
كل كلمة وعلم تأنيها في مجموع الكلمات **قوله** فلم يجعلها موصوفاً باعتبار
من جعلها موصوفاً باعتبارية فيها خارجاً من الجنس وهو العرض لانه من
الموجود والامور باعتبارية غير موجودة واما في جعلها موصوفاً الكيفية

ادخالها في التعريف بلان يعنى بتعريف يتناولها ولا يجوز ان يحراز عنها لانها
من الموصوف على هذا التعريف ثم ان النقطة في كليات الخ والاما الوحدة فلم يتصور
عنها الى الكيفيات لما رجع التي ذكرها انفسا الكيفيات بل يجوز في شرح العوارية
لاي السيو انه في يمين الخطر الكيفيات انفسا (ما ربيعة المزمرة ولا دليل عليه
من الاستقراء وهو غير قاطع **قوله** يفتق انفصال علمه لعله عدم انفصال لان
غرضه بدليل ما في البري موصوفة سياف كلامه هذا لا اعتراض على الشارح **قوله**
بل بتعبية المعلوم الخاص بانه في حين النبي اي ليس فيها علم واحو يفتق عدم الا
انفصال بالذات ويقتضى الانفصال بالتعبية فليس هذا علم واحو يفتق بالذات
ولا بالتعبية حتى يصح تشبيه بقوله مثل العلم بالمعلومات الخ بل هذا علم بغيره
المعلومات **قوله** واما في صورة الاجال فيعلم واحو متعلق بالمجموع الخ جاز المجموع غير
تقدم لان المعلوم ليس اجزاه واللا ان العلم تفصيليا والحاط الى ان كلاما في العلم
التفصيلي والعلم (ما جازي) لا انفصال فيه لا بالذات ولا بالتبع فاما مرفوع لقول
الشارح مثل العلم بالمعلومات **قوله** هذا واعتبر ايضا الكيفية المركبة الخ
اورد الغنوي (ما اعتراه الكيفية المركبة وبالكيفية المنكسرة ثم قال ان يعسر
الغير بالخارج وتصورها بتعدد كنهها فيرتفع (ما شكنا لان الا ان يقال التعريف
بما عرقله انتهى وقوله في مجموع (ما شكنا لان انما انما انما انما انما انما انما
ليست غير المعنى الخارج عنه واما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ية بكنهها لا يكون خارج عنها فيصور علمها ان تصورها بكنهها لا يتوقف
على تصور الغير والخارج وبما اقول لا تارة الكيفيات المركبة لان تصوراتها
تصورها لا يتوقف على تصورات اجزائها ولا الكيفيات المنكسرة كما تقدم لان
اشتمال الكيف لا تكون نظرية **قوله** واعتبر في الكيفية المنكسرة لتوقف تصور
وما على القول الشارح **قوله** التي لا يكون العلم بها نظريا اي لعدم توقفه على الغير
قوله فليارة ان اللام في المقصود للاستغناء ان يكون اللام في المقصود للاستغناء
صم في المحصول ويسر بقوله اي كلما وقع عليه فصول التكليم واداته انتهى

قال البصري في قوله ان اللام للاستفراغ قيل اما الاستفراغ الحقيقي بالاعتبار او بالتحقيق
المقصود بقصود قوله تلة الملكة اي ينفقه في زمان مكان زينة او في الزمان او
بالنسبة الى حال التفسير اما الاستفراغ الحقيقي اذا لم يقتضه المورد عدم جواز ان
الاستفراغ الحقيقي اذا لم يقتضه التفسير المذكور وتامل في ان قلت ان حاجة ال
اللام على الاستفراغ ان لعل الملكة ينفق عنه لا تستلزم تلة الملكة لاقتضائه
التفسير في جميع مقاصد بل لا يصح قلت (استلزام منوع جواز ان يحل الشئ
ملكه بالنظر الى نوع من المعاني كالروح او النور او غيرها) ولو سلم معي كل على الاستفراغ
استعار صريح بان الاستفراغ على التفسير من بعض المقاصد بل لا يصح غير كما في قوله
الملك بضمها انتهى وهو يقال هذا التفسير بالاستفراغ المفعول عنه ذكر الملكة لا ان
استفراغ لا يستفراغ مع الملكة ويحاج بان ان سلم استلزام (استفراغ الملكة
ذكرها استعار صريح باعتبارها فليتنامل **قوله** جاز اللام جواز ان يحل عليه او لا
استفراغ وهذا اشارة الى ما سياتي في بحث المعرف باللام من ان لها استفراغ في
الحقيقة ملته بعبارة المفعول على الاستفراغ وليس لجمع كمال الشارح هذا
اعلم ان البطحة مطلقا اي معنوية او فعلية **قوله** فانه الحسري لتتجرع او لتفقد
لغاية او النحر كضعف التاليف او الصريح في مخالفة للفقهاء **قوله** وبالغ في
تفسير مفتحي الحال يدل على انه رجع فيه وهو الى الاعتبار بالمعجم من يقتضيه
ان يرجع الى الخصوصية ويكون تذكيره باعتبار الخبر فليتنامل **قوله** لا يقال في الحال ان
يفتح الحال الى ان ليس مفتحي الحال هنا زابدا على اصل المعنى بل يجب ان يكون في الحال
على اصل المعنى وربما يرجع اعتبار كلمة مع باز مفتحي الحال فيكون مرادها
لكمال الذي لا يكون من اجزائه كخلو من الحركات واجزاء والكتابة به فلا يناسب
في الخاصة في الجزئية ويجوز ان اشارة الرصعات للكمال ويكفي نسبة
الى موصوفه بكونه في كماله تفردا للضرب في الظاهر **قوله** والحق به يا
بصار معنى الخصوصية الخطة المفسومة لخصوصه وهي ما اقتضى المفعول
والتركيب المشتقة على خصوصيات الخ التراكيب مبتدأ وفعله جزئية لانه

الملك خبره **قوله** بمعنى صرفه عليه امرح به انه جعل الضمير به انه مفعول المحض الشا
رج بمعنى انه طرد عليه واجعل الملك المذكور الذي هو مفتحي الحال في عليه عايد
المشار اليه بقوله وهذا كما بوله ويصرح بهذا ايضا فنقول المحض ان تعريفه على المعنى
ومعنى مطابقة الكلام لمفتحي الحال في اللام الذي يورده المستعمل يكون من جزئيات ذلك
الكلام فيصير هو عليه صرفه الكلي على الجزئي متشابه يصرف على ان يوافي ان كمال
مركزه انتهى وحينئذ مفعول الشارح معنا على عكس ما في الالف كسره باعتبار انه
سناد المطابقة معنا الى الجزئي وجعل المطابقة في الالف هو الكلي مع استواء الامر في
ان المراد بالمطابقة صرف الكلي على الجزئي مع **قوله** ولم يجعل قدس سره اطراف
المطابقة التي مرادها بهذا الكلام انه جعل الكلام الجزئي مطابقا لمفتحي الحال في
هو المراد من لفظ المصنف مطابقة مفتحي الحال واصطلاح المفعول على ان مفتحي الحال
مطابقا للكلام الجزئي لا ان مفتحي الحال هو الكلي والمطابقة مرجحة فليتنامل مع
قوله بان قيل في تحقيق المفعول ان حاطه ان استلزام المصنف بقوله فان مقامات
الافتتاح ان تفاوت المفعول يستلزم اختلاف مفتحي الحال وهو مشتق من هذا المثال
وهو فليتنامل ان حاطه انه ليس المراد تفاوت المفعول مجرد تفرقه حتى مرد النقص
في ذكره بل تفاوته بحسب (ما قلناه) بان يقتضي احد المقامير شيئا ولاخر شيئا اخر
الذي انقضاء كمال المصنف ان تفاوت المفعول في الافتضاء يستلزم اختلاف مفتحي
ان يرجع الى الخصوصية ويكون تذكيره باعتبار الخبر فليتنامل **قوله** لا يقال في الحال ان
يفتح الحال الى ان ليس مفتحي الحال هنا زابدا على اصل المعنى بل يجب ان يكون في الحال
على اصل المعنى وربما يرجع اعتبار كلمة مع باز مفتحي الحال فيكون مرادها
لكمال الذي لا يكون من اجزائه كخلو من الحركات واجزاء والكتابة به فلا يناسب
في الخاصة في الجزئية ويجوز ان اشارة الرصعات للكمال ويكفي نسبة
الى موصوفه بكونه في كماله تفردا للضرب في الظاهر **قوله** والحق به يا
بصار معنى الخصوصية الخطة المفسومة لخصوصه وهي ما اقتضى المفعول
والتركيب المشتقة على خصوصيات الخ التراكيب مبتدأ وفعله جزئية لانه

تفاوت المقامات على اختلاف مقتضى الحال انما اعتبارا **قوله** وجه هذا القول
انما الادعاء الشارح وهو انه يتوهم في الحال ان وجهه متاخره قوله (انما اعتبارا)
(لا ينبغي) بعده ان يقول المكافحة وحاطا اشار اليه ان هذا التوهم وجهه
انما هو الداعي الى اراد الكلام على وجه مخصوص زمانى مكانى اذ لا يولد من زمان
يرود فيها وتوهمها لا يولد من علمها ولا ينبغي غمها فيما اعتبارا
ما من يسمى حاله كما ان يسمى مقاما فكذلك يسمى ببيان مراده وقوله ونفرد
تفسير لقوله كما ان يسمى ان لم يبين وجه اختصار الحال من غير الاشارة الثلاثة
من غير العادة (ما لم تكن خور المجلس وفرد الحكاى وجه الثاني بها شئ المثل
لا يمايز خلاف كل منهما انما على التفسير لا يمايز يقال (ما لم تكن خور المجلس وفرد الحكاى)
يمايزه او فكذلك **قوله** واجيب بان الكلام على التوزيع الخ اجاب بان قوله ما
تعريف الترتيب جلي ارجع **قوله** نقول بان التفسير الى الحكم والتفسير من المراد بان
فنا وما بعده ولا يبعد ان المراد به تعلو الفعل نحو المفعول وان التفسير
صريح في اجور ان يكون بالتفسير لتعلو الفعل بالمفعول والقصر في خواتم
للفعل وقدره على المفعول وليتأمل مع وقال في حواشي الشرح مثله الى
وارادة القصر في الحكم ان يردا على ما زير الاضاح ومثاله ما في التعلو والى
عمر ان يرد بالفسح تاكيد لتعلو الضرب بعمر وما ضرب زيد العجم اقصر تعلقه
الطاهر من زيد على عمر مسمى ان يقال سياتى ان القصر قد يكون من قصر العتبة
صوب كى ما قاله الازيد من قصر الموصو على العفة كما في ما زير الاضاح
ما زير الاضاح من قصر الحكم وكيف يختص قوله او اداة قصر بالحكم دون المستور
اليه ان يقال فنلنا ما قلنا الازيد مع فيه اعتبار القصر بالتفسير الى الحكم
مفهومه انما هو المستور ويجعل قوله او اداة قصر واجعا للمستور والمستور
ايضا **قوله** مخصوصا المستور انكر وجهه مع انه يعقل بجانب المستور
القيام ان يفي ويذكر ان يقال ان نقول المعنى جزم لتفسير المستور ان المستور
والمعنى مستور من المفعول او يقال انما خلفه بالمستور ان المصنف لم يفرق

جانب المستور اليه فليتأمل **قوله** وكذا المشار الى مقل مع تلك الكلمة مثله ان
مع الفعل مقل ليس لعل مع غيره مفعول المشار به بفتح الواو وحاطا اشار اليه ان
كان ينبغي للشارح ان يزيده هذا ويقول وكذا تلك المطابقة مقل ليس لعل مع غيره
تلك الكلمة وهذا مبتدأ على ان قوله وكذا الكلام في تمثيل لما ذكره او لا غير ارادة الحكم
والا فمقر ان الشارح اراده بمجعل المطابق المقل او الفعل والمطابق المفعول
شارحه اداة التثنية وعكس ثانيا بمجعل المطابق المقل اداة التثنية
الفعل فتأمل **قوله** جان صورة الغزاة مشبهة في الاطوار ان التغيير بالمشاركة
انما التي يتوقف اختيار البليغ لما على اقتضاء المقل لما وما التي لا تتناول
اطل المعنى باختبارها لعل ليس اقتضاء المقل بل لتوقف معنى فعله ما ذهبت عليه
قوله يا اهل المعنى لا يجمعهم الخ جواب عما اورد على قوله ليس لتلك الكلمة مع
ما اشارت تلك المطابقة انه يستلزم ان يكون تلك الكلمة مع لعل مقل ليس لعل مع
المراد لعل الفعل وحاطا الجواب ان المجمع من المشاركة في اطل المعنى ان يكون بين
التفسير تقاير المعنى في الجملة **قوله** لا يخفى ان الفعل في هذا ابتداء على ان مراد
الشارح بالفعل في قوله مثله الفعل الذي قلنا فقرانه بالشرك الواقع مشترك ويختل
ان مراده به الواقع جزاء واقترانه بالشرك واجه لا يحتاج معه الى دليل الشرك
باداة الشرك على حذف المخاطب **قوله** بجنس العموم الخ اي يملكون بالمراد وهو
عموم كل المطابقة وقوله لا يبعد هذا الجنس بالكلية اي بعدم المطابقة مطلقا
اطعا وكما لعل حاطا على قوله ان الكلام الموصو بالحسن الذي لم يفتقر لمقتضى
الحال يرفع في الحسن بمثل المطابقة الخ هو مخاطبهم ويصح في الحسن بعدم ذلك
الكلام وهو انما هو طريقة الشارح في تبيين ما زير الاضاح علمها ان الكلام المر
صوب بالحسن لمطابقة يرتفع شأنه في الحسن بالمطابقة ويصح شأنه بعدم المطابقة
المطابقة في الاصول ونحوه مع الثاني بان المراد بالخطا عزا الحسن والقبول
بالخطا في معناه حتى يقتضى ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق ونقول في
الاول ان ارتفاع في الحسن والقبول كثرتهما بالمطابقة الا انه بمطابقته ارجع

يعلم ذلك معرفة ان اصله بالمطابقة فيكون ان ارتجاع بمطابقة وتلك المعرفة من الحال
 بالخطا لا عر دية الحسن والقبول مقدمها انتهى ويظهر جوابه عن الثاني من الحال
 في الحسن ويحتاج الى اثبات ان يتردد بمعنى غير مبني في ان هذا الكلام من الحال
 صريح في ان اصل الحسن الفرائي لا يتوقف على كمال المطابقة وقضية ذلك ان خفض البدل
 في المطابقة لمقتضى الحال في الجملة حتى لو افتضى الحال شيئا من تلكا لتاكيد في
 ما ورد كلاما يشتمل على احدها ومنه اخرى في بلغة في الجملة ويظهر ما هو في
 تحت وهو انه كيف تتردد بمطابقة كلام على كلام اخر حتى يرتفع جاز المقبول في التبع
 بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغا اذا روعي فيه حال
 وان كانت احوال كثيرة فزيادة المطابقة كلاما على المطابقة كلاما اخر فمطابقة
 تخففها لكن الظاهر ان المراد بعلوم البلاغة المطابقة الكلام لمقتضى الحال في
 بقتة لكل ما هو مقتضى الحال في التبادر والظاهر بالمعيار وان لم يكن في
 المطابقة بمطابقة الكلام لمقتضيات الاحوال كلها فمزيد المطابقة على ما يقتضيه
 تكون احوال الكلام اكثر من احوال الكلام **قوله** وان جاز ان يحمل على البصير كلامه
 في الحمل على البصير فيه وجه فكم اذا حمل عليه في غاية الوضوح لا يدع عليه
 مما ذكر المحقق في السؤال المتفق فكم يرد عليه بما لفته لما سياتي من ان البلاغة
 لا يحصل بها الحسن الفرائي **قوله** ويمكن ان يقال ان اصل الحسن في قول شكلك اذا اردت
 الحسن الفرائي كما قاله الشارح مع قول الملحق (ما في النحو يا صوت الجوارات
 وقال الشارح وان كان صحيحا) (العلماء فقال المحقق لو قال وان كان بصيرا كان
 انتهى وان الذي يدل على انقباء الحسن الفرائي غير محدود البصير والاعلم ان في
 باصوات الجوارات الا ان يجاب بان المراد التمازعا في مجرد عدم مواعاة الكلام
 والحواصير الترابية على اصل المراد كما قاله الشارح في بيان ذلك وهو ان
 بالبطحة فليست اصل **قوله** بعونها اصلا او اصلها وكما لما **قوله** وانما الحمل
 التقليل اي على انه علمه لكونه ارتجاع بالمطابقة والخطا بعونها في
 على الخطا فيجب جواز ان تكون الجاء للتقليل وان يكون معنى الكلام قصر المستوي

المستوي او عكسه على ما قيل ان قصر البصير فيكون قصر المستوي على المستوي
 قال والحاصل انهما فعلا احتمالات ستة لا ان الجاء اما للتقليل او للتبريع وعلى كلا
 التقديرين معنى الكلام اما الاتحاد واما قصر المستوي على المستوي واما عكسه وعلى
 الاحتمال الاول وهو ان تكون الجاء للتقليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلما عتبار اصلا
 ولا يتم عليه مع لا ان المعلن هو ان جميع الارتجاعات بمطابقة لا اعتبارا للمسا
 سب ولا خفاء انه يثبت بان المقصود لا اعتبارا واحدا بل احاطة مقومة معلومة
 وهي ان جميع الارتجاعات بالبلاغة التي هي بمطابقة المقصود اما الاحتمالات
 الباقية فلا تقصوا عن وجه شوب المناقشة في بينها وقوله لا ان المناسب الجوده الا
 لان الحكم بان الارتجاع بالمطابقة لا اعتبارا للمناسب يتوقف على ان البلاغة التي بها
 الحسن الفرائي هو المطابقة لا اعتبارا للمناسب والمتوقف على ان البلاغة التي بها
 لا اعتبارا للمناسب التي لغت بمطابقة هو مقتضى الحال التي تقرر ان البلاغة في
 عبارة غير مطابقة ليشب ان مطابقة لا اعتبارا للمناسب هي البلاغة لان من
 ان مقتضى الحال هو لا اعتبارا للمناسب وان لم منه ان لا اعتبارا للمناسب هو مقتضى
 الحال ان لم يفتقر هذا بمطابقة وحاصل المعنى على التقليل التلوي ان ارتجاع سائر
 الكلام فيها ذكر بمطابقة لا اعتبارا للمناسب لا جلا انه هو مقتضى الحال التي بمطابقة
 البلاغة التي بها الحسن بمطابقة لا اعتبارا للمناسب هي البلاغة المذكورة
قوله لكن لا يلزم اتحاد ولا المساواة اي لان اكثر النظم حينئذ لا يبرهن بخصر
 الارتجاعات وهو اطلاق ومعها يفتقر لا اعتبارا للمناسب الى ابرهن ايضا
 في خصوصها **قوله** فالنظم منوع اي لا ان الحصر في معبر مع ارادة مظهر السب
 السببية لا ينافي بسببية غير في الجملة **قوله** الظاهر ان المراد ببيان الاتحاد
 كلام الشارح صريح في ذلك وهو بلا معنى لقوله ان ذلك هو الظاهر والمراد ببيان الاتحاد
 حسب المعنى فيكونا وشراد في **قوله** فيقول لان فكلما جواز الخطا بها ارتجاع
 المطابقة لا اعتبارا للمناسب او لمقتضى الحال بعينه فيكون البا كل احوال
 الحصر في على (ما بها) وهو المقابل للمناسبة في نفس الامر لا كليا ولا احدها على

تخص بصيغة النوع اذ لا يبع زيود عمره ويكر الى اخر ايراد لا تنس نوع والكون كذا
اعلى نوعا انما هو للبيعة (ما عجز الازدعم المجاوزة مأخوذة في معنوم كذا سبب
واما تأنيها فلان التفسير عن النوع باجادة انج مجيء عما لا يعضها انتفى وفي
فلازم ما يقرب الى تحسن انه اذا اخذنا على نوعا كان المراد نحو (ما عجز انما عجز نهاية
اي كرمه) (ما على ويلزم عليه خروج الوسيلة والمبدا من مراتب (ما عجز وكان وجه
ارادة النهاية حينئذ انه اذا اخذنا على نوعا يلزم ان يرد به النوع (ما على من
البلاغة كان عبارة عن عجز عجز انما النوع (ما على من البلاغة وحينئذ جاز
قوله وسوحد (ما عجز نقيض ان يرد به نهاية (ما عجز اي كرمه) (ما على لا مرتبة
عجز واما ان كان قوله وما يقرب منه معناه وما يقرب نحو (ما عجز اي مرتبة و
لا يبع لان ما يقرب نحو (ما عجز يعني مرتبة ليس من الكرم (ما على الى
نوع (ما عجز على هذا التقدير واذا تقرر ان يرد به نهاية (ما عجز اي كرمه) (ما
وهو ما يعرفه (ما على ما يعرفه الوسيلة الى جهة النهاية والكرم لانه القريب من
النهاية والكرم ويبقى من مرتبة (ما عجز نوع وسكو وما قبله الى المبدأ
خارجا وقوله من قبيل التفسير عن النوع اي الى هو هذا (ما عجز **قوله** لا يتناول
المبدا اي (ما عجز **قوله** وبعض ايراد الوسيلة اي له **قوله** لا يعضها كذا
حيث خرج المبدأ وبعض ايراد الوسيلة **قوله** تخم ما في قوله مادونه وانما
جس الشايع بقوله اي الى مرتبة هي اذ في لانه اراد بيان اطر مع ما دون
مما اليهم فكونها موصولة واستعار ان الموصول من صيغ العزم **قوله** لا يعضها
عزركا لانه اجاب به الكبرى بان العبارة مختلفة ولا يلزم من تفسير البلاغة
للمطابقة ان يكون بينهما مساواة اذ يجوز التفسير بالمعنى كما وقع به كلامهم
بمنزلة ان يقال يتبع هذا الرجل الذي هو باطل رجال سوى الباطل **قوله** انه
خير بان ملكة (ما عجز الى عبارة العبادى قوله ملكة يقتضيهما على تأنيها
لكل بليغ اي اي نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هو المعنى ما تقدم
في تقريب مطابقة المتكلم فلان ملاحظة تكسب عن المقصود هما متباينان

المقايضة وهو واذ كانت عناية به التقريب لاكن لا بد من المصير اليها اذ الى
الملكة التي يقتضيهما على تأنيها (لكل) البليغ في نوع من المعاني كالمدرج مثلا
لا يجعل طائفة بل يعلل على ان المتبادر من الملكة هو ان لا طائفة من المعاني تقتضي
على ما هو الكمال او اعتبار العزم في الملك البليغ بناء على ان النكرة موزعة
في اثبات بفرقة المفضل او في التاليف بناء على ان اضافة المصدر تغيير العزم
العزم من كرمه لا مستلزما انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الملك
البليغ ما هو واقع في صفات (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز)
البشر انتفى بقوله المحشى مكن بالانهاية بان يرد على تأنيها (لكل) بليغ من يرد
اراد من المعاني لا في نوع واحد من المعاني ولا في كل كمال بليغ لان البشر لا يفتقر
على ما يحدوا عجزا كما اشار اليه **قوله** النكرة الموصوفة عامة قال في الكبرى
لان عزمها كعدم من لا كعدم الجمع انتفى وكون النكرة الموصوفة عامة بخلاف
الكرم كمال النهاية في باب المتواحيث قالوا لا يستلزم النكرة انما اذا عمت او في
خصت وجعلوا الوصف من المحصيات ولم ارضوا كرمها صوليين اذ رأت
العزم ثم رأت الروايتين في رسالته التي يرد بها على من حاج البناني وهو مختصر
من علماء المعتزلة عثر على الروايتين في مواضع من شرح التمهيد ومواقع من
شرح البخاري وسمي تلك الرسالة بالفتح الروايات في الرد على البناني بسبب
الكل على هذه المسئلة وذكر ما حاطه ان يفهم الفاعلة لم يقل بها المالكية
والشاذلية والنكرة عزمهم بسبب (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز) (ما عجز)
من طاب الكشف واعضه بما يدل على ان ما ذكره الحنفية من تفسير النكرة الموصوفة
بالبلاغة عامة لا يكره في جميع المواضع واستيعوبه ان ما قاله المحشى هو
منهيب الحنفية **قوله** بفرقة كلمة الى يمكن ان يقال كلمة الى انما هي ما دل
عليه ذلك التفسير من ان المرجع اسم مكان او اسم معقول يجوز تكون كلمة
الى متعلقة بمجرور هو خبر المرجع اي منه الى الاحراز والتمييز بان فيل
تقوم منه يقتضي ان موصول الى غير المرجع لان ما يقتضي اليه الشيء غير المر

والنقص في معرفة ما ينفع في التمييز بينهما ما يبرز في العلوم المذكورة وما يبرز في
الحسنة **قوله** وانه انما المقصود انما يبرز في بعض النسخ لما يبرز في الحسنة
كل ما عدا التفسير المعنوي يبرز في الحسنة وليس كذلك في المورل بالحسنة مع ما عدا
لا جميعه **قوله** اقول لا يقدرة العلم المستلزم العلم بالصور ورجوع البلاغة للعلم
الثاني الحاصل بعلم من جعله علم المعاني فكان يكون المحسني ان يقول ان تقليل العلم
العلم بالصور والمصنف جعل البلاغة متروكة على تمييز العنصر عن غيره المميز في علم
كثير ثم انما السارج اشار الى ان قوله وان كانت البلاغة متروكة على غيره فكان
ينبغي للمحسني التوقف في كلامه وان يقول ما وجه تميزه باختصاصه لما في البلاغة حيث
توقفت على غيره وفردية الرباط لا يمتثلان الا بما يعلو بها **قوله** لا اول الاخر
اي عن الخطاب تاحية المعنى المراد وقوله للاعتبار المكافئة لتقليل العمل بهذا الاختصار
موجعا وقوله الثاني التمييز اي تمييز العنصر عن غيره وقوله لا شتر الى ان تقليل الكون
فهو التمييز من وجه البلاغة **قوله** عبارة عن الفاعل لا يدل عليه قول السارج فيما
سبقت في الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون **قوله** العلم انما ان مراد الى ان تسمية
للدار باسم المورل او عكسه **قوله** يعني انما الخاص هو كون اللسان فيه ان المورل انما
هو المعاني لانها التي بها يكثر من الخطا انما يما سبقت من ان العنصر عبارة عن العلم
يلو علم عبارة عن المعاني بغير تسمية العنصر فيشكل العمل كون التراجع عبارة عن العلم
لما في محمول على ما اذا لم يمنع منه مانع كما لا يعمد هنا **قوله** والجمل غير محتاج اليه
فرا جواب عن هذا قبل ما بحث المقدمة بقوله ويمكن ان يقال انما في الجمل في العنصر الثاني
والثالث حسنا ليعرف العنصر احيوا اول على كثر فيهما انتهى وافول كثر ان يقال
ايضا ان العنصر الاول خبر مبتدأ محذوف اي هو علم المعاني بدل من العنصر او عكسه
له سم ويكون الفصول من البيان والبيان جيني في زيادة ما يوضح **قوله** مع ان العلم
اي علم المعاني اعرف لانه اما علم او مضاعف الى علم انما العلم هو الثاني لا المجموع
المعاني والعنصر الاول محذوف بالعلم اعرف **قوله** والمتعارف كونه المستوفى اليه
يمكن دمج هذا باعراي العنصر الاول خبرا مقوما مع ولا يغير للتقديم هنا ثلثة فاعلم

عليه بيانها لما في الحاصل فاجز الحسنة المفضلة المتبوا اذا كانا مع فتيانه ان كانا في
الخطاب يعلم احدهما واما في الحسنة المفضل الاسم والمفعول الجوز ان كانا في علمها وجعل
استدلال احدهما الى الاخر وان كانا احدهما اعرف بالمختار جعله الاسم وان لم يكن اعرف
بانت **قوله** ابتداءية انتالية عبارة العنصر في كلمة مرة الموقف ابتداءية اما
ان ابتداءية باعتبار انما تعلق المعنى بكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا
به بمنزلة المبدء حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به ومنه انما تعلق المعاني بما
ليسا ونسبته اليه مثل اتصال المبدء بالمركب ونسبته اليه **قوله** نازرا بمنزلة
المبدء اشار الى ان قوله منه حال من المضاف اليه وقوله من المركب حال من المنزلة
قوله وقال افر سسر في شرح الكشاف ليس هو افعال الماضيه في شرح المقتض
بدليل انه جعله على فرض الكمال حاله مركوز من ابتداءية انتالية بل هو ابتداءية
الحوال حل التركيب بعبارة اخرى ولما قال في الكبير بعد ان ذكر ان ابتداءية انتا
لية كما في الحسنة يعني يكون منه بمنزلة ضرب المبدء من المركب او يكون نازرا منه بمنزلة
له المبدء من المركب **قوله** الاول كما هو تقرير الفصح في منع السارج في المصنوع لا يقال
قوله صانعه المصنوع يعني انما هو صانع وهو لا يصرح في ان المراد ما يقع الاستحصال انما هو
في المصنوع ان المقصود بهذا كما اجمع عنه في المصنوع انما هو الاستحصال لانه
غير متناهية وفقر في الرد مع ما قيل في الفعل مما ليس عرضي مبراهة وعبارة
الحسنة في الكبرى اعلم ان تلك الملكة عبارة عن كيفية واسمها في التفسير بما يمكن من
استحظار المسائل المروية بلما تحت كسب ومن استحصال ما يخرج من القوة الى العمل
العمل انتهت بعلم ان كمال السارج كلمة فيما هو علم مخزون بما خرج من القوة
الى العمل والاستحظار فيما كان مجموعا في استحظاره فيما يكتفي حصوله بالقوة
قوله احتاجوا به معرفة المسائل الى معرفة العلة المشتركة اي وهي امور ابرز على
معرفة الفواعل **قوله** لا دارا المسائل ينبغي ان يتنازع مغايرة وتابعة **قوله**
انما الكيفية التبعائية التي هي لا دارا **قوله** وجوز السيد في ان لا الكون ان اريد
لا دارا في علمه من تقريره الى علم بقوا او اصول فالالحسنة في الكبرى ويمكن ان يقال

لا حاجة الى التعريف بل على (الاحكام والامانة) في الواقع تنقل بالاصول السبع والاعمال
ان احكام العلم على كل من الملكة والسبيل والادراك اما حقيقة معرفة او اصطلاحية
واما بما يشهد كلامه به السير على الاول يكون مشتركا ما عارض عليه الفصل
بما ان المشترك لا يتبع به التعريف بل اخره ولا ضرورة فاهنا واجاب (استاذ) مع سبيل
انما يتبع بلا ضرورة اذا ارد به معنى غير عكسا ما اذا ارادى واحدا منها كما
والملاحظ في هذا (اعتراف) وهو الجواب حتى رايتم للعقل وشيئا انتهى
المعنى (اعتراف) والجواب المذكور في تعريف علم المعاني **قوله** وانت خير من العالم
الاعتراف على ما جاز السيرة اقله ان الجمل على الادراك على المعنى العقلي بالذي
المعنى العقلي هو الادراك المتداول للتقليد بل انما سبب الجمل عليه لان العلم بالكون
مخصوص عند السيد كما في ضرورة او دليل يمكن ان يحيا بغيره في اللغة
لا ينافي ان يخفى (اصطلاح) ببعض افراد او ان يراد منه بعض افراد **قوله** وان
كان رايك انك ان اراد الادراك الجزوي صورة (تأجيل) فيسلم وان اراد به صورة
التفصيل ممنوع لان كل كل علم حينئذ علم كما سلف به كلامه يتقرب به
المتكلم بمراجعة **قوله** والجواب ان معرفة الجزء الذي كان معنى هذا الجواب ان اراد
البروز المذكور فيقول ان ادراك الجزويات التي هي ماحول المعنى فلهذا هو التعريف
ما هو المعاني **قوله** حول علم الرصية او اراد التاكيد العقلي **قوله** انت خير من
توفيق الخ انت خير من ما ذكره لا يخفى بالادغال بل اعلال الرفع والتميز
البل بل عدم توفيق اطل المعنى علم الرفع والتميز المختص من اجاب في الكبرى
بان المقصود انه لا يبرهن بل لا احوال اعادة اطل المعنى على ما ينبغي ويلزم **قوله**
ينبغي ان يفهم بطلان الى السالفة به قوله عطف قول المتن والخطا به بعد هذا
التميز بالمحسنات البرهانية بحيث يبحث عنها في علم البرهان وعمل الادراك
بطلان الحيشية المعهودة به مثله الراي مما لا يبرهن به ناديه اطل المعنى
يؤدي به اطل المعنى واما ان يراد الحيشية المتقدمة به القوة قبل تامل **قوله**
اقول مما يبرهن هذا الحكم انه فيكون ببعض التراكيب الباعث على اطل الكلام
المعني

العلم

العلم

المعني اطل المعنى في . والباعث على الحاشية شي . اخر منها لا يحسن ان يكون مقتضى
مقتضى الحال بعد الكلام الكلي المكلف بالاكيفية لان الباعث والحال متساو
يقضي بغير الكلام لان الباعث على الباعث على بغير الكلام غير بل جاز الباعث
والحال هنا انه ان اراد كمالا جليو رديه تاكيد شيئا بغير الكلام ليس بطل
له بل المطلوب له بغير التاكيد ان اراد كمالا حتى لو ترك الكلام بالاكيفية لم يقع
على الباعث مقتضى الحال واد اجوز الباعث والحال غير مقتضى بغير الكلام لم يقع ان
يكون مقتضى الحال الكلام المذكور شيئا مع ما استبعدت من ذلك وشيئا مع
واضحا ما المانع من كون الكلام التكميلي ملوبا الباعث بغير (اجابة) من حيث
اطم وباعث لخصر صيغة من حيث مجموع جليتا ملزم **قوله** ومثل ذلك اكثر مما
سبغ الميم والثناء فانه انما في المعنى من كسر الميم وسكون الاء بل الكلام في صحة ذلك
لا يورثه بالتعامل الصادق مع اصول وجهه فالمراد انما مثله ما يكون السبا
عنه في علم الخواص غير ما يقتضيه اجابة اطل المعنى كثيرة وليس المراد ان مثل ما يملك
الباعث فيه علم الخواص بغير ما يقتضيه اجابة اطل المعنى كثيرة لا مثل لفظ الله
بل هو فاقون تحت امثلة فتقرب به في انه يحتاج على ما اول به لاجابا بكثر الى الا
عقار بان يعيد خبر به عن الواحد والجمع والاجابا لخاصة كثيرة لان مثل جمع مثال
قوله لا يخفى ان تصريح البعاج او ان اراد تصريح به اكثر المواضع الدال على ان
مقتضى الحال بغير الكيفية المذكورة في قوله السابق وانما يطابق الجمل اعتراف على
الشراح في استاذ الى تصريح شرح المفتاح بخلاف **قوله** واما ان يحل مقتضى
الحال مواضعا قال (استاذ) الصغوي في شرح البدر بدو العلم ان المستغرق بالفر
من الخصر صيغة التكميل كما مر من المحقق بل في المعاني لما صرح به (الطائفة) من ان
المعنى على ان اعتبارات والخواص تعتبر او لا وبالذات في معاني اللغة وبتفصيلها
في اللغة ثانيا وبالعرض مرجع الطائفة الى ترتيب المعاني وتصويرها بالاكيفية
لاننا بالغة انفسها لا نذكر المحقق ان بعضا منها يرجع الى الاتفاق في الحرف
من المعاني فترجم ان مقتضى دأبنا يعتبر اول المعاني على ما صرح به (استاذ)

فقر سمى وافول فيه كماله انه ان لم يكن جعله صفة المعنى حقيقة كما في الاستدلال
لا يمكن ان يعتبر صفة له من قبل الوجود بحال التعلق بحد العلامة انه يعتبر الخرب
نحيث انه تروى الدال فيعتبر كون المعنى متروك الحال ويتبعه يعتبر من حيث هو حقيقة
كون العلامة متروكا جان ارااد تخليص العلامة فلا يخفى ما فيه فليست اصل انتهى وكتب
قوله فليست اصل معنى ان ارااد المحقق في المفعول اورد على من روى ان كماله صفة المفعول
حقيقة فليست اصل معنى وان ارااد الاعتراض على العلامة معية حيث جواز ان يكون
العلامة ما ذكرنا لا ما حمل هو عليه انتهى قال سمى وفريقه قول المؤلف احوال
اللفظ العربي خلاف ما نقله العلامة عن المحققين فليست اصل **قوله** ولا يكون
المسئلة كذا الراي موضح الفهم **قوله** بل هي امور مغايرة الى تفصيله على انه
لعلية حتى ان التاكيد عبارة عن لفظه ان وتعبا ان ليس عارضا للكل فضلا عن
كونه ذاتيا له بل مغاير له والجواب ان التحقيق انها امور معنوية كما هو مبين
في شرح الجواب ان رعاية ذلك هو امر اذ قال في شرح الجواب ان
لا يخفى الجواب ان البحث في الفهم عن راجع على الوجه اذ لا يمكن المقصود بالوضع
العربي محصور ويجوز تفسيره المحمول كما يخصه بل ان البحث عن امادة الاختصاص والخاصة
لا يتغير اختلافها على غير العربي **قوله** بالخصر حصص لكل في الجزئيات لا للكل
الاجزاء كما ادعاء الشارح ووجه ذلك ان المصغر حينئذ البعض وكل ما في ذلك
لا يواب الثانية بعضه من قبل الخطا والكل في الجزئيات ولما بل ان يقول
اذا اراد البعض بمفهومه الكلي اما اذا ارادته جملة المخصوصة المعينة
الواقع كان الخصر للكل في الاجزاء كما قاله الشارح فليست اصل **قوله** راجع
من تبعيلية نكرا انكر على كنه من هذا الجواب عدم كون (ما خطا من الخطا والكل
الجزئيات اللان على كون من تبعيلية التماثل على الشارح انه من الخطا
في الاجزاء فان هذا الجواب انما يلزم منه دمع ما فريد على كونه تبعيلية
انما يواب الثانية معي علم المعاني لا بعضه لا حقيقة كل علم مساهله والخاصة
ان المحشي اورد على تقدير البعلية اشكاله لم يجب عنه واجاب عما شكك في

هذا

54

تأمل وفوقه يقال فمع كنه من هذا القول يستفاد من قوله لاكن المفعول هو مساهله
العلم والحاظر ان توجيه كون من تبعيلية نكرا الى دخول المبادئ والموضوعات في
العلم وتوجيه كون الخصر حصصا للكل في الاجزاء كون المفعول مساهله لا يوضح ذلك
ما ذكره الفناوي بقوله ولعل من على التبعية والمقصود على جميعه بوليل المعاني
والعلم جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب التقلب والتنا
لغير من الاشياء الثلاثة والمبادئ والموضوعات لاستفاد العلم ايضا انتهى **قوله**
وانت خير بان لا يلزمه الخ اي بل الملايح ان تقع هذه المذكرات فيما سبغ الى الا
صوال الملكة لا تمام من العلم على هذا التفهم وما المانع ان يقال التعريف باعتبار
المفعول **قوله** وصلة المقصود محروقة فيه انه يلزم ان يخرج قلنا (انواع على
الفهم السليم من ان المقصود من الشيء خارج عنه فانه يلزم حمل الخاص على العلم
بقوله الفهم الاول علم المعاني وهو لا يجوز **قوله** فلما بينا به انها تعلقوا في خاصية
حمل النسبة على النسبة الحكيمة وهو المتبادر من قول الشارح وهو تعلق واحد
الشئ بالآخر وكون قيامه بالوجود الكلي والخاص لا يتصورهما ان يتصورهما العقل
وتعلق صورتهم فيه وانما قلنا لان شأنها تعلق قول الشارح والمجوز والنتائج وال
والسابع كماله كما في المفعول لا شعور لواحد منهم فلما تكون فليست بنفسه وكذا
اذا اراد بها الا بفاع وما تتراعى باعتبار قيام النسبة مطلقا بالتفسير وحسب
الخاصة والمراد فيهما هو الا مانع **قوله** لاكن فقل عنه في الحاشية انها متاطعة
الى ان في الحاشية بناء على ان المراد بالنسبة في الخبر ايقاع النسبة او استراعها
واقترب مثلا طلب الضرب مراجع الفناوي في كنه من هذا القول ولعل حينئذ يكون
النسبة بين الكريمين تعلقا فيهما او باعتبار ان تعلقها بينهما وبين ان على ما
في الحاشية في تفسير النسبة يكون قوله تعلقوا احد الكريمين بالآخر على المسامحة
اذ النسبة بهذا المعنى فليست باحد الكريمين لا غير قال سمى وتقرير هذه المسامحة
وهو تعلق الكريمين اوحياء باعتبار ما من شأنه تعلقوا احد الكريمين او تراعهم
مثلا **قوله** هذا مبني على ان المقصود رجوع الى حاشية المفعول الخطائية ما

نصف قوله وان لم يكن النسبة خارج المتبادر منه ان له نسبة وليس له خارج على
قفر ومنه وصح النقي الى الفير لاما صواعق فزاد الرجحية يتناول ان لا يكون له نسبة
يكون لما خارج فلا يتجه على ما ذكرنا ان قوله والافاضة لا يقتض وجود النسبة
الانشاء حتى لا يبع تفسير النسبة بما لا يشمل ما به الانشاء **قوله** وجرح
وهو **قوله** الى الفير والخارج **قوله** لان النسبة يترك كل امر خارج فقال السيد
الصوري يشرح الجواب على ان كل امر من بينهما يحد ذاته مع فاعل النسبة
اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت او بالانقضاء ضرورة استحالة ارتفاع النسبة
والخبر والاصح على صورة ذهنية على وجه (ما ذكرنا) على تلك الحال الواقعة
والحكاية تدل على المحكي دلالة غير فليعلم ما خبر يدل عليه ايضا ويجوز تخلفه عن
مردوديه ان كانا كثران على ما حكمي ويصح من تلك الصورة المعينة بما يقع
في الضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعة به الكيفية موافقة للحكاية
للمحك بها ثبوتيان او سلبيان وان لم يكن ناكرا لغيره مخالفة للحالة به الكيفية
والصورة مخالفة الحكم بمعنى (ما يقع) وان تراعى لما به الواقع من الكيفية والكثرة
لغة اياها فيها وله ان تقول الحالة المحكية من حيث انها مدركة معروفة من اللسان
ان كانت به الكيفية ما به الواقع لغزاة مع فاعل النسبة عن كونها مدركة
والا فليزب والتقدير باعتبار كافي به المطابقة وبه اعتراف المحقق بالاصول
ان فيه تكلفا في معرفة حمل الحكم على ما يقع والوقوف انتهى وجه تخرجه
المراد بالضرورة الفرعية المبرعمة بمعنى ما يقع وان تراعى وانما مدلول الخبر
المطابقة معتبرة من الحكم من غير الوقوع او اللما وقع سواء اريد بالحكم
يقع وان تراعى او الوقوع والما وقع الا ان التقدير من المتكافئين حقيقة
الاول اعتباري على الثاني والمراد بالمواصفة به الكيفية التي ذكرها المصنف
في الثبوت او السلب ما لا يقع مواصفة للوقوف به الثبوت لان ما يقع ادراك
الوقوف به ثبوتي كى الوقوع ثم قال وان قلت اضرب مثلا يدل على ثبوت
نسبة السلب ايضا وان تحفت كى وصفا والافاضة فقلت من موضوع

فان

ق

104

نسبة السلب لا لما ليس بثبوتها ليول على الثبوت بالغات الا انه يستلزم خبرا
وهو ان الضرب مطلق فيقول على نسبة تحمل المطابقة الا انه بالغات يدل على صورة
تلك ثبوت نسبة ما به انتهى وحاطه ان الخبر موضوع لصورة تبيين ثبوت النسبة
النسبة وتحكي ذلك لا انشاء موضوع لتفسير تلك النسبة ثم قال وفريقا النسبة
الانشاء خارج تطابقه او لا ان لم يقصر منه المطابقة بينه وجودا او عدما
ولا يلتفت اليها فقامت حال مع ما يخص ما تحرر مع شيئا طاد بهو بالمباحة
كأخره به حاشيته على البيضاوي ان مدلول الخبر عن المتفرق من الصور بالرد
فزع او اللما وقع وان المطابقة بين الوقوع او اللما وقع الواقع في ان قلنا العلم
غير المعلوم كما ذهبوا احد المزمعين ان التصديق في العلم غير المعلوم الذي
هو الوقوع او اللما وقع المجهول من الكلام ومن الوقوع او اللما وقع الواقع وهذا
متغيران ما باعتبار وان قلنا العلم بغير المعلوم كما هو المذهب (ما ذكرنا) المطا
بقة بين التصديق باعتبار متعلقه الذي هو الوقوع او اللما وقع المجهول من
الكلام ومن الوقوع او اللما وقع الواقع ومدلول الخبر عن المتأخر من الامام
الرازي هو ما اخبار فيكون المطابقة بينه باعتبار متعلقه الذي هو الوقوع او
الما وقع الكلامي ومن الوقوع او اللما وقع الواقع واشكل علينا كون المقصود
مدلول الخبر متخالفه ولم يزل عنا (ما ذكرنا) وقال ان قولهم ان التصديق ليس من اجزا
النسبة ينبغي على تقدير العلم والمعلوم انتهى وقال كون التصديق مدلول ما ذكر
في المصنف مع رده وبسبب الحاشي الكلام **قوله** وينبغي ان يعلم انه لا دلالة له
للكلام الخ الغرض من هذا ودفع الخطأ في الجواب العلم الا ان يدخر قوله تطابقه
وان تطابقه على معنى هذا المطابقة المطابقة وعدمها انتهى وحاطت الرد ان
الكلام لا دلالة له على اللما مطابقة لما سيجي به كلام الشارح وان لا طر به
الخبر الصور والكرب احتمال علفي **قوله** وهذا التقدير هو ان المقصود خارج
تقصر مطابقته **قوله** ان اخبارا ايجابية اي مثالا اذ السلبية كذا لانه
اذ قلت لفرعهم زير عوا ان النسبة الخارجية موجبة به الحال **قوله** ووجه الرد

الرفع الى الفيلين المذكورين **قوله** انه تفصير مطابقة النسبة الاستغالية اي
 يكون سيضرب بطله الصورة طافا لان النسبة الخارجية سلبية على تنكافؤ
 النسبة اللامية ولا تكون الاخبار (الاجابية) الاستغالية كلها اى ذب
 لم تنكافؤ فيه النسبة اللامية والخارجية كاذب وما تنكافؤ فيه طافا
 ولا يخفى انه لا دمع لمجرد التفسير باحد اربعة انما يتوهم الرفع بفرض الفيل
 لوجود الخارج بضم الحال اما بالفيل الثاني فلما يتوهم الرفع على كرمه القطع
 (احتمال انتفاءهما) الاحتمال الخفيف واحتمال ثبوتها لا يستقبل بقي الخ
 المجمع اذا اعتبرت مطابقة الصفوف وعدمها الكذب يلزم ان يكون الخبر ال
 طافا واذ بان مقام الفيل الثاني الاول يلزم ان يكون سيضرب طافا
 النسبة اللامية الخارجية الاحتمال واذ بالعدم مطابقة النسبة اللامية
 للاستقبال **قوله** يدل على نوع كلب مخصوص فلا يريد على كلب البعل
 والنهي على كلب الترم **قوله** واذ لم يكن في نفس المتكلم الى بان قال اضرب بطلانا
 والى بطلان نفسه عدم الضرب كما ذكر المتكلمون ببحث مخالفة الامر للمراد
 في كلب السير من غير ما يريد عن فلو انهما عصبانه وعدم استتال
 عن الرفع على تاديه **قوله** بالقضايا الخارجية هي التي حكم فيها على ايراد
 المحقق في الخارج الموجودة فيه **قوله** دوزا الفرضيات هي التي حكم فيها على
 مراد الموجودة في الفرض فقط لا على الموجودة في الخارج **قوله** في
 مثل شريد الماري فتع لار ايراد الموضوع ليست موجودة في الخارج وام
 فيه لعدم امكان التقرر **قوله** بل ما سوى الراجح يمكن ان يكون صفه الغضبي
 ذهنية تامل اراما ما سوى الراجح محقة في الخارج ولعلم راعى ان
 سوى الراجح شامل للمتنع ويكون (امكان) الذي جعل محولا اع من الخارج
 وجعلها ذهنية لا خارجية لان موضوعها التجمع المركب من اجزاء الخارج
 والفرضية والمركب منها ليست ايراد خارجية وبهذا خصه وجه (الاضراب)
 بل ما سوى الخ وهو التسمية على انه يكفي كوزا الفلية ذهنية كوز

شكوك
 1104



موضوعا نقا غير موجود في الخارج ولا سفرا الوجود فيه **قوله** والتعريف
 ان يتركب من امرين الخ اي مشتمل الغضا الخارجية والفرضية **قوله** ولا يخفى ان صفه
 التكنة الخ انت جبريما وفعلا القابل لم يدع استعانة تلك التكنة من العبارة و
 فاعترض الشارح بمثل ذلك **قوله** لا يتواءم باحوال الخبر وليتنامل **قوله** ان
 يتواءم جعل الحكم الخ يمكن ان يقال في ذكر المطابقة التي هي ذات الصفوف وعدمها الخ
 هو ذات الكذب وفي ذكر الخبر امتسار الى الصفوف والكذب فانها وصفا ملازمان للخبر
 بينهما عند ذكره والتناسب بين الصفوف والكذب وبين الكذب وعدم المطابقة
 امر واحد فقد يقع بواسطة هذا التناسب المعلوم ان الصفوف عدم المطابقة وال
 الكذب عدم المطابقة وهذا المفهوم يكفي في (امانة) او يقال لا شك ان المص
 بقة هي الصفوف وعدمها هو الكذب ففهم ما سبق ذات الصفوف والكذب وان
 لم تقع تسمية تعاتير الفرائض بما ذكر (اسمين) فقد سبق ذكره في الجملة **قوله**
 لفظا لا يقتضيه احكامه الخ ففهم يخرج الشك في ظهور ثبوت الوسيلة عليه ذالك
 المتصور وجه ثبوتها في الجملة ان المراد به المعنى الاول بل ليل للمصنف **قوله**
 انما يبع الدليل في التعريف الخ اشارة الى الجواب عما يقال ان صفه تعريف
 وفقرته بوضع ان الحدود لا تجري فيها افاتة البراهين وكذا لا تجري فيها المنع
 ايضا ان وجه الدليل الدليل وافاتة الدليل متنتة او التعارض في مفيد النص
 رات وانما المعروف مصور ويمثله النقاش فيفسر له في ذهنا صورة مفهوم او
 موجود وليس بغير الحدود والمحدود حكم يمنع او يستل عليه وايضا الجواب ان
 ارباب المعقول وان صرحوا بامتناع افاتة الدليل على التعريفات الا انهم يعتبر
 بكونه انما يكون اذا حادوا لم يمتثل اعادة التصور واما اذا حادوا لم يقولوا
 انهم جيران فاحزان فعلا من لوله لغة او صلاها فكلها امر من اعني الر
 ليل والمنع معا جريان فيه فيقع الاحتجاج حينئذ بانه انما يقال
 استعمال التعريف اللغوي من هذا الفيل انه ما يفصده تفسيره من لول
 اللغوي لا يغير تحليل صورة وانما يفيد تمييز صورة خاطئة من غير الصور

ليعلم ان اللب في المذكور موضوع باراه هذه القوة وحكم جوابي البرهان فانه
تضمنه لتصرفه بان تلك القوة الحاطة هي كذا فيقول **قوله** بل نقول لا يثبت وقوعه
في جانب الكذب ايضا بهذا الوجه من وجه ما يقال لا يثبت من وجه هذا القابل في الكذب
في الصدق ايضا اذا ما قالوا لا يعقل **قوله** بل لا يستلزم ان يكون في بعض المسمى وهو الكذب
اوله قول الختم يعني الجمهور **قوله** ومثله شايح اي كون ما يستلزم الورد في الخ
قوله ما كان من المتضمنية تامل محاضرة ليس المتضمنية في غير ظهور ما قاله ولا في
ما قاله السامع تامل **قوله** فذكر الى انه خبر عن استمرار الشهادة اي وما يستلزم
واقع منه بوليل واذا اخلوا الى شيئين فيتم قالوا انما مع **قوله** او الشهادة الحالية
على استمرار الشهادة ووجه جرح الكذب الى تشبه حينئذ بالشهادة الخبر
القائم **قوله** حال من خبر عن مكابته فيه ان الشارح في كبره القريب انما
ان الحال اتت من خبري المتقاربين انهم قالوا لا تأتي الامرا بالعلو المعقول
لما اول ازمع الاعتقاد ان سبغه الخطي الى هذا الترجيح معبر بما يعرفه جاعلا
خير مكابته للواقع مستغنيا به عن تقريره وتقرير الكذب على ما قاله المحقق
الخبر مكابته للواقع مع الاعتقاد اي مكابته للواقع ولا اعتقاد وعدم الخبر
مكابته للواقع مع الاعتقاد اي عدم مكابته للواقع ولا اعتقاد اي عدم
بقته للواقع مع الاعتقاد مشار اليه (المراد للواقع في المكابته وفي الثاني للواقع)
عدم المكابته **قوله** الراعي الى الخبر فوجعل الخبر للغير وقد راى الواقع والخطي
الغير للواقع **قوله** للنسبة الخفية ببيان للواقع ان غير المعقول المحذور
والنسبة الزمنية ببيان للاعتقاد الذي هو معقول الفرق **قوله** ومثله الذي
اعمال غير المعقولة الفرق وقد سبق شرح الربحية للام على ذلك **قوله** انما
خير ان ذكر الغير جواب هذا الاعتراض حيث قال قوله اي المقلد يلزم (المراد
قوله ضرورة تواجد الواقع والاعتقاد حينئذ جواب سؤاله في تقريره ان
عنوا الجاحل مكابته للواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مكابته
ولم يثبت هذا ما ذكرته حيث لم تذكر مكابته للاعتقاد في الاول لعدم مكابته

عنا
بما
اب
110

في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم به (المراد في مكابته للواقع مع الاعتقاد المكابته
بما لا يثبت للاعتقاد المعمود في مذهب الجاحل وهو التبريل في المكابته للواقع
ويعضله لزوم مكابته للجمهور جرحه التقليل على صواب قوله ضرورة تواجد الواقع والا
اعتقاد على هذا كما مرارة العلم يتلوا بقالم يلزم مكابته للاعتقاد المعمود بغير مينة
العلم ولا القياس من جانب الكذب ولا يرد ان تقليل اللزوم بالتواجد باردا لان
الاعتقاد المكابته يستلزم مكابته للاعتقاد ولولم يتواجد الواقع والاعتقاد كما
اذا اعتقد مكابته السماء تحت للواقع انتهى سم وقال في معاشية الشرح بعد ان
نقل للملح المحشي اي ما ذكره من انه اعتقد مكابته الحكم للواقع لزم اذ هو الحكم مكابته
للاعتقاد لما تقر من انه يعتقده العاقل ما يعتقده مكابته مكابته فمؤثره ان اعتقد
الحكم مكابته للواقع وشارح شين في دوسه الى الجواب بان مراد الشارح ان
هذا امر متحققا فعنا وهو مستلزم لزاله وهو ما ياتي به انه يستلزم شيئا اخر
نق **قوله** لا يخفى انه لا يابى ان يكون لا يابى ان يكون للمستلزم قول الشارح حصروا
بما يتجه ايراده ولو تركه وغيره وصحوا اخبار النبي بما قرأه والكون حال الخبر
يصير محتملا لاجراء اخرى زانفع للمستلزم ان كثرة (المراد اقرب الى احتمال العلم
مسألة **قوله** فيجوز اجتماع في الصدق اي يصور الخبر الكاذب وما اخبار حال الجح
واعتقاد **قوله** والخبر الصادق في مينة نظر ولعل الوجه اسفله **قوله** فلا تفر
في الوسائل مسألة وجودها بينا في اجتماع مع الكذب لانها فاسية على ذلك التقدير
في نفس الشيء لا يجامع **قوله** فعلى فواضع الجمع في المقلود الخبر في المراد انهم
منع الخلو وكان وجهه الراهنة حيث جرح منع الجمع ثبت الوسائل سواء جرح
منع الخلو ايضا او لا خلاف ما اذا جرح منع الخلو لم يثبت الوسائل اما اذا جرح
منع الجمع فان جرح جواز الجمع لم يثبت الوسائل وكذا ثبتت الوسائل مع منع
منع الخلو من شرطه مع منع الخلو لا يلزم او احتاج فيها الى منع الخلو بخلاف منع
منع الخلو احتاج فيها الى منع الجمع وكذا مفسود بهذا الاعتراض على ان مقتضى على منع
منع الخلو ايضا منع الجمع ومن الخلو لا يثبت الوسائل كجواز كون اخبار حال الجح

بما

أحوال الأبناء الخري

صوفنا فيكون التردد بين الكلوب والصوف لنا نقول التردد يداننا وهو فيما يجوز ومنه
 ما عوى الصوف لنا لم يجوز ومنه ولولا انما اثبت (انما نعتال الحقيقى الواسلة بيننا
 مع قولنا لا احتمال غير المقصود ان بناء على احتمال ان يكون حصره (انما خبرا على سبيل
 منع الخلوه وزايج ومع الاحتمال بانه (استدلال وحجاب اخرا ما ضرر شيئا بيننا
 البوابين ان عدم استلج الجمع لا ينافي (استدلال وذا الدلائل الجمع اما تقييد
 من غير تقييد للجواز ان يكون متعين او الميسر الواب والمهمزة اذ مع تعيينه لا ينافي
 للسؤال عما هو ان يكون جازا من غير تقييد ومنه جواز كذا العجز ان عدم
 لان جواز عدمه ثبوت الواسلة والم لم يكن عدمه جازا مع احتمال منع الخلو
 الجمع بين (استدلال) فاما مع قولنا مثل قولنا تسمع بالمعنى خير من ان لا تسمع
 يظهر التمثيل بذا القول فالشارح الى اخرى وما يجوز مجراها الا ان يقال انما اشار
 الى ان كمال الشارح التقاء ثم انه لا يختص الجارى مجرى الكلمة سواء كان مستند
 اليه او مستنوا بالجملة المراد بها العلم او حقيقته اذ كانت مستنوا بل مثل ذلك
 كليات التقييدية (انما ظاهريه لا الضمير المستقر المستنوي لانه كلمة حقيقة
 ويكره ان يقال الخ ذكره شيئا مع ما اراد عليه في شرح البوابين وقوله واجب بان
 الحكم ما يفعله ايقاعه وان كان الفطر (ما طلي الى الوقوع وذا الدلائل الجري في هذا
 اللازم اقول العلم اراد انه حينئذ يفعله ايقاع (ما طلي لاجادة هذا الايقاع
 ايقاع العلم وذا الرمنوع حتى ثبت لجواز ان يقال متى اريد به لازم المعنى طري
 انما علم به يفعله ايقاعه لاجادة وقوعه كما به سائر الاحكام اللازم فليتام
 الوجه ان يقال ان علم المتكلم بمعنى ايقاع النسبة مما وضع له الخبره ومن غير
 (احكام اللوان) الا انه مقصود بالتبع اي ليعبر اطر الحكم لا حقه المنفرد
 الحكم ما وضع التركيب الجري له لاجادته بالذات فخرج هذا اللازم عن الخبره
 عن اللوان ولا يضر انه قد يصير حكما انتهى فاما طر حجاب مع اقول انما
 موجودا لجوابه حاصله له نفع والى يجرى الجواب الذي نقله عن المحشى والى
 بينه مواد لانه لا يملك (السؤال) انما الظاهر ان كمال المحشى مفعلا او فعلا



منه لانه غير معروفه للجري به (ما طلي غير هذا اللازم وكذا ايقاعه بعض النسخ
 والجواب حينئذ معنى ملا في السؤال هو ان هذا اللازم لما كان مخالفا للحكم الذي به اصل
 الفلانية ومن غير (ما طلي) اللازمه مبرز عنها وايضا ان سائر المجازات والى
 والى كليات الحكم المجازي او اللغوي فيهما مقرر الوقوع او اللازم وقوع الحكم فاصلي
 مثلا اذا قيل من لا مبر القربية فاما المقصود اعادة وقوع البناء من العلة واما
 اذا قلت زيدا عالم لاجادة اللازم الموكور فاما فاعلم اعادة ايقاع انما علم
 لا الوقوع لان المخالفة بين هذا اللازم واصل الفلانية انما يظهر على كبر الشارح
 ان يكون الجري وقوع النسبة او لا وقوعها اعلى مختار السير وهو الجواز انما ايقاع
 انما تراع فينبغي توجيه تميز هذا اللازم بما يكون عاما فتقرر قولنا انت خير
 بان لم يوج احكام قال السير في حواشي المصنف قوله ليس المراد بالعلم فاعلم ان
 اعتقاد الجازم المعلوم بل جعل صورة هذا الحكم في ذهنه اراد حصول صورته
 مكلفا سواء كان له معتقدا جازم او غير جازم او لم يكن له معتقدا اصلا لستاول
 جميع ما ذكرنا من احوال المتكلم وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يقتضيه
 عرفا ولا يسمى فيه علما ولا يقال ان المتكلم فعله لاجادة المخاطب فطعا بل الخزان
 العلم اريد به فاعلم (ما اعتقاد مكلفا وتسميته علما مستعيف لفة واذ اظ
 فلنا ايجاد المتكلم الحكم او استعاده المخاطب او علمه لم يرد به حصول صورة الخبر
 دفن المخاطب بل اعتقاد بالحكم وذا الامر ونظائر انما لا يحيط من الخبر نفسه
 الا اذا اعتقد ان المتكلم معتقدا للحكم ومعلومه وذا الرمنوع كونه عالما به فليكن
 انه كلما ايجاد الحكم ايجاد انه عالم به انتهى ويه يتبع له مفعول المحشى بقوله
 انت خير بانه لم يوج احكام جمع لنظر السير وما احتج به عليه وقوله وقد
 يقال تصحيح اللزوم اشار الى ما اختار السير بقوله بل الخزان القوة وقوله
 انما لا اعترض على هذا الوجه الى اختاره السير وقوله شيئا به شرح العبر
 بوضوح (ما عترض واجاب عنه حيث قال بغير اعترض عليه بانه يجوز ان يكون
 علمه من الخبر لا من تقليد بل ضرورة تحتاج الى ادى التقات او سماع يبيحها

الخبر ولم يقتصر على التكلم وافعل لعل مثل ذلك لا يسمى مستعادا من الخبر والافعل
به فانهم الخلفوا القول بان كل نار حارة غير معبر على انه لا يعمو حقيقة ان
او التصور ضرورة وتخصيل التصور لا يسمى اجادة انتهى ثم ذكر ما يقتضيه استدلال
دقة مع **قوله** (احسن ان يذكر تعذبا في اخراج الخ لانه منه **قوله** ما كنهه في كل
جوه وفي علم العباد تترجم على (او افعل) وعلى الثانية بقله وهي ثلاثة لا كذا
كان وجه الاحتمال ان العلم به يمكن ان يراد به العلم بجميعه ارجو عمنه والعلم به
حواله بقله بجموعه بقله بجمع ان العلم باحواله بقله على مجموعهم **قوله** ما
راية ليست انهم لم يخاطبوا بالية ولم يفكر اعلامهم به حتى يكون خبرا على
العلم ومقصود الاعلام بضمونه ولم يعلمونه بغيره لانه لا منزلة الا بغيره لان العلم
بالعباد تترجم الخبر والارادة بالنسبة لمرحوبه بالخبر او قصور اعلامهم بغيره
وهم ليسوا كذا لولا انهم تقرر اذ المخاطب بالية انما هو النبي عليه السلام
والعلماء وهم المقصودون بالاعلام بضمونه **قوله** الى هذا التعليل وجه كونه
مكلفا ان تنزيل العلم منزلة عموه خلافا للخامس سيما مع امكان الاجراء
الخامس **قوله** والزم والرداءة غير انتقاء الخلافا في علمنا يلزم على هذا انقل
يعلمون بقوله ليس بقله بانتقاء الخلافا حتى يثبت الترتيل **قوله** وما
لجمله مع ذلك الاحتمال ان هذا الاحتمال لا يبرهن لانه ثبت عن العباس بن جهم
على نفي الميثاق ويكي ذلك في المثال بل الشاهد كذا لا ريب فيه وفيما رفته
كذا في شرح العباد لشيخنا مع **قوله** على ايجاد الهم فقل لو كانوا يعلمون
بالهم يستلزم تعلفه بانتقاء الخلافا وثبت تنزيل العلم منزلة عموه والهم
به وجه دعوى تعلو لو كانوا يعلمون بالهم **قوله** نفي الهمي بغيره
شيخنا الشريفي في شرح العباد جاز قلت النبي محمول على الجواز والتمنية
التفسير او التشبيه دوما للكذب وعلى التقادير لا يتم الاستشهاد لانه
النبي حقيقة قلت المفهوم جعل الثابت كالتعبي بحيث شبه الميثاق
لنبي اجادة الرسمية اذ الوجه تزل ارادة التشبيه مبالغة كذا (استشهاد)

ان كان له ما رويت

بل انقل المفهوم ان يعامل معاملة النبي تمام او ان كان المراد غيره وهو مقتضى
مع وحواسي الخطاي مانعه نفي الهمي او لا واقعة ثانيا لا اعتبارا حكما
وسرنا ما ثبت على رصيه على الله عليه السلام خارج عن حد ما يترقب على افعال الله
البشر وينبغي ان يعبر المنه والتمتت بغير تعابير بها كما قيل الميثاق وهو
الهمي بالبريق الكسب والمنه هو بالبريق الخلو لانه بغير ثبوت تعابير بها الحاجة
الى الترتيل والخامس ان يلزم بوضع الهمي الترتيل اختار ذلك التفسير وفرض اليه
بله من روجه عنه ومن جعل الاثبات نكرا الى الصورة والنهي نكرا الى الحقيقة
فان اراد بيان الحاصل بغير الترتيل موجه والامعية ما قلنا انتهى وقوله ومن جعل
الترتيب بالسير قد سره **قوله** لم يشر شامل لعدم النقطان اي مع ان عبارة
للفظ متاملة له لان الافتقار على ضرورة الحاجة معناه (لا يتاخر بغيره من غير زيا
قوله بل ان النسبة المعمومة الهم وهي النسبة الحكيمة لانه لم يفرق بين التصور
يزو الرفوع والما ووقع الاسي **قوله** خلافا لخلو عن التردد فانه عزاته
قوله وبالجملة انما يخبره بساد الفيل اذ لم يكن اذ كان مراده انه اذا كان
ذو الرفوع والما ووقع متعلق التصور كان الخلو متاملا لخلو عن مراده والم
ومن التعليل على الحاجة لقوله والتردد فيه صفرا وقال العبادي لا يجز ان توجب
الشراح بني على ان مراد الملقب من الحكم اذ اراد ان النسبة واقعة او ليست به
بواقعة ومن غير مضمونه الراجع الى الحكم ووقع النسبة او لا على سبيل الاستحتمال
وكما معنى التردد في التصور ومراد الواقع انه لا ضرورة الى ذلك فيراد بالحكم
المعنى الثاني ويستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الهم عن غيره يتناولها
خلافا عن عدم التصور بغيره وعلو ظهور اياه والجمعي انما ذكره الشارح لا يبرمه
باجوابه ان خلو الهم عن ظهور النسبة ليس بشرك للاستغناء عن الموكرواته
اذ انصرف المخاطب النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان
يعلم خالي الهم وما ذكره ذال الواقع بشعر بان الاستغناء عن الموكرواته
مراد اذ خالي الهم عن ظهورها ايضا وليس يلزم ان انتهى وما ذكره فيمقتضو

بجود النسبة ربح شيئا يشرح العاقل فداها فانه ذكر ما لم يخصصه ان من تصور
بجود الفرقين خال على خلاف مقتضى كلام السيرة خلافا لمقتضى كلام شراح العباد
وانه يقرر النسبة بل وبقوله الغرض من غير ان يلتفت الى حالها ويتوعد به وفوقها
جزء بعض المتأخرين فانه مجرد ثقة بعدم التخيير وهو ان يجعل في الشك لا الفرق
منه وتصوره النسبة فيكون المراد المتردد حقيقة او حكما مع **قوله** لا يكون
بمعززة الزوال اي فيقول ان المتردد في غير متردد وغير منكره ولا
اكره **الكلام** **قوله** ولما التقوية لا يتأخر انما كما في المعنى وغير الزيادة لتقوية
عامل ضعف اما متأخر او يكونه جوعا في العمل واعلم ان تقع التقوية من جهة
افضل اللسان الزائدة قال في المعنى الحادي والعشرون في معنى اللسان التوكيد
انواع منها اللسان المفترضة في العمل المتغير ومعه قوله كقول من يذاع في
صليب رضى به. ليس عود الرصد والفرق سر. وقوله ملكا اجار المسلسل
ومعاه. وليس منه رد في خلافا للمبره ومنوافقه بل غرضه في ايراد
معه مثل اقرب للتأخر حسب ايم اقول لا يخفى ما يرد على المبرد من التعامل في
على ما ذكره في الباب الثاني من التحقيق لا ينفاس ولعل اجوز غير به ما يات في
والعجب من الروايات حيث اقر كلامه هناك قال ومنها اللسان المعجزة وهي
حققة في المقطع بغير ذكره مطلقا ثم قال ومنها اللسان المسماة للثبوتية
ما يتقوى بها واذا علمت ان قول ما يتقوى جعل اللسان هنا للثبوتية
عليه ما ذكر المحقق في جرح جعله زائدة للثبوتية كالنوع (اما اوله فيجعل
البناء في اللسان زائدة على تقرير جرح الضمير للخبير حيث قال قوله اي للخبير
فان اللسان زائدة كما يرد على او على تعيين الاستشراق معنى التمييز
وتشبيهه بوجوب كماله مبنية على كمال المبرد وفعلت ما فيه وما فربه
التخفيف على كمال المحشى في ان الخبير ان تكتب بقوله الفعلة على قول
المصنف له لانه محضها واما قول الشارح اي للخبير في بيان مرجع الضمير
ان تقول انما نشأ (ما عراض من راجع الضمير للخبير اذ لم يجعل للملح واللسان

للتقليل لم ينجح الى هذا الترجيح كما اشار اليه الخطاي والعنري يعني لان
لم ينجح للتقليل ومعه الاستشراق محض والتقرير ويستشرف الخبر اجل
الملح تامل **قوله** لا ان يكون ذلك من قول المتقوى لا يخفى ما يرد على
ان على من اجاز مقلدة الروا المبررة مما قبل من قوله القانع ان لا يذكر له معقول
لا مسح ولا مغير جرح الجرح **قوله** او يقتصر بضم ايفاع الطلب القوي من هذا
والفعله انما استشراق على (لا) ولا مستعمل في ايفاع الطلب مجازا ولا لانه على
معناه وعلى من استعمل معناه وايفاع الطلب مطلقا عليه باسم فاعل
محض في بنية الطقة والتقرير ويستشرف موقعا للطلب له على ما هو المختار
التقرير عند الشارح ومن تبعه وتحرر اللسان في ذلك الطلب من رسل التناهي التفسير
قوله فبما وجه التفسير يمكن ان يقال في وجه التفسير صيرورة التوكيد واجبا
بعد ان يكون واجبا قال شيئا يشرح العاقل فداها وكذا يلحق الكلام مكررا لا كذا
وحيث انما كذا ضعيفا او قويا الى غير المنكر في جعل الحكمي او العالم او السائل كما
لنكر الضعيف او القوي **قوله** لا يخفى ان المعنى من العبارة التي اورد، شيئا يشرح
شرح العاقل على كمال الشارح ثم قال الوجه الخطاي ما عراض الشارح على هذا
الغرض فيكون لان وجوده في اي وجه لها عراض في ذكره ارادة ان التامل بعد ما رند
المجرد الوجود بان المراد اي للشارح لها وتراجع بعد التامل وذلك لان التامل انما
يكون به المعلوم فيجب كونه معلوما في تامل ويرتفع وافول فيه نظرا لانه ان اراد
باعتبار العلم ولو تقريره اجسم لا كذا تقرير التامل فيه فتقرر له لانه جرحه وان
اراد ان يبي العلم بالعلم يمكن جعله كغير المنكر فيمنع بل اذ اللمة والترف
على العلم لا يبرر على وجوبه بالعلم كما ان الترفيع على التامل لا ينافي كفاية تقرير
التامل في جعل العالم كالمتردد اقرب ووجهه العاقل الرومي فانه لا يجوز الا
بقائه بالوجود اذ لو تقرر معلومية خلو صه او تفسر تحققت المشروكية مع
العلم كغير المنكر ليس بجسم فاعا افول فيه ان مثله يتجه على تقرير العلم
ايضا لانه اذ علم الرجل لا اصولي في تفسر او تفسر التامل واستنباط

مفردات صحيحة موصولة لغاية خفاجه الدلالة على المخاطب مع صوره الشريفة
والجواب الجواب بان جوده الجعل مع امتناع (لا ترتفع) لا امتناع التاخر مع جوده امتناع
عنه لا امتناع العلم وسيا تيم (التحقيق) ذكر ما منه لما ثبت به نفس الامر وامكن الا
مستباليه بالانكار ليس بغير اعتبار وكتب اليه المراسم ما منه ان قول العاظم ان
جعله كغير المنكر ليس بغير جوده جليته مل **قوله** ويمكن ان يقال ان الجواب بغير
البراهين بغيره الرمي بالافتراء فصرح العلامة يعني التبعث ان ياتي بالبراهين من المخاطبين
بل بغير شرح الكسبي انهم هم المخاطبون والمثال يكفيه لاحتمال **قوله** اللامع لا اجل
بما الرما يعبر من كمال العبارة من طرفة نظيره انه يرد عليه ان المتبادر من النصير
مقابل المثال يدل على ما لم يمتدحه مع ان ما من مثال للتقريب المذكور حقيقة الظاهر
بالمعنى المقابل للمثال **قوله** اما ان ينقل بقولنا الحركة المرفوعة جاز بان قول الشارح
اولا معناه او لا يكون طارعا عنه باختصاره بان لا يكون طارعا عنه اصلا او يكون طارعا
عنه لا باختصاره وما اذا ان مثالان للفسح (ما و ان يكون طارعا عنه اصلا
ما المراد علم المخاطب ان فعله يعتبر علم المخاطب بان المتكلم علم علمه باعتقاده المتكلم
اذ لم يعلم المخاطب ذلك لم يحصل له حقيقة المتكلم ما يصرف عن الظاهر من غير اعتبار
علم المتكلم بعلم المخاطب بان المتكلم علم علمه باعتقاده المتكلم اذ لم يعلم المتكلم
ذلك لم يعلم علم المخاطب بما ذكره في قوله من كلام المحقق عدم اعتبارها
ومنع ما علمنا به جليته مل جدا مع **قوله** بمعنى النسبة جاز قلت لم جسر اسناد
النسبة قلت لان اسناد بالمعنى الظاهر منه هو هو الجواز والشيء لا يتغير
بنفسه او لان اسناد بعينه الظاهر يشمل النسبة الغير اسنادية مع علم
دخولها في الجواز لان قوله هو هو لا ياتي قوله مطلق النسبة الا مع **قوله** ان
الموضع الذي يور الى اليه الخ اعترض على هذا الفيل بانه لا يلزم ما ذكره من ان هذا
التعليل اسناد الى ما ذكره من ان هذا الموضع هو الحقيقة فلا يلزم ان يشترط في
الشيء حقيقة له بل يلزم ان يجعل ثلثة قوله او الموضع الخ ما ذكره هذا الفيل
لان ذلك الفيل لا يسلم ان ذلك الموضع هو الحقيقة بل يجعله عبارة عن مرتبة عند

9
كثيرا

الفعل وان شئ حاله وحفه عنه جليته مل مع ويناسب قول الاستاذ الصوري
تفسير الركوب موضع متبوع من الفعل ان ينكر موضع من الفعل وان شئ حاله
وحفه عنه **قوله** وهذا يستلزم اعتبار العلاقة امتناعا الى الجواب عما يرد على قول
الشارح وحاطه ان يتركب الخ من ان تلك القرينة ليس حاصلها لزاما للمعنى وحاط
الجواب انه حاطه باعتبار لزامه والمراد انه لزام للملاحظة المقتر بها وهي ان تنكر
مع القرينة لا ملها الجواز ان يلاحظ الحقيقة ولا يتركب القرينة بغير **قوله** وان
المكتف قال فيما يعود ولا يور في قرينة اي ملو مل التاخر على تلك القرينة لم يكن
يعود ولا يلزم من قرينة جازية مقتر بها واجاب الغزالي بان جازية التوضيح لتف
لتقسيمها الى ليلية وغيرها هو وانما ملها من المقتضى ان يتقرر ما اعتبار العلاقة
فيه وفيه انه قال فيما ياتي للملازمة يجعل الملازمة علة للاستناد المذكور ولا
مضى لزاما ان العلاقة هذا الجواز معني لا بد له من علاقة مقتر **قوله** لكونه
لا مل فالغزالي ان اراد باللفظ معناه لا ملها معني ولم يلزم به معنى الفعل وروى ان
التشليل بعينه راضية واخراته لا يناسب وان كان لا يقتطع عليه لكونه اصلا
ويكون المراد ان للفعل معناه وروى عليه ان معنى الفعل يتناول المصور والمعنى لجعله
ملازمة لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والخرق وملازمة لاسان الجود
المفعول له اذ هما لا ينصبانه ويكران حيثما اشارة اذ لا يلزم من القول بملازمة الفعل
معناه لزاما من المذكورة ملازمة كل منهما لكل منهما بل التفضيل فيه موكول الى الصا
مع العلم بان الفاعل هو ايضا يلزم اتحاد الملازمة والملازمة الجواز ان يكونا متغايرين
وان كانا موصوفين كما في قوله الخجيني قتل الضرب فليجزم **قوله** فاصح اداء المقصود لا
لا يشمل الجواز في النسبة الغير اسنادية من اضافة ولا يفاعية لانه لا يصفو
عليها اسناد الفعل الى غير الفاعل او المفعول اذ ليست اسنادا كذا العروا ونصروا
المانع من ان يراد بها اسناد مما ذكره من النسبة الشاملة للاضافة والفاعلية
مع **قوله** ويلزم ان يكون ضربا الى الاراء وكذا الضرب للتأدي **قوله** الثالث انه
اعلم اسم الفاعل الخ يستلزم من هذا قوله يا سارفا ليلية اعمل الاراء بالاعتبار

9
عنو

(الاول) يجوز بالاعتبار الثاني حقيقة (والاعتبار الاول) هو محل عمله في المحصول من انشاء
الحقيقة كما تدل عليه عبارته مع اقول مادة كره المحشي من اننا طاعة اسم الباعل الى
الخرق بالاعتبار الاول ما هو جوابه في الكلام على قوله تعالى ما له يوم الدين سبيل
في كلام الشارح بحيث (التفات) في حواشي الكتاب للقلب ليت شعور لم يخط
فهو (طاعة حقيقة) بمعنى كسر اليوم جاز قلت لانه قليل فيقول جعل المفعول
فيه بمنزلة المفعول به اقل واجاب العنري ببحث (التفات) باوذا المخط غرضه الى
لغة لان قوله فلان ما هو الذي بلغ من قوله ما له اليوم **قوله** لا كره على ما
المتبعي على المتبعي الذي يفرض مع قول (المحول) زمانا جعله الشارح لا يبيح وعبارته
قول المذهب طم يعلم او يتبين اي انتقاء احد الامرين الاخر (انتقاء) من لا يجوز انتقاء
من لا يليق بل لا بد من كل الانتقاءين وهو ان يستغاد متردد بين المتبعي لا متردد بين المتبعي
ماز يقول ما لم يعلم او يتبين فاعادة لم فيه كما جعله الشارح به شرحه لا يبيح انتهى
وغيره من جواب المحشي قول الفناء في اشارة الى ان يكون مجزوم
على نفس المجزوم لا مبروع معلق على نفس الجازم والمجزوم قال في جعله اربعين الى ما
ان جعل منتفعا مادام المتبعي العلم ان يتحقق الكسب او الى ان يتحقق فان كل واحد
ايضا انتهى وتغير معناه ما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
او يقول احدهما للآخر اختر **قوله** غيرهما معنهما اوقع في التبع بالتفكير وكان لا
تأثرت المطارد لا يلتفت اليه فانكر ما فرمناه عن شرح الفتح الشريفي عن
المذهب وكثيرا ما يسمى في البلاغة ايضا **قوله** في الخطا مرفوع الكلام الى قوله
يكنى مثل معناه وفيه نكر سم **قوله** المراد بالعلم الذي فعل معناه يكون عليه فعل
ولم يستعمل عليه مرفيل على اللان اشارة الى ان التشبيه باعتبار سائر اللان
قوله لا كره اعتبار (ارادة) غيرهما معنهما نفاضة فرسا نفاضة التخصيص (الاجازة)
يعني بلا حجة معناه (اعتبار) النسبة الى امره بالاعتبار باعتبار حقيقة
ميز ويجازي بينهما والمراد ملاحظة في الجملة اعم من ملاحظة كل من ملاحظة
وبعضه وبالجزء (الاول) منه مع حقيقة اللزوم وبالجزء الملاحظ مجاز بينهما

الجزء (الاول) كون كل من المسنور المسنور اليه حقيقة وتتم الجزء الملاحظ كوز كل منها
بما زاد وبعض الجزء من كوز اخرين حقيقة (والآخر مجازا **قوله** يعني ان العناية الى
اشارة الى الاعتراض على الحصر في (ما فصل) وفراجه به وبما يتعلق به البناء حيث
قال قوله والخطا (ما فصل) في (الاول) معنهما معنهما المذهب فيه بحث جواز كون
كل من كره في المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عن المذهب فيسلك لكل من
الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي وما يبيح قول المذهب وا
انفسه اربعة على قدر الحصر جاز قلت مراده حصر انفسه باعتبار حقيقة الكسب
في مجازية لا الحصر باعتبار استعمال الكسب مطلقا قلت مجيبا لا اشكال على
مذهب السكاكي ايضا ولا يبرع في حمل المجاز على غير مصطلحه ايضا وهو المستعمل في غير
ما وضع له مطلقا انما يباع (اشكال) بمثله عن السكاكي ايضا فتأمل انتهى وبه يظهر
ان قول المحقق باعتبار حقيقة اللزوم اشارة الى دفع الاعتراض على الحصر في (الاول)
ربعة باعتبار الكناية وازدوا الرفع بوجوب اشكال قوله (لاني وجه) الخطا على
ما ذهب اليه المذهب كما هو جاز فليتتقنوه وعلى مذهب السكاكي ايضا فليتأمل
قوله مجوز ان يكون المسنور حجة اي امره كبا **قوله** على خفاء اذ الكلمة في العلم
انما يجب بان المراد به التقسيم بالحقيقة ما يكون حقيقة بنفسه او مرفوعة اجزاء
بشأن الجملة والمركب **قوله** لا كره على انه باعل المتعوى الاستحالة فواجب لرد
السيد لا تقاب على التميز بانه ليس معنهما مجرد تمييز بين جاز افسال الاستحالة
الى العقلية والعادية بوجوب ابعاد ما يصفهما الى ابعاد انفسه يحتاج
اليه جاز الاستحالة لازمة والمستحيل هو الفعل لا العقل وان جعلت متعوية
على معنى (الحكم) بالاستحالة للمشي وعنه محلا كانت مصورا مضافا لمفعولها
الحكم ان جعله مفعولا غيرا من انفسه (طاعة) لان التمييز عن النسبة الى
المفعول مفعول الى ان التمييز عن النسبة الى الباعل على ما علم وكيف لا وتلك النسبة
الحقيقة (الاصلي) الى المميز وانما مرفوعة في الحكم الى غير فخصوا الى مرفوعة (الاجازة)
التفصيل انتهى وعبارة الفناوي في الجواب ايضا فوسمنا به تخفيف قوله ولم ال

جمعوا انهم صرحوا بان الفعل المنسوب اليه لا يطرأ فيه كونه ما يلحقه الفعل المنسوب
في الاستغناء ولا انفسه وما نحن فيه من هذا القبيل عيان العقل او العادة صراحا لمختار
قوله علم حسن لان الحاصل بزيادة النكر بزيادة الحسن بالعلم بالحسن لان زيادة
الحسن لا تضمن ثابت فيه لا يزيد ولا ينقص بزيادة النكر ومعناه و قد تم وانما هو من
التقرير قولنا لا طول ولا اتساع في غير ذلك ان نلج اضافة الى ما ولا الى ما
المرضا اي زاد مرضه وهذا ما يوجب زيادة حسن وجهه ونقل ان يعلم احباب عن ذلك
يجعل من يعرفه يعلم ان يكرم له الله سبحانه وجهه وقال انه بما هو كذا من غير ان يعرف
يظهر ليس متعربا الى معبر ليس و اشار الى العروس الى الجواب بان الحسن يعني الاستحسان
قوله ان الموجود المتحقق امثال صورة العدم التي ان الموجود المقصود لتكامل
بفعل التكامل صورة افعال اللامتناه لانها الموجودة دورا افعال المتقوية لعدم وجود
فعل الشارح لان الموجود ما نعتا صورة السور والى اي صورة افعال اللامتناه من
الموجودة المقصودة دورا افعال المتقوية بوجود العدم وجودها مع افعالها
لا يكرم منه وفرد به درسه كذا الشيخنا الشريف **قوله** فلا يمكن الجازية
مناديه فيكون الجازية الخفية لا تنافي مجازية لا سناد وقال الخطابي قوله
انه متكلم في الحرف ما ذكره الشيخ قال رحمه الله في شرح الجناح وانما الخزانة كمال
الشيخ افر الى الجواب بالنكر الى مقصود الكلام اذ ليس القوم هنا الى ان
وتفسير بل الفضل الى فروع وصيرورة على ما صرح به الشيخ دعيلا ما يتوهم من
الاميل يعني ليس الموجود هنا افرادا وتفسير حتى يثبت له فاعل وانما هو من
مفهوم المحقق الموجود صور القوم والصيرورة الى هنا كلامه رحمه الله يعني انه
ذكر الافراد والتفسير لا كقولهم يقصرون الى افراد وتفسير مكين غير موجود
الموجود الى القوم والصيرورة واذا لم يوجد الافراد والتفسير لم يلزم له البطلان
ضرورة فلا يرد عليهم ما نقل عنه في الخواشي انه اذا لم يكن الافراد مع كونه من
مفهومه اى زمانا مجازا لغيره المستلزم الجازية في سناد اذ لا سناد
انتفاء المعنى في الرفع لا يفرج به عن استعمال الفعل في قولنا الافراد المعتبر

والمرصع مثلا اذا لم يستعمل الافراد في معناه مع انتفاءه لم يكن جازية فيه
ولا يفسر هذا على لغة الافراد المتعبد بها (ما تعبدوا الموصوفة على انه استغناء
قيمية عن السكاكي فانه مجاز فلهذا لم يفسر مع العباد ولا انه استعمال الافراد
في معنى وهي شبيهة بما تعبدوا المحققة وانه غير ما وضع له لغة الافراد جزوا
فلا يفسر لغة الافراد انما اعتبر وجوده على سبيل التوهم دورا الخفاء انتهى ويختل
منه كما يكرم منه ان نعلم افعال المتقوية غير مقصودة لتكاملها والمتقوية وانما
في شدة بوجوب كونها متقوية غير متحققة ولا مفقودة لا يلزم لها جازية ولا
يحتاج اليه من حيث شدة في الجملة اى ولو على سبيل التفسير والتوهم يكون الفعل
حقيقة لانه لا يستلزم استعمال الفعل حقيقة وجود المعنى بالفعل فليتنا ملسم
قوله اذ هو الفروع وجوه كذا المراد دورا الافراد مع **قوله** في ملازمة المعنى
الى ملازمة الراعي كالحرف افر من حوز وعادة الخطا وانما ذكر الافراد ليستعمل
في افراد مرصع ولم يذكر القوم مع كونه موجودا عبقا لاجابة هي الباقية في مر
فلمة الحرف القوم حيث نسب الافراد اليه على وجه العلية وجعل مقوما اذ لا
يجب في تحصيل القوم من المقوم بل هو المحصل **قوله** في صناعته الجاطة
منافسة الشارح مما وجه به اذ في الحاشية المتقدمة كذا الشيخ بما حاطه
بان افعال اللامتناه الموجودة لا يولد لها فاعل فيمكن ان يفسر اليه افعال المتقوية
المذكورة في تلك الصور **قوله** له فاعل اى موجود لا معنى الحضور اليه بل هو من
موجود يكون اسما اقوم اليه حقيقة لان معناه جعله فاد ما اى اوصاف القوم الطاد
منه وتكون اعلينا مل **قوله** فلا يرد ان الخائب الى اى حوز نفسه مع قطع النكر
عن القواير والمقال خلاصا مع النكر لافراد المراد انه اريد بالخائب هنا
كخائب مغلوبة حيث تحضر السبع فيكون مساوية له **قوله** على من فهمه اى
السكاكي مراد سناد به مثل ذلك المراد الجازية العقلية لان الدراسة كذا هو منسوب
المكتف **قوله** فلما اذا كان الضمير على صاحب الحقيل اذ كان الضمير على صاحب
الرجح جعل راضية صفة لعيشة لا يعرف جعل عيشة بمعنى الطابع اذ كونه الى

أحوال المسنونا في

التقویر رافط جعلا بها خلاف الفاضل ولا يطار اليه بل لا دليل على ان يكون المراد
 بعيشة الطاحي ويرد بان لا يبع قولنا في عيشة رافط جعلا بها فليبع بعيشة
 رافط اي صراي طاحيها ولم يلزم من قولنا تقویر جاز قولنا طاحيها ميلان لمعنى الضم
 تقویر امر زابو ولو سلم فليكن جريان الوصف على عيشة دليل على التقویر
 لا يفتقر ان يفتقر التثنية الى حاصله انما كونه في هذه التثنية يدل على ان الحرف
 سفاك بعو الوجود وفي ثلثة تقديم الحرف يدل على انه عدم لا تبيان ابتداء وقد
 تناب وتنافض في معنى الحرف والجواب ان هذه التثنية مبنية على التحليل والنظر
 شاع من اصل الحرف على اسفاك بعو الوجود وتلك التثنية مبنية على ملاحظة
 الواقع وان المسنونا اليه المحرف حسب الواقع لم يوت به او اتم زال بل تزداد
قوله لا يباين كونه عينا بكونه حكايا في الشارح بالمناسبة حيث قال وان كان في الحذف
 وكنا من الكلام تامل **قوله** اصل العبارة افعل يلزم عليه دخول الاستعجال على
 استعجال مع انه لا يدخل عليه مع وجاب بان يدل عند دخول المفعول بمعنى فاعله
 اما طرقيها فخران تزداد المنة قبلها بكثره وفوقها اي الاستعجال كما سئل في جواب
 فتاه وهو ان جعلت ام منفصلة بام فعل فتستوي القلمات والنور ليل يلزم من
 الاستعجال علم ثلثة **قوله** لازمة للمنة اي لو تقفرا كما مضى وانما للمنة ان
 بعد فعل لان المعادلة بلا تقضي ان يكون الاستعجال التحليل التصور وحل الكلام
 التقدير فيمكن ان يجعل من حرف المنة قبل فعل قوله صلى الله عليه وسلم من قوله
 بكر ام تيبا ملاما شعاع فيه لكونه فعل تقع مفعول المنة مفعولها بعد ذلك
 لغيره لا ولا تجعل منفصلة كما قال الدماميني وانما استعجم او اتم اضربوا
 ثانيا والتقویر بل تزوجت تيبا **قوله** المراد صوته الذي كان معه لما يقال ان
 الحرف حفيقة الصدق لا ايها الصدق عن اللسان بل جاب بان لا ليس المراد
 عن حفاقة اللسان بل عن تنجيحه بالمرور عليه وهذا المراد في حفيقة
 يمكن ان يقال ان المراد في الموضوع الاول هو العيب بالاعتبار واما الثاني
 والمراد في الموضوع الثاني لا اعتبار الثاني وفيه نظر لان هذا لا يرجع ما ذكره

الشارح مراعاة الموضوع الاول والثاني **قوله** فيما اذ اوجب تقویر المسنونا
 اذ لم يجز ان المسنونا السجع والقافية بل حاجة الى الحرف بل الوقف المح
 المسنونا اليه كان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لانه انما يقع لمرتكب في
 الفئات انما خط الامز هذه الخصوصية وهو منوع كما حفر به محله **قوله** يفتقر
 ان لا يتغير الافتضاء ممنوع لجواز ان يفصنا في الروايات فيكونا انما متحققين
 ما جزم **قوله** الحكيم المصري الذي يستغنى اما مثال المنة عشرى او افرقاه الحكيم
 ان غير يفتقر **قوله** علم الصغ كواي النسخ والي في استغنى اما مثال على الق
 الفيف اسم جبل **قوله** ذهب بعض النحاة في البغراء بوزن **قوله** وعليه قوله
 صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعليت كواي بحث الجملة المعترضة من الباب الثاني
 من في الليب وفي الجمعة الثانية من الباب الخامس من الجار والمجرور متعلق بحرف
 ان منع لما اعليت ومثله لا تنوب علمك اليوم العلم اليوم فهو جار على حرف
 التقدير **قوله** ليح في حقه فعلى يمكن ان يقال معنى قوله وعليه قوله فعلى اي على
 حرفه ومنه انه وان لم يكن منه **قوله** الاول دخول العباء لان هذا المراد قوله
 لان الغالب هو خبر تعريه والعباء اخلة عليه ومجل بينهما قوله بالاضمار وهو
 حال لانه لا يريد ان يخبر بالتعريف بل ان التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذلك
 في الخبري بل يريد ذكر اسباب التعريف غير ان فيه البطل من العبء والمعلوف
 بالمال **قوله** اي مالا الى غيره فيه اشارة الى تضييق معنى الامالة وذلك على
 ما هو المارح في التضييق جعل اسم فاعل الفعل المترادف لمراد مع الفعل المذكور
قوله وانما لم يقل في توجيه العبارة فكروا اي تتركوا اي جعل الضمير به غير راجع
 الى الخطاب المعبر **قوله** فيه انه يلزم ان يكون الجاب بان المعنى نوع المخطات
 الشماها **قوله** يشكك اذ لم يكن الجواب ان المراد باحظاره بعينه اعم
 من الاحالة الشخص بوجه جزوي او بوجه كلي يخبر فيه **قوله** اي جعلت منها
 في التعريف عوضا اي ليس المراد بقوله عوض معني جبي بها عوضا لانها
 عوضا فلما معنى المعنى بها بل فلو كونه عوضا وان في هذا اشارة الى جواب الان

(الاشكال المبرور د بها هنا وسواء ان الموصوفة مع (الاطل الممتدة) (الاطل مكلف
 عنها) وكان حاصل الجواب ان اجتماعها معها (الاطل انما ينشأ به التعريف) معنى
 بالشيء. عوضا لا يعني فلهذا كان الشيء. عوضا واجيب ايضا بان ال (مفردة) اطل
 من الحكاية لا من الحكمي ومواده ان الله اطله اليه منكم واجبا تكون الموصوفة مع
 به (الاطل) مقتضى التعريف وسواء انما يتبين بها عوضا وبانه لو سلم انما من الحكمي فالاطل
 محذور اي عوض عنها لازمية حرف (التعريف) وبه شرح العوايد واعترض على ان
 (الاطل) لما كان معروفا بالمال لم يكن حرف تعريف التعريف عوضا عن الممتدة واجبا
 به (الاطل) واجبا الباطل الرسمى بان (الاطل) اليه والحذف على غير الغيا من تعريف
 نقل الحركة على وجود المال المرفوق على الحذف او المراد تعريف لازمية الحذف
 واضرار فصرح المحذور بل المحذور على اجتماعهما به (الاطل) وتجويز فيا سمية الحذف
 وان الحذف عوضا ما يتبني فيه شأمية التعريف عن الغاء. فلما اعتزاد جوار
 الجواب ان المراد بالعوضية اعتبارا بجزء الكلمة عوضا الممتدة لا بالاراد
 ضنية بالمال قبل الحذف للتعريف ثم صار عوضا بعبارة عوضية قبل الحذف
 بعوض وان اراد عدم الجمع بينهما سيجعل عوضا وعوضا بعد منوع والسنن
 انما انسلخ من الجمع به مجرد (الاطل) والتقدير وانما المناسب استعماله في ستة
 وكثرة **قوله** لازمة انه تعلى الحجاب بانه يجوز ان يكون الرافع غيره وانما
 كونه انه تعلى على وجه الخصوص غير معلوم بالكلمة لانه وان لم يكن معلوما
 كلي منحصريه وذا الركابي في الوضع مخصوصه فتأمل **قوله** بالنظر الى
 انه في هذا الكلام يعلم ان القلبية انما تثبت للعبارة الله بالنظر لاطم
 وان القلبية على المعصوم الكلي لا كونه القناري كلاما مواجها لاجتماع
 للكتاب وغيره فانهم قوله ان اي المصول ثم جعل على ان يعوض عن
 قبله بفيل لانه معروفا بالمال من اسماء القلبية لا كونه الى حوالا
 هو ايضا علمه بالقلبية لا كونه اريدنا كبريا اختصا بالتغير محذوف الممتدة
 بطار الله محذوف الممتدة مختصا بالمعبود بالحذف الى قبل محذوف الممتدة

علم المتكلم او تكليمها الا ان المصنف قد علم ان المذاهب المتعارفة في هذا العلم قد اختلفت في كونها
تلك الوضعية فيكون ثمة يرد عليه انه كيف يقال ان المتكلم لا يعلم شيئا من احوال
المتكلم سوى الطلوع مع علمه بالخير **قوله** ومعنى المعاملة هنا جواب عما يقال
يجب نسبة المزاودة ليوصل اليه السبل مع علمته **قوله** فانه يشكك في
الذي سجد السماء قال السيران في الوجه بما هو علة وسبب لقوت الخير
اليه اشكل الامر بخوان اليه سجد وان الذي ضربت وان فيسري صرعة وسبب
سناد اليه وبنائه عليه امكن كسر في الكل في البناء وانما صرعة
فان علة بناء الخير وبنائه بالمسند اليه فيكون علة لقوته كما بان في خبر
من عبادتي فيسير خلون جمعهم في اخره فانه استكبار علة للوقوف فيفسر الامر
عامة علمية وعلة باعثة للمتكلم على اسناد اليه وبنائه عليه وفيه
معلوم ان كانه قوله ان الذي ضربت في الخبر المذكور معلول لثبوت الحق في
باعتد سبب علمي وبنائه في المحبة بها وبنائه عليها وهو يكون غيرهما معلوم
ارتبانه اما بالمباشرة كما بان في قوله ان الذي سجد السماء فان سجد السماء وانما
علة للخبر المذكور ولا معلول له لانه تجانس اياه وعلة حاملة على ربه
الخبر به واما بالمضادة كما بان في قوله ان الذي ضربت في الخبر المذكور فان ضده
علة لكون الصريح شفاء غليلهم ولا معلول له بل هو متناف لم حسب الفاعل
وسبب لبنائه عليه وبنائه به ثم ان ذكر علة البناء فوق جعل ذريعة الى
والامانة والتحفيظ والتمني على الخطا المذكور بل استكمال ما بان في خبر
البناء تفوق المبني عليه بل جعل معنى الربا وجعل الخبر بمعنى المستكمل
متنوا للجملة الاسمية والفعلية وان اشترك في الفصوص بيان احوال
سمية والفعلية وان اشترك في الفصوص بيان احوال الاسمية ويظهر
الفعلية بالمقابلة لكون علية تلك احوال مشتركة بينهما انتهى
الغرض وفيه بحث اما او اعلانه ان اريد بالاية الى علة بناء الخير لاية الى
علة جميعها انما صرح بها جلا فيسند لاية وان اريد بالاية الى علية

الربا على المتشور وما يحكمه فيفسر عليه الماخز معيه ان ذلك هو الترتيب
في انما يرد على علية الماخز لقوت الخبر بالامانة واسناد علمه ان يفت
في خبر جعل لاية ذريعة الى التعليق مثلا لان التعليق لما يتوصل اليه بذكر
العلقة كما اعترف به في نفسه سواء اوتى الى العلية اياها او ثانيا فلان الكفا
في ان البناء في نفس الامر على ربه الخبر قوله تعالى ان الذي يستكبرون سوء
عافية المستكبرين وفي قوله الشاعرا ان الذي سجد السماء اليه بيان رغبة شاذ
الشاعر وعكس التبراة لانه لما احاط المتكلم استكبارا الكبار بفت مجرد
في العلم ربه دخول جمعهم في واحد سجد السماء حمل مجرد العلم ربه بناء
بيت الشرف له فان هذا يعبر عن لا يخفى على المتكلم متامل **قوله** فان قيل
في هذا الخبر ان السيران في الوجه وانما صرعة وسبب لقوت الخير
ينبغي عن الحجة في هذا الحجج لا كز ليرة الاية ذريعة الى التعليق شاذ
الفاية على حاله في قوله فخر خسر الخير كز بواستعيا بل ان يستفاد منه في
تعليمه ويتوصل اليه هو نسبة الخسران الى مكزيه وكذا البراءة التضييف
استفاد من عدم معرفة المصنف والاعانة الشيطان من خسران في نفسه وتخييف
في اللجة من ضرب البيت مهاجرة واما كون فاحته الكتاب منبهة للمفسر على
فاحته فهو مجرد مما اذا اخر الموصول وبدر الجملة الاسمية بالفعلية مع
تلك الامور مستفادة منها على حالها ويعلم فاحتها ان مستند هذه الامور
في ربه فاحته امر مشترك بين الجملة لا يختلف بالتفريق والتاخير لما ان لكل واحد
الامر منها خصوصية معينة في ذاتها انتهى وفي خبر جواب ذلك في الكلام المحض
انما استفاد من المقرر له وقوله واما كون فاحته الكتاب في جازية الى قوله في
المقرر ان يعرف ان فيسري وبنائه الخير بنحو ما هنا وحاصله ان ياتي بالاعانة على
وجه ينيه المفسر على الحاشية ان كارد في علم البورج وحيث انجر الكلام الى
المرض فيقول قال ليرجى اعادة الارطاد من الحسنات العرضية وما نحن فيه من
الحسنات الزائفة في الغرض بينهما **قوله** المستفاد من تفسير الموصول اي

والكلام فيما يستبعد من نفس الموصول ان الكلام في جواب الموصول **قوله** او الموصول
لعل او بمعنى الواو او الموصول وحده لا يعمى وتعليلهما والخاص ان جميع التعليل
التعليل من مجرد الموصول طئنه انما يكون بسبب (المايما) الى وجه بناء الخبر ومع
التعليل من مجرد (ما) يتوقف على (المايما) الى وجه بناء الخبر فلا يعمى التعليل من قوله
ان التبريد في الاستعجاب (ما) او فيه اشارة الى ان الخبر من جنس العقاب حتى يكون
فيه فيهما فيكون صريحا او الما جليوا في الخبر من جنس المرح مثلا لم يعمى من قوله
تكريره انه هو عليه وحاطه ان التكرير وان كان فيهما اما انه ما لم يلاحظ ان
المرتبة عليه فيجب لم يعمى تعليل المكرب الذي هو شعيب اذ لو فرض انه ترتب عليه
غير الفج لعمى تعليله **قوله** كما يقال في ثلثا الى ادلا ايماء هنا الى وجه بناء
قوله لانه يكثر التبريد بالافراد حينئذ فاصرا اي يكثر المرح يتميز به المرح
من وافراده فيهما بالنسبة لنسب شيان دون غيرهم **قوله** لانه تفرع
من الشجر الى اجاب العنبري بما حاطه انه يحتمل ان الظاهر السليق صاعدا من
مرد يزعمه من النوع غير مناه على ان اقامتهم كانت ينزف من ذواتها واما الشار
رج الى المراد **قوله** ما يخفى ان ذواتها لا يحصل الخ فيعلم جوابه من جواب البحث الثاني
فيه بحث الخ صفا البحث اورد (السيرور) زاد عقب قول المحشي في هذا المقام
لعله اذربا كان صفا الزايد من المعاني الرضعية لما وضع التفسير به فيكون
يخضع للمعاني الاصلية للمالعة قال ابا نفلت لعله اراد ان لعله صفا مناه
يراد بالوضع على ذات المستر اليه مع ملا حلة العرب واما ان المتكلم قد
بذكر ما يمان فربه بما مر خارج عن مضمونهما الرضعي قلت صفا جازي (المايما)
كلها امان زيدا مثلا موضوع لشخص غير واما ان المتكلم فله يذكروا تقييده
للمتأصب بما مر خارج عن مضمونه وضعوا وايضا يلزم ان يكون قوله وهو الزايد
احل المراد مستورا كما في البيان انتم في حال الغناري يفرسوه فخر ما ذكره
رج هنا ما نصه فيل يفرسوه فخر واما ما ذكره القائل المحشي من ان ذوات
في (المايما) كلما بجوابه (ما) التزام ولا ضمير لما ترى انتم حيثما علمية المستر

اليه وتقريره بغيرها وتكثيره وجميع ذواتها على معانيها بل في الوضع اما انه اذا
اعتبر فيها ما ذكرناه من اعتبار حط امرها على الوضع يتعلوه علم من المعاني يتناول
قوله لا الماسنول فاعلم ان يقول من خفف من تقرير الشارح ان ما ذكره صفا القابل على تقرير
اقاء الشارح اليه على ما هو لا يعمى من العباة ولا تخلف العباة ولا ضرورة اليه فيكون
ما سار بغيره في سبوز تقرير الشارح فسادا فاصل **قوله** بقرينة عودها الى ما
في قوله من ايماء بالغيث **قوله** لا ولى ان يقال الى مرد عتبه الملول على عبارته هنا
قال الغناري قوله واحداى ان واثنين الخط فرائد اراد مردا واحدا او مردين او واحدا
لا يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حلة معينة من الحقيقة مردا او مردين او اكثر
فيه سابعة اذ الكتاب ان الفرد هو المركب من السبعة الكلية وما ينتم اليها
من الشقوق لا يفسر الحقة المعروضة اما ان ظل الحصة فيما سبوز على المجموع المركب
بحال من قيل الصلا واسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخاضع هو
الحقة مع العوارض بحيث لا يتسلخ في قوله واحداى الى انتم في وجه تسميته
اليه في كمال المحشي **قوله** اراد ان كلمة ما مع وصف الخ اي لا كلمة ما بفتح **قوله** اذا
في الاشارة الى ان قوله نعم ما هو محمول على قوله **قوله** ينبغي ان يعلم الخ فاللزام
في الحقيقة عدم اعتبارها بمراد وعدم اعتبارها طوعا وحرورا كما ان الزايد
لا يستفاد من العهد ليس مجرد وجودها بل الى فهم اعتبار وجودها مع اعتبار
الزاد اجتماع التقييد لكان اعتبارها بمراد وعدم اعتبارها ما يفيضان اما ان يقال
عدم اعتبارها بمراد بالنسبة للوضع والما حسن ان يقال عدم (ما) اعتبارها بمضمون
الحقيقة حيث صور اعتبارها بعض اقسامها فلا منافاة ولا تناقض او يقال
الشيء على الحقيقة عدم (ما) اعتبارها بمعنى عدم اشتراكها وذلك لا ينافي وجوده الا
باعتبارها يلزم اجتماع ما ذكره واعلم انه اذا كان من ايراد (ما) الحقيقة واستفاد من
اعتبر فيه الوجود في جميع ايرادها ايضا ما ياتي في قول المحشي اعلم
المعروف بطلان الحقيقة فخر يفتقر فيه الخ كما اعتبر فيه الوجود مطلقا او عدم
وجوده وهو ظاهر ولا ينافي ذلك القول السام في ينبغي الخ لانه ينبغي لزوم اعتبار العمل

لا ينبغي وجوده مع غيره وينبغي ان يعلم ان المراد باعتبار الابدان هنا ارادة الابدان
الحقيقة في الجملة مع العلم الحقيقة المراد الحقيقة الحقيقية هي و لا يلحق العمدة التي هي
الاستقرار المراد الحقيقة في حق بعض الابدان في الاول وجميعها في الثاني وانه ليس المراد
باعتبار الابدان ان المراد من كل واحد واحد من الابدان الثلاثة في قوله
في الحق يحتاج حينئذ لغيره ينبغي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون الابدان الثلاثة
في الابدان الثلاثة استقرارا وان قلت فعلى هذا يشك ما ذكره من ان العمدة الاستقرار
مفهوم على الحقيقة فان ما اعتبر فيه (الابدان كيب) من مخرج مما لم تعتبر فيه الابدان
عدم اعتبار الابدان لا يحظر على اعتبار ما قلنا ما اعتبر فيه الابدان في قوله
تعتبر فيه الابدان في قوله والمطر في قوله على المغير والمغير بالنسبة للمطر غير معتبر
وان كان متخفا بالنسبة للمغير معتبرا وانما جازية بينهما جلية تامل **قوله** المبدع
الكتاب الذي لستخنا الشريعة رسالة في معرفة ما ان هذا المبدع هو الخلق وحيث
ما ان الذي هو في تلك الرسالة انما هو بيان الخلق ان الخلق ما ذهب اليه المحققون من ان
معرفة السيد الشريعة العلامة ومولانا التقية راي الخبير بالجملة وغيره ان
اذا دخلت على اسم الجنس جازا شير بها الى حلقه معينة فمردا الى زواجر ابدان
على العمدة الخارجية او الى الجنس نفسه جاز فلهذا خرجت مع العلم الحقيقة او في
جميع الابدان فلا استقرارا او البعض الغير المعزول على العمدة التي هي في قوله
ليس اخر ما قال العوسحي انه التحفيز وهو ان العلم اشارة الى الحقيقة لا الى
شيء ويتشعب منها شعب اربع وما اشار اليه في المعلوم هو جعل (الانسان)
بربعة متغابلة وهو مخرج على القول الذي ينقسم المحشى لطايف الكتاب **قوله**
فما يحل نفعها في الفروع ورد على السيرة حيث جرد في العلم **قوله** وما في حق العلم
ينبغي ان يذكر ما في حق العلم **قوله** كما في (الانسان) نوع اى من الفطيا الطبيعية
في التعريفات نحو (الانسان حيوان) في قوله **قوله** لا حاجة الى تلك المحافظة التي
ان جاز باعتبار الحقيقة لان عمدة به معرفة الحقيقة ان حينئذ تامل
وقد بينته في حاشية المعلوم جاز انما لما نقل عن السيد ايراد على الشارح

كون المعروف بملح الحقيقة المراد به واحدا دخل السور حقيقة ان اسم الجنس عند
لما ان موضوعا لحد من اقسامه ما اعراف بملح الحقيقة اربعة مع العلم المسمى
بغير اعتبار لما صرح عليه من اقسامه ما اعراف بملح الحقيقة اربعة مع العلم المسمى
فاليلكن ان جاز بانه فوسر سرع جرد في علم الجنس واسم الجنس المنكر وهو موضوع
لغيره ما وجد من التميز للمانية المعقولة فلما خلاص في الحقيقة الاثر ان
اعتبر الرضى على تعريف لبر الحجاب ومساير النجاة للحكمة بالاسم المنكر اذ باسمه
على المانية والتشوير على ما جاز وجعلوا التميز من الحالة المقضية للموارد متخفا
انواعا مع يرد على الشارح فوسر سرع ان المفلود من العلم مع فلهذا التفرع عن
الفرقة من المانية لكان الخايع باعتبار مرد ما جرد في قوله المانية كونه حقيقة
يلزم ان يكون اكثر المجازات حقا في حق المقصود منها مع فلهذا التفرع عن الفروع
المعاني الحقيقة ولذا قالوا ان لعل العلم المخلص من الفرية مجازا وذكر المحقق في
شرح المختصر لكونه حقيقة لكان كل مجاز حقيقة والمانع خاصر البطلان بيان ان
المداينة انه انما يكون حقيقة لانه كما هو في الخصوص مع الفرية وان كان خاصرا
بدرجات العلم وكل لعل بالنسبة الى معناه المجازي كذا العبد لعل في العلم
الرضي ان كان اسم الجنس لعل على ما نقله السيد عن ابن الحجاب واما ما ذكره في بحث
الاستقرار فصحح لانه يمكن ان يكون رايه انما ناستعمل في معناه اي مرد ما
لانه واقع في الخارج على المعين اذ المقصود حينئذ روية جرد ما لا يطلب خصوصية
مرد **قوله** وضع اخر للمجموع اي مجموع الاول باسم **قوله** في مثل قوله روي لعلها
في قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك روي معناه ما في قوله تعالى ومنهم من يستمعون
اليك وشر من مراعاة المعنى ان لا توضع في كبر او في جيب مراعاة اللفظ الا ان
عضو المعنى سا بوزن في جميع مراعاة اللفظ والمعنى ولما لم تقدم رعاية اللفظ
في كل مرة اللفظ على من الناموس في شتى لعل الحرف ليعلم سبيل الله بغير
علم وتفسيرها من اوله لم عزاب مهيروا اذ تلى عليه ايات من قوله ووقع من
مراعاة المعنى في تفسيره من قوله اللفظ لعل الله تعالى ارا العمل الفيزيائي لعل على عورات

قرض عن الشك في لغة الفصح اذ علم انه اريد به الكل لا كذا يدور ان العمل نسبة الى الكل
 لم يصور عن بعض بل عن بعض وانما نسب الى الكل لما ذكرنا من ان الكل لا يميز بين
 اسناد ما ذكرنا التاكيد بكل واخواته لتفرع دفعا هذا الجواز تحت فائدة اذا قلنا
 جاء في الفصح كلف يعبر منه (الاحاطة والشمول) احاد الفصح فكلها لا يلزم فردا
 النسبة وشواها لتلك الاحاد المتري ان قوله كل الفصح يعطوا كذا يعبر منه (الاحاد)
 ومع ذلك لا يمكن ان يكون العمل للنسبة الى جميع (الاحاد) طرعا من بعض **قوله** في
 يفرج فيه التميز الفعلي المتكرر بفردا الملقب او مع قرض التميز **قوله** تعبر
 لانه حينئذ طرعا او لومع الشمول تتناول الفصح الشمول في النسبة ولعمري ان
 في ايراد المسنوا اليه كطرافه او لا اورد مع قرض التميز خطا بالتميز الفعلي في
 الفصح (الاول) اعني عن الشمول في النسبة وانما قلنا ان الفصح الاول لم يقل
 عن الفصح الاول لانه لا يميز بينه ولا يفرق بينه بل هو قرض التميز في
 قرض الفصح في النسبة وقوله ينبغي ان يعبر ان اي ينبغي تخصيصه بفردا الشمول
 المسنوا اليه مذكورا بغير مراد فترقا الكلام فليتنا حل **قوله** فيل لا يورع شرا
 في الكلام انه اشارة الى قول السيرة في كل من التاكيد بكل واخواته دفعا لتفرع
 الجواز تحت **قوله** لانه ذكر في (البيان) عبارة السيرة كتبه المشددة
 على ذلك ولا ما يدور به سوى انه حكم بغير فردا جازي زيد بل بغير بيان (الاحاد) عن
 زيد وقرع فكلها ومعناه ان تلكه لا يزدور عن غلبة وسبق لسان ولم تكن
 بعد الاحبار عنه ثم توارت بفردا بغير مراد ثبت المحي لم جعلت زيد
 المسكوت عنه مصر ويا حكمه عنه الى تابعه وصرح بهذا الفصح شرا الكلام
 في حواشي الفهارس وقال بعض الحجاب الكواشي صرح بقراد الى الامالي والاعمال **قوله**
 لا يتبع الى كوز صيغة العمل لغيره اصلها (الناطقة) ولعمري انهم واثمة
 بله عنهم اعلم انما تكون بغير صيغة الغير ولا يشترط بصفة الغير عندهم
 يشترط غير ذلك فم اذا كان بصفة الغير فلا يكون لابلغة صفة غير
 بصفة صورا تاوانت ثم اذ كونه دال على النسبة بغير (استغارة) اذا

3
 الفعلي بالدمع على قرض
 الشمول في النسبة وقوله
 وازعم في الاول ان قوله
 او دمع قرض التميز تحت

حقيقة (الاعراب في اللغة العربية) كما حقه الشارح في شرح التسمية ويزيد المحرر
 للاستغارة عن المناطقة ومنه يعلم انه لا يتسبب جعله للربك عن الفاعل واصل
 هذا القول ولو انه لتاكيد الحكم صرنا له عليه كلاما بغيره لكانت اسنادا لا كز نقل
 في الفصح عن بعض النسخ اجتماع التاكيد وانما لا يقال زيد نفسه صراها
 ظل وانما يفرقة الرباء على انه موكل للمسنوا اليه تاكيدها لعلها لانه العادة له
 لاجله لانه كفاية عنه او لا وجه للمنع الا مع اجتماع تاكيد زيد على في واحدا
 لكان تاكيدها للاستناد لم يقع ذلك لانه لا يفسد تاكيدها للمسنوا اليه الفصل
 للاستناد مع انه يرد انه لا مانع من اجتماع التاكيد الفصل وانما تاكيدها للمسنو
 اليه كما جاز الجمع بين التفسير والعين بعبارة زيد نفسه عينه واجمع بين كل واحد وقوله
 وان قيل لم نسع ذلك الدارجية بانه لا حاجة بعرضه كالمميز في استعماله الى سماء
 مما في العرب بجملة غير ولعمري ان الجمع بين قرايع اجمع من غير توفيق علم ورواها
 بما عرفت واحكم ان ابرز الحجاب صرح في شرح الفصل بان ضمير الفصل موكل فله وانكر
 في الاما لكونه تاكيدها لانه ليس لعلها لانه ليس مكتوبا به عن المسنوا اليه وما مضى
 لانه بالاعمال مخرصة وحجاب يمنع (ما روى) استرا اليه والسنوا اشترا لكان بيقته
 له ان يكون بناء على انه حرب واسترا له المتابعة للمحال لانه على المرافقة الصور
 وية وانه توكيد معنوي لكان للاستناد والتحقيق بالاعمال المخرصة في توكيد
 المسنوا اليه بوليل ان اذ والاعمال وكونها مذكورات (استناد **قوله** اي المحكوم به الا
 ولفظ السيرة ان اريد بالحكم وقوع النسبة او لا وقرعها مذكورة في بعض المسنود
 اليه والمسند معاني الفرض ضرورة ان النسبة لا تقفل الا بعد تعلقي لكان لا يلزم
 فردا صرا المطلوب اعني تقديم المسنوا اليه على المسنود وازا يرب بالحكم المحكوم به
 بلاشع ان لا يبرز قرض المحكوم عليه في الزمن قبل الحكم فم لكان المحكوم عليه
 هو الوقت والمحكوم به هو الرصيد كان لا يربا حلا قبل المحكوم به واما ان يجب
 في الرضا صرا ان اريد بيقته قبل الحكم فم في التقفل وان اريد بيقته قبله
 الخارج فلان نزاع فيه اذ ان من الموصولات الخارجية الا ان ترتب بالاعمال لتا

أحوال النفس

يجعل بغيره لا أكثر الخ ليصرفوا في قوله عص حاز شيب أي قرب المشعر بأنه لم يحط بال
 ليعمل أو ما قرب زمانه **قوله** فإنه لا يلزم في العمل الخ أي في الغد لعل عليه اللام
 في قول الشارح ذلك الغير **قوله** أو يراد بالفصل أي بفصل المصنف هو ما يرى في العمل
 وحينئذ ما وجب الضيق أنه للغير هو ما يؤول قوله أو لا يغير ما يتوجب **قوله** أي من حال
 الخ قال في الكبري ما قلنا يجب يكون هذا المشترك سببا للجزء فقلت الجزء محذور أي في
 حاله ومبني على حاله والمذكور في الحديث مع أن الشيخ الرضوي قال بأنه لا يلزم السببية
 بل يلزم لزوم الثاني للماول **قوله** يدل من هذا الخبر في قوله دخول الشيخ لأنه لا يعمل مع
 أنه خير المتصور لا بعد دخول الشيخ لأنه لا يعمل قلبه وحله من مخرج كما هو المذهب
 ويدل عليه بعبارة ما وجب في إعرابه ثم يقول على صفاء الوجه والي يؤول في قولنا لا يشك
 ثم لا ينبغي ما يؤول هذا الإعراب من التكليف وما وجب أن يكون في حلة مستورا وخبر على التقدير
 والتأخير والحلة خبر مسمى **قوله** بقوله بالمعصية خبر حلة يعني أن حله مستورا
 وبالمعصية خبر مفعول وسكت عن مفعول خبره الحلة من إعراب **قوله** أجل من صير
 هذا تقدير المفضل عليه ولما كان في المفضل الصبر الموصوف بكونه جميلا لم يكن أن يكون في
 المفضل عليه غير صبر ولا صبر غير جميل والأما كان الوجه لا غيا **قوله** زيادة بعبارة
 حاشية المؤلف لم يزد على ما أوجزه صواب المعنى إلا أن العاقل خلفه من العزيز العبد
 لا يشك على هذا فلا عبرة به مع العزة والعلم دون اسم الخ في تبيينه على
 الوجهين مشرأن إلى العاقلية لأن العزة الملائقة للعاقل تستلزم علوية مسمى
 له وخلفه العلم في الحكمة العاقل على علمه جملة المستور لا مراد منه **قوله** لما
 اعتبر وجه السوالية الخ هو أن لفظة السيوف مرسوسة فلهذا في هذا الكلام عذر
 في غير ما ثبت ما يرضى من الشك والجزء يكون جوابا لمعنى من اليعقوبي استعاره
 السؤال في نهاية السبب في قوله لا يغير عفا إذا وقع ذلك المفعول بأن سبب العلم
 فيجبوا ولما كان في نهاية بوضوحه كما ذكرنا في محققنا (أما في محققنا) إذا تخلفا وانتقل
 أن الفرية هي ذات السؤال وهي محققنا (أما في محققنا) وهو المراد بقوله السؤال المحذور
 لكن ما سترنا وهو المفعول في الخبر في قوله لا يغير عفا إذا سألوا عما جادلوا

في قول السؤال الذي هو الفرية عفا وأما العفو بأن انتفاء السؤال الجواب فهو
 بالسوالية والجوابية معروضة في نهاية وعفا صانعا انتهى وحاصل الرد أن ما
 وجه به لا ينافي كذا المذهب فإنه جعل الفرية رفوع اللام جوابا لسؤال
 محذور باعتبار انتفاء الجواب بالجوابية ويلزم اعتبار انتفاء السؤال
 السوالية بالمراد محذور سبب الية والتوجيه الخاص ما ذكره المذهب **قوله** يعني
 يخرج من اجادة التقوى أنها تعرض لخروجها فإدراك أن كان لا يخفى المعنى والمناسب
 سببا وكلامه أن يقول فيدخل علم اجادة التقوى في عالمها يتوهم من أنه بأسئلة
 اجادة تقوى الحكم بالتكرير فيخرج في اجادة التقوى يخرج عن عذرهما وعرضا لهما
 يراد **قوله** أقول يمكن أن يجاب الخ إجاب السراسي بأن كونه جملة يعلم من الخبر وما
 ذكره من أن من سبب داع للمتيقن بالجملة غير معرف للكون المستور جملة **قوله** محال
 الكلام أدور المستور جملة فيقال لأنه سببي والسببي جملة وهو لا يتوقف على
 معرفة كونه سببيا قبل معرفة كونه جملة **قوله** لأعلية آنية باز يكون تخفواير
 جملة لا جل تخفواير سببيا وهو لا يتوقف على معرفة كونه سببيا قبل معرفة
 كونه جملة فيرد (ما شكك **قوله** كما في التفرع المحذور من التفرع علة أنه للمحذور
 وغيره فيتحقق المحذور وغيره لا جل تخفواير التفرع فلما يد من سبب معرفة التفرع
 فيه أنه يلزم أن يرد العزى هو أنما عراضه إجاب عنه فإنه قال قوله ولما كونه
 غير سببي مع عدم اجادة تقوى الحكم اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر خبر
 الشان آخر قول السؤال (أما غير سببي ولا يغير تقوى الحكم فيدخل في قابلية (أما
 يراد كونه جملة وأجيب بأنه مجرد معنى للكون عبارة عن المتصور لا الاحتياج
 إلى الضمير كما هو رأي في جملة صورة **قوله** يتر المقتضي بالسبب وهو انتفاء السبب
 السببية وانتفاء اجادة التقوى وقوله والمقتضي بالفتح وهو المراد بقوله يتحقق
 (أما في الثاني) كما في خبر غير الشان فلما المراد وفريقه (أما في الثاني) كانه
 تقرير السببية ولا ينبغي (أما في الثاني) زيد فلما (أما في الثاني) فلما انتفاء سببها في
 لأن المستور هو السببي سببيا في تفسير الشارح **قوله** أنت خير بأمره لا يبدل

الحق هو ما خذوه من كلام السيرة فوسر سره وعبارة فله وجود الخبر وصحته يفتق خبر
الكل وصحته هذا انما يدل على ان مجموع العمل المركب من الزمان وغيره مقبولة
حادث بتجريد احواله فيه اليه هو الزمان وليس بفعل ودانما المفكود تجرد المسير
التي هو الحوت وما ذكره لا يدل عليه فان تجرد الزمان لا يستلزم تجرد ما يقارنه بل
المقارن للزمان الملقى مثلا يجوز ان يكون بتجريد احادها فيه كحرب زيد وان يكون به
مستمر كعلم الله والعقاب ان دخول الزمان اليه في شأنه التغير في مجموع العمل يكون
باعتبار التجرد في الحوت وذلك لان النسبة بينهما حينئذ اكثر واعتبار لافتراق العمل
هذا الوجه اولي وانسب ثم الوليل على اعتبار الحوت في المعاني التي تقول لها جعل على ان
نفا بازنه مخصوصه هو ان العمل اللغتي يعبرون منه في العرو ويسرر بها به وما ذكره
لا يوزن به انما نسبة رايه باعتداد دليله مستغل على الملوك ولذا لفظ السالك
العمل موضوع لاجاز التجرد ودخول الزمان في مجموعهم يؤذن بذا العرو انما استقلت
لما جعل في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كما تتجارت زعفران الحنة
هذا اذا اريد به التجرد الحوت كما اشار اليه واما ان اريد به التجرد والتقديس
فيستلزم الصريح انه ليس بذا احداهما بل مجموع العمل في خصوصية الحوت
افتقار الفاعل وتوفيقه في المضارع الدوام التجرد في وفور حقيقته واجاب بقوله
ما ظل غرضه هذا انما يدل على انما المراد عليه هو المفكود لان الكلام في الحالة التي
المفتحية لكون المسنوع معللا لاحداثا مقارنا للزمان ومعه انه لا يلزم به بالسنو
بالتفسير المسنوع هو المسنوع حقيقة اعني الحوت على ما اشار اليه السيرة الحية
لا يكون له في التفسير غير ما لا احداهما منة جزء العمل واقية **قوله** فيه انه قد
لا اصوليون ان ارادوا الاعتراض بان كونه للحال ينبغي كونه للدوام معجبا بان كونه
الحال بيان للمعنى الوضعي وكونه للدوام بيان للمعنى الذي هو ضرر ويدل عليه بالانواع
قوله لا ينبغي انما يحتاج اليه لانه اجاد انه للشئ دون الدوام والمتاخر
الكتب انه للدوام وضعه قوله المتبادر الى انك انما تجمع محل كلام الشيخ على
بيان المعنى الوضعي بموجب الوضع لجرد الشئ دون الدوام وحمل كلامه على

57
على بيان المعنى العارض بحسب القرائن الجارية في في في آخر وهو انما ذكره الشيخ
والملاب وغيره من انه للشئ متاخر لما ذكره الخويزني انما يحتاج من انه للحوت
بما ان الجواب يكون بالخويزني واصل المعنى في معنى واما ان يكون كلام احداهما
يفيد باعتبار الوضع وما ذكره باعتبار الاستعمال الثابت هذا احاطا بالامور متفقا
الشيء الصغوي سم افول هو ما خذوه من كلام السيرة الجارية في سر سره فانه احاطا به
الفا مراحعه واعلم ان ما تقر به هذا العن من اجادته الشئ كما يشك على ما ذكره
لما يحتاج يشكلا ايضا بقولنا لاصولنا ان الوصف حقيقة في الحال سواء قلنا ان المراد
بالحال الزمان الحاضر او الحوت الحاضر لانه يستلزم دلالة على الزمان الحاضر بقوله
الفا مشتركة في عمل الوصف كونه بمعنى الحال ولما استقبلنا ان كان هو ان كانا متما
وضعي لموجبه فان شكال ان دلالة على الزمان بالوضع يفتق الحوت كما قاله
العمل **قوله** مثل الصباح اي ومثل امس ويوم الجمعة فانما هي مثلا انما يدل على
زمان متماثل مكلفا واما خلوص كونه امس او يوم الجمعة فلا معنى له في تفسيره بالاسرار
يوم الجمعة اخفاء العيز زمانه عن الحاضر لتعلق الفرض من الزمان **قوله** يجعله مانعا
من الترتيب بقوله جاب بان المراد بالمانع من ان يتاخر معه ان كان بهما وعدم العلم بما
الغیرات التي بها تحصل الترتيبية والحاصل انه ليس المراد بالمانع من الترتيبية بل
عدم القدرة عليه **قوله** لا كن المتبادر من المصنوع ينبغي حل كلام الملوك على ما تقدم
وان اياه كما عرفت وفوقه رشحنا في سر الجواب بخود الذي قد رسمه فانه قرر ما
حاطه انه اجيب عن اعتراض السيرة باشار اليه المحكي بما ياتي باننا انفسنا انفسنا
الغير كغير من الغيرة التي لا تغير التعليل في اكله يوم الجمعة او في وقت محي
لا هو يغير التعليل حق ان معنى ان جئتني اكله على تقدير محييل وهذا يغير
شدة الزمان على تقدير المحي لا مللنا وذا هو معنى التعليل وهو كقولنا اكله
على تقدير محي يوم الجمعة وقدر غير اكله على تقدير محي يوم الجمعة واكله يوم
الجمعة ويشير فلاننا بما افادنا المتأخر صورة الترتيبية مع انتقاء الجواب والشئ
كلمة ولا يباين هذا القول المتأخر بمنزلة اكله وقت محييل اياي لان زمان منه

تباينت اجزائ
تعلقا الفعل

بالخلق عليه لعل المظن على سبيل الاستعارة وعلى هذا معي الكلام مجاز على مجاز
فتدبر ويكون الثابت انما هو تخيل الحضور وتخييل المشاهدة وليس معنا استعارة
ومشاهدة حقيقة **قوله** لان الكون يمكن مع التراج هذا الحق في تخصيصه بالكون
في الملاحظة اعتبار العماد وانما فيها الكبر منه في ذي اللام **قوله** وذا اللام ذكره
بآخر مثله **قوله** فيه ان هذا التاويل لا يمكن ان يكون هذا الايراد مع قوله في المثال
وقد سبق الى التبع ان تاويله بربطه هذا التامع ما حاجته اليه عن مكره
في الجوان يكون مشتقا وهذا الصالح من مذهب البحر من جوابه ان الاحتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع قد عرفه في الالتماس بعينه وانما المجهول عنده انتطبه بكونه
اسم طاب زيد وسور هذا الكلام انما هو لاجادة هذا المعنى واحاطة المتكلمين به
التاويل واجبة قلعا لان الجزى الحقيقي لا يكون محمولا للبتة بل يدور عليه
كل واحد وان كان في الرفع من محمول جزى اتفق في السير قوله لان الجزى الحقيقي لا يكون
محمولا للبتة فان زيد ابتداءات متصلة يتفرع منها معان كلية تحتل صغرية
يحل محلها في منها يكون الرفع الى العكس السليمة واحاطة بربطه
بهو صحيح لانه ليس محل حقيقة وما وقع به بعض كتب الميزان من ان الجزى الحقيقي
على واحد في كثير من كلام كاصري **قوله** القول ما يتبع الخ فالقوله التامع عالم
الشيء واعتداله اذا اخذ من حيث لم يدور قوله فعلى لاصح غول ولا مع عنها زيد
اي ليس فيه غايلة القواعد لانه قال في موضع اخر لا يصح عن عمد **قوله** وقال
لان غير القواعد الخ فيه بحث لان (الاعجاز لا ينحصر في باب البلاغة ليختص بالفرد
من سبابه) لا خبر عن المفيد انما بينه طاحبه الشفاء وغيره **قوله** (او ان كان
في متعلقات الفعل اي من ذكره في حيزها وغيره) لا يحد الى الفعل فيه ان هذا
الحال متعلقات الفعل لا يحد الى حالها **قوله** وايضا الخطأ هو الخ فيه ان الفعل والفاعل
كهما النسبة وليس شي منها اصلا لما مر على ان فيه اشارة الى استحقاق الفعل
للمعية وان كلامه فيه فيرد جوابا بدته على الغير مكان الغير هو الخطأ في البلاغة
وان سمي بظنة في علم اخر وهذا ان الترجيح بان للسير قد سرسب وذكره في تاليفه

وسوفه فيما بعد ما ذكره في تعلقه بالمفعول من الفعل وجبه انه محتمل كما لا يخفى
قوله يعرج الخايب الفاسوس من مادة خب الخواص الجبريز وكسر اتقوا ما مضى
الحشي على العرج لعله لانه ارجح ولما بداه طاحبه الفاسوس كما هو عادته وقال في ما
جبريز والجبريز والخريز في الخ الخ حيث معرب كبريز **قوله** فيه بحث لان ما لا يكون
مقصودا الخ هذا البحث للسير قد سرسب وقال ان ما اعتدال الخ ذكره الشارح وكلم
جوا واجاب المولى خسر راعنه فقال بعوسيا وكلامه برسته ولا يخفى على الجبر المتعب
انه لما كان في حيزه بل هو راجع الى ما اختاره في عناية بان يقال معنى كلامه لا يلزم من
عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه معادا من الكلام بعرف
الفعل فتدبر **قوله** لوجب ان يذكر التفكير بعرفه لا يكتفي لانه مشتق من الغاية وسببها
ومقتضى التران لا يجوز ويكثر ان يجاب بان صدره اياها فخر الكلام على انه من باب التنا
وعمال (الاول) حذف الضمير الثاني لانه فضلة في حيزه اليه بعضه وبينه فيفسد
ذكر المفعول فتدبر **قوله** (الاسباب ان يقال الخ الى الحاشية لبيت لا يفتقر لروشت
انما يكتفي اي بقاء كاذ **قوله** لا يخفى انه ليس به كل تا كيد قصير وتخصيصه قال السير بل
القصير تا كيد على تا كيد بوجه مخصوص كما قرر في جادة زيد لا عمر وهو خير من ربه
اذا قرر المعبر من هذا حتى يغير الكلام فكروا زيدار هبت رعبته فبالعبر متعلق من زيد
من جهة (الاختصاص) وان جعل المعبر المتعلق بغيره ايضا متعلقا به على وجه (الاختصاص) فغير
منه ان يكون اية (الاختصاص) من اياته فيغير وان جعل المعبر متعلقا بالضمير على وجه
الاختصاص اذ لا مقتضى لفرق نفسه كان هناك تا كيد وابتداء (الاختصاص) بل في
تعلق الفعل من زيد لان يقال معنى (الاختصاص) اثبات التعلق له ونفيه عن غيره والله
التكرير بذكر الجز (الاول) منه ممكن في الجملة بقاء كيد جزية انتفى وقوله اذ لا مقتضى
الفرق نفسه فيخرج (ما اعتدال راعنه) من قول الحشي يمكن ان يعتبر اللاخر ايضا لواله
من حيث كونه تفسيره الى هذا وقوله الحشي لا يخفى الخ دمع لما يتوقع من قول الشارح
يسر التكرار من ان التفكير يستلزم الفسر وقوله ويمكن ان يقال الخ ليس جوابا
من قولنا من قال بل هو من قولهم لا يحد الى التكرير مما خرج فيه تا كيد الفسر وحاصل



القرصية (الاولى والمراد انه يكون خبره) (الاول وهو ما ثبت بان الفصحى مشتق على الاطلاق
للمركب من النسخ غير غير والتكرير هنا يدرك الامر بالاول وهو مكرر الفصحى باعتبار خبره
يجعل للمثبتات والنسخ كالمركب بل لعل انه بمصره واعلم انه اورد على دعوى الشارح
ايراد التكرير هنا ان الفعل هنا مجرد التفسير واما التكرير والتكرير والتكرير
الجميع بينهما فالعناوي والحوادث ان المفرد البنية اخرى بحكم المعجزة تغييرا كبير
ولا ينافيه امتناع اجتماع المعبر والمفسر **قوله** من اسلم الله تعالى جعل مقول
الذي هو المعقل عليه قوله من اسلم الله تعالى ويدل عليه قوله الشارح وان كان كذا لم
يقسم ومعه شي لان المتبادر ان المتقارن المعقل عليه هو ما يغيره تغييرا للمعقل
الفعل وهو اختصار الفراء باسم الله تعالى لانه الكلام ترجيح تاخير المعقل هنا على
تقديمه ثم رأت السيرة فالقوله اي المفسر وكذا في الفراء انه يعني من اسلم الله تعالى
الفراء اذ لا ينافي في المقول ولا يرد ما يتوقع من كون غير اسم الله تعالى ان من انت
ان يجاب بان مراده الشارح انه لما كان كذا لم يسم الله تعالى نفسه كذا في التفسير
ان مراد المحقق ان اسلم الله تعالى الفراء انه من التفسير المتضمن لتقديم اسم الله تعالى **قوله**
ايضا ان المعقول عمره هو ما ينسب على ما ذكره لانه لا يجاب عن ان الفعل المتعدي يرفع
على تفعل المعقول به والخرق عليه وانما يتوقف على شيء ما يتوقف به او يقع عليه
والفراء الكلام به مع الفعل وانما يتبع به مع المعقول ووجه ذكر الفعل المعقل
للمعقل حتى اذا بني الفعل للمعقل في الكلام بالفعل ومفعول ما لم يسم بفاعله
انت خير بان السور في الخطوط الاعراض على ما ذكره السيرة من ان معنى كذا في
حقيقا انه حقيقة الفصحى ومعنى كونه اذاميا انه مجاز بانه مخالف لسياق وعمل
الشارح بان عدم المجازية في الفصحى باعتبار تفسيرها من مفسر لا من مفسر بل من
ووجه الحقيق في اعتبار تفسيرها من مفسر لا من مفسر بل من مفسر لا من مفسر بل من
كثير في الغير اني وان لم يصححها وزب المعقل الى غير ما يعتبر الفصحى بلاضافة اليه
لاننا نقول كذا في الحاج اني وهو مجاز لغوي **قوله** المراد بالشمول في الخبر
استفراو جميع الامور هذا لا يردع وروده في النسخ الشاملين لزيد وغيره

وهذا الى استيعابه جميع امور الفصحى **قوله** يعني انه يدخل في كذا ويرجع بهذا الجواب
ثم نفعني زيو علمه من امثلة يدل انما شتم **قوله** فيه تامل ان الفصحى المعنوية معنى
والنعت لعل اي هي متباينتان فكيف يتقارن **قوله** اما ان قيل التقادير على التحقير
اي لان النسب بين المبررات فذكر بكونه بحسبه كذا بين السيرة واجيب ايضا بان الكلام
على السامعة والمراد ان التقادير بين الفصحى المعنوية وبين معنى النعت النسخي اما انه
شدة (الارتباك فيز اللفظ ومعناه) نسب ما للمعنى الى الفصحى يعني هنا شكك في دعوى
ايراد النعت بمررت بهذا الرجل لانه الرجل امداد ازل على معنى يتصوره لزم به
تقادمه هنا ايضا كذا في العجني هذا العلم وان لم يدل على ذلك انتقضية تعريب النعت
المذكور لان هذا من النعت ولا يجرى عليه انه يدل على معنى يتصوره فان قيل اريد
من تامله بحيث يكثر دالا على معنى المتصور قلنا فلما اوردنا تقاديرها حينئذ وكذا
جعله من مادة انما نورد بلية امل **قوله** يشكك بمثل ما انا قلت هذا ان اجاب عنه
الغباري بانه ترجم فيه لاطل ان الفصحى فصر الفعل على غير المذكر وانما صرح عن الفعل
على المذكر كذا هو الحزب فيكون النسخي ينسب لاي مثبت قال كذا تامل ما اورد كذا
الخطاب **قوله** انت خير بانه لا ينافي استلال اربك المعاني الاجاب عنه
في الاصول بان استلالا بفولم خفيث انه علماء العربية لا من حيث انه علماء
التفسير بل انه غير كذا فالفراغية **قوله** على ما سبوا احوال المسنولين
بما في المصنفه من كذا انا قلت هذا اني لم افله مع انه معقول لغيري قال الشارح
ان التقديم يعبر به في الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العوم
الضمر وانما يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من يتبع
الخطاب استراكه معه او انفرادكم به **قوله** هو ما ينسب على ان الكلام به الا
استثناء المتقارن مراده ان كلام المصنف به (اما استثناء المبرغ بوليل قوله ان النسخي
استثناء المبرغ ولا استثناء المبرغ لا يكون المتصل بانه على انه لا يفسر
الاستثناء منه الاستثناء والمستثنى المذكور ولا يخفى ان الابه المنفصل للما خارج ايضا
لان الما من المذكور بل من المعجم وقوله على ان الكلام به الاستثناء المتصل بعلته

القرص

مع علم وحدانية ما يتجلى لما من بياض واشراق سنة يبيح الكواكب واشراقها
انتمى وكان مقصود المحشى من قوله وانما انطاب الخ ان نفوذ العبارة دلته على وجود
النسبي لان قوله او لا يكون له تحفظ اصلا الخ يدل على ان الفسق الذي قبله له تحفظ
بالنظر الى غير خطاب عبارة الكتاب اي المترج حيث جعل الاضافة مقابلة للمفرد
للحقيقة فانه انزل على علم وجود النسبي لا كن قول شرح المقتلح فليس للنسبي
منه صفة متخفة نزل على عدم وجود النسبي الا ان مراد من متخفة باعتبار نفسها
فليس رجوعا مع **قوله** الجس العليقي ليس محسوسا مقابلا على ما قاله الشارح
او ارجح التشبيه ونحوه اي الحكماء ومنه ب (ما شاعركم) صرح به الشارح بحيث
الروية من شرح العباد ان جسر **قوله** لا كن الجس العليقي انما وصفت بالتعليق الخ
كانا يقتضون به في التعليق انه كما هو محسوس سيرا في وهو مبني على رايه ان
العليقي ليس محسوسا **قوله** الصورة الجسمية تحتل انتم محرف عن الصورة التي
الجسمية وهو الجبر المتصل القابل للمابعد الحركة من الجس في بادي النظر فليتا
مل مع **قوله** ينبغي ان يعلم الخ حاطة (ما عطف على الشارح يجعل المعية من الشارح
المشبه والمشب به وعليه مرجع التشبيه فيتم الميتم كما صرح به في الكلام
لا كن عن الشارح ان ما صنع من فنية كمال السكاكي الا ترى ان قوله الخ في نفسه لا كمال
الخ مع به حواشي الشرح **قوله** وجود الجزء مع الكل فال السيرا في قوله تقع عليها
الحركة اي هيئة الجس عن الحركة وحاطة (ما عطف على الشارح يجعل المعية حاطة الخ
بسبب الحركة وهي فسمان هيئة حاطة بسبب مجرد الحركة كما في حركة المصحف فانه
لم يعتبر معها شترصعات المصحف وهيئة حاطة بسبب الحركة وما قرئ بها
نصبات الجس كاشكل والفرز كما في المرة التي يور (ما شاعركم) ففرز بها شكل
المرأة وهو استنارة واشراقها وتوحيدها الخ انتفى بقول المحشى وجود الجزء مع الكل
فويشكل بانه لا ياتي في الفسق (ما وراذ ليس فيه الا الحركة فلا يكون جزءا والجزء
ان الفسق (ما وراذ حاطة هيئة من حركات مع ان الحركة جزء لتلك الهيئة فليتا
قوله اي اطل المعنى الخ عبارة في الكبرى غير العا على عباد الى الراي العا على عباد الى الراي

الكل كراي مشح المقتلح ويكن ان يجعل في قوله او سلس **قوله** لا كن قوله بين
الراي ياتي عنه فيه فلو كان كراي قوله وكراي قوله الخ ويلا حول المراد بحر الير
ايت شفا بوز النعمان وي جعله اعين الشفا بوز جعل (ما وراذ منسوبا اليه التبع
الينصيح اشارة الى تعاقب التشبيها بوز الشفا بوز او افها مشبهة بالير ايت
لوانا وشكلا بخلاف البنصيح فانه لا يشبه (ما وراذ) لوانا وبهذا الكثر ان تفسير
بحر الير ايت بانه ما ورد من التفسير الشفا بوز من بني عز الغلة عز الير فانه
وبه ايضا فرع تعجب لتكبر البنصيح **قوله** لا كن صاحب (ما وراذ) على هذا يمكن
ان يدعى الترمع بالجل على خطاب (ما وراذ) الحرف مع المرجع للاطل وصوان لها شعر لوز
العمل فليتا مع **قوله** ابراد او تفسير الخ جميعا او محجوعا وكذا قوله او تركيا **قوله**
بالمشبه الراجحة الزائفة الخ وكذا كراي الليب حينئذ الراجحة وتقرئ عليه مع
انه وصفا ك قال في الصالح النضر الراجحة الليبة اشارة الى ان المقصود جعل
المشب الراجحة بلا تفسير انما امير (ما وراذ) فليتا كراي الراجحة كالقصور للليب
قوله لا ينبغي ان ياتي الخ كانه اشارة الى منع ان الجملة اسبو كليا اذ رب جعل يكون
الكل على النقص من اجل يكون اسبو اليها والجزء ان المراد بجعل لفظ الجملة بالكل
جزءا منه والجزء اسبو فليتا مع **قوله** ان حلقوا العزير به (ما وراذ) السابقة اي
من المراد بقلية ظهور المشبه **قوله** دور المشبه اي واما المشبه به فلا يكون الا
منه اعل على ما تقوم **قوله** واما على (ما وراذ) باعتبار الخ وجهه ان جعلها بمعنى ما على
منه مع الموت فتكون التنا. لتغل انما يتصور بغير (ما وراذ) باعتبار (ما وراذ) موجودة
بما وراذ قبل النقل **قوله** لا على وجه السهم فانه لانه اذ الخ على وجه السهم كان
حقيقة في عبارة الكبرى كما سموا من اللسان بلا فلو فانه لا يحق (ما وراذ) استعمال **قوله**
بلا حكمة فيو الحيشية اي قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغزا فيرو اصطلا
بالحصا اي خروج ما احتز به عنه بغير الحيشية المؤكدة **قوله** فيه ان فنية
الحاذا اتر مع كراي بغير النسخ والهواب اسفا لا وعبارته في الكبرى فيه اذ
فنية الحجاز لا ترفع الرلالة على الموضوع لم اي مهمه بل ارادة المتكلم اياه ولا

بحث الحقيقة والحجاز

الحق لا ينجي به المرء على
أحد الا بقدر ما غلبه

الخطاب كما يظهر من آيات و
المراد من التزيل المفعول لا كونه
لفعل أو رتبته فيه **قوله** لفظ
المجارية **قوله** قلت لمحور الج
عجب التفكير والعناء على أحدا
م جملة فوسر مسرعة بفتح الم
فمنع من أن يواسر لأن الدرس
الأن مجرد وجوده الخ لا الخفي
مجرد وجوده فمع لوقال وجوده
يسير من العبارة لأن تاما **قوله**
عليه السلام والسلمة وابتدأ
ساعة أيضا لاسم المبتدأ
الذي يعبره بالكل **قوله** ف
عشرا التزيل **قوله** وهكذا
أما الذي ذكره استمرات أو
المراد به ما به الجملة أو
المراد به ما به غير تام **قوله** من
المراد به ما به **قوله** ما به
أو التزيل لغيرنا كحركة المرتفعة
العلم الخاطب أقواله الم يكن
شكل يكونه الم يكن والمثال
الخاطب غريبة طارئة فإلزامه
على غير العلم أو داخل في الغريبة
التي لا الخفي **قوله** ويسمى مجازا

٢
بنا - باربعه ارباعه
بنامه قریبه -
مجموعه ای ۴
توضیحات و تفسیر
المسکون ۱۰۰

تقول ايام اضم **قوله** تفعل واستغفره بالخير
التي الثاني للفرق **قوله** يرميه يقال رماه
اللفظ بالكسر الجانب والقيلح المقابلة
فجعل الناس حمايته وحضه الشك
قوله الزحاح المزاحمة **قوله** ازديس فكلوا
كثير من نسخ المزوفى لا كذا الاول على ما به
منه التراب والروى جعل الضي تحت لافيد
من العارة از التامل به بعد جوده كما
يتم التاكيد بالنسبة اليه كما اعتاد
الحكم به ازا الحجاب البني والجاه عليه
مع ويكرز يقال كثيرا ما يخاله حاله
بنار السامع ايضا بان يحمل على ما يك
الى اللام اهل يعني هذا انك للحمه
على على مفرر يضي عنه السوا كانه
ورة الاثبات **قوله** افتاد يا اواخباريا
نرية صوا كان تاما او افتاد او استا
نما حقه للهم والاعمال المغلوطه به
يا اوا يكون صلا فريته **قوله** كمر ومات
والموت ليسا طار رزنيه اصلا **قوله**
الماليانه لم يحن يجوز ان يعلى اعتقاد ا
الجواز ان جعل المتكلم الذرا لاعتقاد من
باعتقاد المتكلم بكذبه وكهمورد الله
المناصب مع التكلم باعتقاد عدم
قلقه بالجماع الاستاد مع النسبة

صفوا مع الميرزا ازهر بمجاز حكيم
 صفوا صفاهو الايشمال النسبة (ال)
 ظافية والافطاعية وبناتهن
 انزالا بالحق النسبة الكلية
 فبحر وراحمه بالاشارة الى الحشر
 لم اذ بالحق الاستاء يعني
 النسبة والنسبة شاحنة
 الى النسبة الشفاه
 الشافيه ايضا

واما في هذا ولا سيما
 في علم المعاني والاصول
 يقال ايضا في بعض
 بعضه سلا او بعضه
 سلا او بعضه سلا

فواد مع لما قال ان الحكم مقام الحقيقة
 فيكون مقامها في التبريل التي منته
 من ريس كذا البريل بعد فليس يشار
 في ان مع مقامها في العلم مع الايصير
 في ان معوا الكثير في التبريل المنكر منته
 غير المنكر كما صار او اد في البريل جود
 من منته عدوه من مع
 مع العيان في البرية اذا جود
 من العلم بخلاف اسرار اعتبر مع العلم
 في كذا البرية العلم بعد مع العلم يكون
 حقيقه لا جوار جعل معوا ما قال
 شارج اول ما في من تاويل النص يعني
 ملاحقه تامل
 في الحق في معوا ان اد كذا الشارج منته
 في البرية

فان اطلق به الغير او بعد الى
 اخره المذكور فمما ياء
 لما بعد من اسم الموصول
 ما يتصل الى الفية وايضا
 لا يتصل به العطف يقتضيه
 ان المفعول قسم تام
 ففوه لم
 اى اذا قسم المسموع الى
 المسموع اليه وما على الياء
 حقيقة بقرينة العطف
 لا ياء م

المخاطب فلا يجمع فعلا بالعرفان معرفة الجنس غير كافي في العلم الخاص بخلاف
 العرفان كما في موضوعه بآراء مجردة ما جازا اصطلاح الزمن ومباينها فليس منزهة
 بحسب المقامات والقرائن **قوله** وفديا في المعبر الخ اعلم ان المعبر بلفظ الجنس
 والحقيقة قد يعتبر فيه واسئلة القرينة الوجود اما مطلقا غير مغيبا لعلية
 او الكلية كما في الحملية واما في غير البعض وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في
 مناس فرغ وقد لا يعتبر الوجود والعدم كما في التفرعات **قوله** لمطابقة ذلك العرفان
 حركاته خير بانه لا حاجة الى الترتيب تلك المطابقة في اعتبار معرفته ان مجرد
 معروف مقرر في الزمن من كل ناحية **قوله** وان كان في اللفظ الذي ينبغي ان يعلم ان
 اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ بل هو من المعنى كما يتبادر من العبارة وان
 اللفظ مستعمل في الموضوع له اعني الحقيقة والجنس كايستلزاما من العرفية
 مستفادة من اسئلة القرينة كما حقه في الرب الملوك في ان جعل المعبر بلفظ
 الجنس مطلقا فمعرفة كما قال في شرحه من هذا الوجه في الفتح ثم هذا الكلام وكذا
 ان وضع كون اللفظ حقيقة بصورة العرفان في كونه هو المعبر عنه وفرضه
 حاشية المكمول **قوله** بحسب اللغة (الاولى بحسب الوضع لانه لو ارد بالصلابة
 جميع احواله فانظر الى وضع الشرح كان استغرافا حقيقيا **قوله** واستغراف المبر
 الخ ينبغي ان يعلم ان هذا مسلح فيما اذا استلزم الحكم على كل جماع او انشروا ما اذا لم
 يستلزم فلا يلزم مثلا قولنا لا يرجع هذا الحجر العظمي كل رجال اشمل قولنا لا يرجع
 معه كل رجل وكذا قولنا هذا الحجر يشبع كل رجال اشمل قولنا هذا الحجر يشبع
 كل رجل في اشتمالية مختلفة بحسب المعنى **قوله** بل اجمع المعبر والجواب ان
 الفرض على تقدير ان لا يتكلم معنى الجمعية وبقي المبرد والجمع على معناه لاصطلاح
 جنس لا رد هذا الاعتراض **قوله** ملزمة اعتراض لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير
 ان يكون اسم الجنس موضوعا للجمعية ايضا وادعى على مثل ما مضى جله في جملته
 اذ لا اسم مقرر في التفسير الوالد على الوحدة وتقرير الجواب (الاولى بالنسبة الى
 المثالين انه مجرد الاسم عن معنى الوحدة واعلم انه يرد على مثل قولنا لا جمل
 لينة

بالفتح امثال من وجه اخر علم من وجه محمل الاسم موضوعا للعدد متاودة الزمان معنا
 بقي الجنس يعني عنه بالعارضية فينبعث منه وانما هو الا بان يعتبر وضع اخر
 للجمع بآراء بقي الجنس **قوله** للمطابقة الخ فيه ان هذا لا يغير (ما متناع جانه
 فديرا في المعنى وقدر اعني اللفظ في مثل من باعتبار انه مجرد اللفظ يخرج المعنى من
 وفي الخريفات الممتنع وجه العشر بالاولى في بيان ليلية العرفان ان العشر
 معناه يتعدى لا جنس ما بل للوحدة والاولى ان يقال لا يكرر وجهه بنعت الجمع
 للمطابقة على التثنية كل اللفظي **قوله** وانه يعني كل موداة خير بانه لا يكرر
 مثل لا جمل بالفتح وليس من جمل بالفتح لرفع جاز معنى (الاولى فينبعث منه وتبقى
 التثنية فينبعث منه في معنى ان كل اللفظي مخصوص بالمعنى باللفظ لانه انما يكرر
 السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا للعدد **قوله** انما اخبركم في رد ان
 لما طاعة اخبركم من التعريف بل انما قد تكون كذا بحسب المعنى نكرا الى خال
 التكلم او السامع **قوله** اي معوي بمثل ماوات يا ان في تفسير الكلمة وما للام
 طاعة **قوله** اليما يترجم بمان تخفي يعني منسحب الى المعنى كقولنا احدى الياء من
 وتفسير الالف المتوسطة **قوله** له حاجب يعني نفسه الانسانية من حيث هو واد
 كانت ما يلة الى العايب والامر الرويانية والرونيوية لانه محط من العناية الانسية
 ما يمنع عزة الروحانية عالم الفرس والفتنة بالمطابقة **قوله** عن كمال العرف اي
 الاحسان لا يكرر معني ان في شان محال (احسان او مطابقة محض او غير احسان
 محال **قوله** حاجب يمكن ان يكون التمييز للعددية متخطا **قوله** اليات معوا
 فخصوا العدد عن لاداء على ما فهم من تفسير الرضي لتعريف اسماء العود **قوله** يعني
 ثلثة اسميه بشكل واحد وحوي وعيسى طوات انه ثقل عليم وكثير من الحيوانات
 الغير المنزلة من الثلثة جله في اللفظ البضاوي من ماء وهو جزء مادته ومقال
 وضع ليلية كل واحد له يعني (لا كثر **قوله** او كل نوع بشكل فغير الشرح بان
 ظن نوع البقر ونوع الحمار من نوع او ما الحمار نوع يمكن ان يقال في لانية ان الثلثة
 من المياه وكذا ان يجمع فغير الشرح بان نوع الماء المختص بالبقر هو المركب من

ان ذكر صفات اللفظ عليه
 لانه ما يتبع المخرج مما به لا
 يلزم من كونه ليس له حاجب عن
 كمال العرف ان يكرر في
 لفظه والمواضع

معنا الذي يفهم الحكم ان العناصر
 اربعة الماء احوال العناصر

اي اياها كانا وما لا اياها البقل
 متاودة متاودة بمرسا

اللفظ
 البقر
 الحمار
 الماء

طاحب القيل السابق لا كذا ليله بالكل **قوله** والحوا ان هذه الحجة يمكن ان يقال
 كلام الشيخ مبني على الوضع وامارة قلنا لا مشقة لشمول النقيض بمسألة الغرض
قوله كل ذلك العلم بكونه المقادير لا مستلزما له ضرورة الكذب عنه صلى الله عليه وسلم
 اما ان يجوز ذلك فهو جليح من اجزاء اخرى وما يتعلقبه على قول بعض السلف
 واما على قول الجمهور فلهنا دلائل مذكورة في كتب الحديث وفوقها السيرة فاولها
 كل ذلك العلم بكونه مخفي واعتقادي اقول اننا خيرنا باعتقاد خلاف الواقع سيما
 اذا اخبرنا عن ذلك الاعتقاد تفقنا ما لم **قوله** من غير انما هو معلوم على ما
 قال في سورة النساء ما كنه لم يبين من ان نسبة وواجه العلاقة بين
 (الاطول المراد اي لا نقاد ولا يقان وكن فيتميز عن نسبة المفعول والعلاقة بين
 القتل واليقين الكمال او التكميل فان القتل تركية من الدماء والخصومات وكذا
 اليقين في الشكوك والشبهات **قوله** من غير انما هو معلوم على ما
قوله فوطئت استينابا به جواب على حقيقة **قوله** فمزمع مراستعجب متبوعه
 مجزى اجراء للموصل بحري الوفاء **قوله** وبالعكس (الخبر او بالعكس انما يلقى يقين
 واحول في التفتات **قوله** نحن القرون الخ اخر يوم التمثيل غارة مكحاحا يقال
 صبيحة اذا سفل العروج وسر ما يشرب به القدرة والتخليل اس مرفوع والقدرة
 اسم من اغارة او احميل المغير والمكحاح كثير اللحم كوا قيل والظاهر ان المكحاح
 لقب الذي يقف على غارب البعير **قوله** فمزمع من ان القير العابد الى الموصوفات
 وهذا الكلام بغير عمل المتأدي ان يكون بليغا الخطاب **قوله** مكحاحه الماء للقدرة
قوله اي خيروني الخ مفعول فمزمع جعل بغير ما كثر بغير الكل ومع هذا ينبغي ان يفتقر
 التشاب والمثيب متطير بل اجاطة الكلمة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة
 حتى يلقى ابدال عصر حان الخ من غير انما واما على تقدير الواسلة بالمثاب
 تفسير بغير التشاب فهو ان الكلمة **قوله** اي الذي يفتقر الى الظاهر ان يقال في قوله
 مراده كما يشعر به قوله الخ على العبر من انما مع ان آخره مفعول في ان يفتقر الى
 العلم ان ان يرد بالغير المكحاح جانه لا يفتقر **قوله** الخ في اتحاد العنوان او في
 البعير من الماشق

قوله بالسيرة بكلام الشارح وانما
 صوبت اخبر على البيت الذي ذكر
 فلهذا المصنف وسمي الشارح
 وهو من تفهيمات لزمه اصل
 فان قلنا فمزمع سؤالا

الذي الصحاح الفت
 الخ الخ هو من الماشق
 تحريف

او قوله غلاب المراد
 الخ بغيره الماشق

بالقصر الترفيع والتوجه لا الاستعمال **قوله** ان النعقة لا يعتبر بها (فرا ان كانت
 لامية في الصيغة المعروضة جليح بها والمضرب ارجل الصوفة ام كذا اذا يعالج
 كلامها داخل الموضع وان كانت في التلويح لا داخل الا فاعادوا واخبر جليح ما يقال النعق
 في الجملة الى احدها والكل اولا يحصل اما ما مر عقدي مرفوع حسن **قوله** والجواب
 الخ لا يخفى انه لا يلزم ما سمي في مراد لالة النعقة على الزمان بفرقة خافية اما
 ان يقال المراد ان اسم العاقل حقيقة في الحرف الواقع في الزمان لانه الزمان
 ليس بمراد بل خارجا عما جاز الى الفرقة وايضا جعل هذا كل حقه مجازا
 فتقضي الخاص ما التخصيص فمزمع المجازات غير كما مر تأمل **قوله** ولغا بلا زيفوا ذكر
 بالاساس ان السباع بالمشرك لالة فلما ارد (الاعتراض لانه جعل في البيت يعني
 الشئ او الجمل **قوله** وزيد الخ جزء محذوف اي حسن حاله مع رداة حاله في اسي فاما
 فله خبر بالموتية ورجله بدل من محل الخ من غير اسي او فامة مفعول بالموتية خبر
 حله **قوله** والمحذوف خبره لا يجوز جعل المذكر خبره لان الدال لا تدخل الا على خبر
 ان **قوله** والراي مختلف اشارة الى ان التقاربات بحسب علم الحجة ورواه **قوله**
 في بعض جمل اجل من غير جليل فيه حضور بحسب الظاهر لان البعض علمية بحسب
 يكون جليلا في الجملة وفوقه بانه غير جليل ويكثر التخصيص بان عن الجمال الحب
 اخرة وثبوتها باعتبار تسكير القلب في التوفيق وبيان التقليل على سبيل العبر
 لا يفتقر الى زبوا بطل من الجاه **قوله** لان هذا الكلام الخ لما اعتبر وجه السوالية
 في العمل واعتبر التمثيل بحسب المستوفى مما اذا قيل الله في جواب مرفوعه
 كلام المصنف ما تروى ولم يعتبر وجه السوالية بل ذات السؤال لانه خلاف
 من العبارة يمكن اعتبار التمثيل بحسب المستوفى بنفسه اية **قوله** والبرهان
 على ان المرفوع الخ لا يخفى ان السؤال جملة اسمية واما الجواب فعلمية لان مرفوع
 على ان المرفوع زبوا بطل من الجاه او خالرا في الروايات اما خنطار وضع كلمة من
 الروايات على تلك الروايات اجلا المتضمنة للاستعجال ولهذا المتضمن فمزمع
 اجازات جملة اسمية صورة واما الجواب جملة فعلية فليست على الخ

اي الاستعمال
 اي المرفوع
 اي المرفوع
 اي المرفوع

قوله بالكسر الخ فيه انه ذكر
 يعديون لانه انما السباع
 الذين يخلطون بالثبوت وعليه
 يمكن من الماشق ما عتراه
 الشارح على المصنف شبهة

المطابقة المعنوية (فول فيه بخت لانه تغور عنوم انه يجب ان يقرر بغيره بالقرينة ما
 المفرد بالاستعمال من الفعل والعقل ويخرج عنهما ما هو محقق غير محتاج الى الاستدلال
 مستعمل كما ينبغي بحيث لا يشاء ولا يشاء ان يخلو اسم السموت وما هو محقق
 وتفسير الفاعل والمكان المحتاج الى الاستدلال جليسا لاسماء الجملة اسمية بال
 تربية المطابقة الاشارة الى بقاء الالوار وعنادهم بانه اذا تحققت السموات
 وما دونها من حيث ما ينبغي ان يقع متساوية في تفسير الفاعل والمناسب في علم الترتيب
 ذالرا كلفوا جميع وبالفعل لزيادة بساطة حاشية الملال **فول** غير مقلد بل
 محقق في الكلام بحسب ذكرها فيه وهذا مناسب لان المرتبة ليزيد **فول** يخرج
 ما يغير الخ يعني يخرج من اجادة التقوى لانه ضابطا (ما مراد **فول** ويمكن ان يفسر
 المستور الخ اعترافه عليه السيرة سر سره ان كون المستور سببيا فبالله للار
 المستور حلة فلا بد ان يعرف او لا كونه سببيا حتى يكون وسيلة للمعرفة كونه
 جملة وهذا التفسير يقتضي العكس اقول يمكن ان يجعل الضابطية مكتبة بامراه
 المستور حلة لا علة اقية كما في التفسير وتخصر وغيره او يقال هذا تفسير باللا
 زم فالضابطية يمكن تحريكها من التفسير بان يقال اما ايراد المستور حلة فلكونه
 قال (ما مراد من تقيدها بقله بعلم غير المستور اليه **فول** ويحكم فلهذا المستور
 اليه انه يلزم على المراد المستور اليه لان المستور غير سببي مع عدم اجادة
 التقوى اليه ان يقال لا الترادف وانما انما ليس بين الغرضي والمقتضي **فول** الزمان
 الخ انما خبير بان ذلك لا يدل على الترتيب الحوت وحده كانه المستور
 بل على مجرد التقى مجموع للفعل والمناسب ان يقع مع ذلك الزمان المستور حلة
 يعتبر بمقدم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحوت فيلزم مجرد **فول** الزمان
 يقال احذر بان الفعل الغريم زمان **فول** مستور اسم مكان مستور الغم اذا
 باعوا او اشتروا **فول** بعثوا الخ يعني ان لا يعل على كل فيلطة جنانية واذا ارد
 عكاسة كمليني الكاجل يا مريم وهذا مدح في العرب للمعري منه **فول** فاما
 عنهما فيه انه ذكرها اصولا في المبادئ اللغوية المسئلة في جميع اناسها
 على

اي وهو على معنى منيغ
 او لا يكون مقلد

تفسير لم اورد المستور حلة
 فيقال انه سببي والسبب حلة
 وهذا لا يتوقف على معرفة كونه
 سببيا قبل معرفة كونه حلة

ان لانه شركة والشركة
 يلزم من عدم الغم

الفاعل حقيقة في الحال مجازي غير ما واستمر لوابا فوال فعل الفقة تامل **فول** قال
 الشيخ عمو الفاعل لا يجب ان يفرض الفاعل لاتباعه من المتز والعتاج والكشاف
 مع انه يراد عليه انه يلزم ان يجوز حمل الاسم على الاستمرار التقوي في لرواح والشبا
 بعونة العاقلات بلما تقاروت وفروسيه بحيث يكون في ذلك اللام في هذا **فول**
 على زمان الفعل فيه بخت لان الفعل يلزمه دال على زمان غير ان اراد بالزمان مثل
 الصباح اربا لفعل التقوى ليتناول الصفات المشبهة **فول** او عدم العلم الخ يعيد
 فعله ما تقاربت القرينة **فول** يعيد **فول** يعيد **فول** يعيد **فول** يعيد
 والرضي وما يدور على ذلك فلما انزلنا الله انما اذا تقدم الشرك على الفسخ جعلوا الجوا
 جواب الفسخ على تقدير اعتبار الفسخ في الفسخ مع جوابه جواب التقوى وجواب الفسخ
 للام قال بلما تراج وتلا فان قيل تخرجه اذ (الشركة من الفسخ فلما اذ الرمس
 ما هو التفسير بل تسليم ذلك على تقدير ان يجعل الجواب جزاء الشركة والمجموع في
 جواب الفسخ حتى يركب الفسخ للمازلة في الشركة والجزاء لا يلزم عن ملاحظة
 الفسخ بالانطباع فيخرج حينئذ ما هو في محل الجزاء عن الفسخ لا كونه ينبغي ان يكون
 في محل جعل الشركة في الجزاء على ما قال فوسر سره في شرح التفسير في آخر
 سورة التمرادات الشركة ان كانت حروفا في الكلام هو الجزاء وانما الشركة في قوله
 لانه كره وان كان اسما من اسما به فهو مبتدأ خبر الجزاء او الشركة مع الجزاء على
 ما في قوله يفعلون او كره او غير ذلك **فول** مع عدم فرك اعلم انه ان كان التقوى
 فتلاب الخ يخرج بحسب اهل الاجازة اخذ المقلود بالمال اعني التعليل
 من ظاهر لان الفسخ الصريح فوجي بمعنى التعليل فلا يعبر جعل الشركة في
 الجزاء بل الفسخ حتى يردى مودى الحكم بالفزوم بين الشركة والجزاء ما كثر المتبا
 من المصول ان صرحوا الكلام على اطلاق العربية في حكم الجزاء بلا اعتبار لانه
 فليزوا الحكم بالفزوم ويرد عليه حينئذ انه يتوقف حينئذ صفة على صدور
 الحكم الغير بالشركة مع صدور الغير والظاهر ان الحاجة بحسب العرب الى
 اشارة من غير حفيظة المراد بالحق يحتاج الى زيادة بساطة لاجتمعه هذا

يمكن ان يراد بالانفع من
 ما لا يتلقى معه التسمية

أو لم يستعمل في
الشيء من ذلك

البناء على قيل لم يستعمل ما كان في قوله ورد بان الغنى الشخصي فيه ان ذال
البناء على لا يكون على منسوب البصر بين الغير القابلين بالتأويل بل بالخير الجاهل
ويخرج عنه ان لا يكون الفعل ليس صاروا المتصور الى المتصور ان الصواب للاستاد والمالك
بان يكون المستعمل عبارة عن المتصور **قوله** ما فيه غول القول ما يتبع مشرب
الخير من وجه الراس وتقل الاعطاء **قوله** ومن العكس كما توهمه بطلان الخفي ان
قول علي عليه السلام لنا علم وللمعاد ما لم يدل على ان العكس ايضا صحيح
لان القائل ان قصر المستعمل على المستعمل به يستلزم من تقديم المستعمل
من معرفة المقال بلاء لا لا من اللفظ **قوله** لعلما بغير ما ولا لعلما يتوهم قبح اللفظ
بتقديمه بان التقديم لا يلزم ان يكون للجاءة الحصر بل بان اعلو قلبه عرفا
به اداء المقصود اعني بغير كونه الفزان محل الرب وبتبعي ان يعلم ان بغير الحصر بان
اعتبار انه غير مفقود في المقال لا باعتبار ان اثبات الرب به سائر الكتب باللفظ
وذا لان غير الفزان ليس بمحجر فيكون محل الرب **قوله** او ذكر الفعل فذكر العمل
في المصطلح من منع هذا التوجيه لانه يؤيد قول المكلف العقل على العمل او
المفعول وايضا غير تلبيسه عايد الى العمل وبه الى المفعول والبال على المناصب
المسروان يكون ضمير ذكره للعقل ومعها كما انه يؤيد التوجيه الاول كون
الكلام متعلقا بالفعل وايضا انما هو ان الفعل متبوع والشايع دخول
مع عليه **قوله** فخر كرم بغير الفزان يتخوع لانفاذ وكنهه وانكسر ليدل
جملا بل كرم وحسن الخلف **قوله** حيث تفريق الخلف وهو الخبر الذي
يسعى بغير الناس والعباد **قوله** ما التقيم معاد الخ فيه حيث لا يمكن مقصود
من العبارة لا يقتضيه وايضا من خواص التراكيب به عرف هذا الخبر ما لا ينفك
التقديم من المقال لا يتايد ان يكون الغرض من نفس الفعل الثبوت اما ان ينفك
او يفسر لا كمالا لعدم التفسير بالمفعول بل بانقرض احواد الفعل **قوله** ومن
لورثت الخ وفيه انه لو كان الامر كذا لوجب ان يذكر التفكير بمفعول الا بالي **قوله**
في جريته مريت الناقه مريا بالراء المملة اذا سمحت فزعها التور

وغير الما
في صفة

وصري
وضيفتة المجدار

اي ان قوله بان حصر عدم
الرب في الفزان غير
صحيح ليس لكون الرب
متبعيا لغيره بل لكونه
لم يفرض في الرب

مناسبات
اي او العقل
المفعول

هذا ايضا توجيه للاختلاف
لما ورد في راجع في المعنى
الى ما قبله او لا محالة

ويجوز ان يكون
الامر كذا لوجب ان يذكر التفكير بمفعول الا بالي

اي في قول المصنف ان يجعل
الفعل مطلقا

في جريته مريت الناقه مريا بالراء المملة اذا سمحت فزعها التور

أو لم يستعمل في
الشيء من ذلك

كما اذا قلت لورثت انما استبان ان يقال لورثت ان تقول على ما اعليت الرزق
قوله من سوز العجم وذا الرزق سوز كمال الملقب على خلاف ذلك مع ان الخطاب الى
المستعمل من الفوم به حوز بمفعول المشيئة للفرابة **قوله** فاعلم حاد ان كل الحوا
ما اضافة فياينة او اضافة الى السبب اي كل حاد ان الرزق **قوله** جاز العاضلا
بكلب الحيز وجوه لعا بل ان يقول صوابا يناء ما سياتي من ان الغنى كلب وهو
ينقلو بالمال ايضا والكواب ان القلب المستعاد من صفة القلب ما يقارن له
السعي والتفحص والموتل عليه يلينغ التي ما يكون على سبيل المحبة القلية
ما هي **قوله** وما هنا بحث فواجب عنه ففسر سورة في شرح المبتاع وتبعه السيو
فبان ان الم يكن فرينة معينة للمفعول فيتوصل بالحرف في المقال الخطا في التقدير
به عما حذر اخذ الترجيح الخاص بلام مرجع بالمحرف مدخل في تقديره عاما افول
المقال الخطا في اي الموضع اللابز بالعموم كلف المرح معير التعميم تلبا حاجة الى
الشرط بالحرف فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم كلفا في ذلك المقال اذا
اكثر دليل على الحضور بلبا تقارن **قوله** فاعلم لو كان الخ فذا يعلم ان المقوم باللفظ
ان يكون للاختصاص بل هو اعلى كما يذكر بغيره هو الكمال **قوله** لما فيه من التكرار
اللفظي انه ليس به كل كما هو مقرر وتخصيص كما به مثل ان زيد القام به مثل اي عمر
عرفت زيدا ويكن ان يقال التخصيص مشتمل على اثبات ونفي والتكرار بذكر الخبر
والاول فيقال لما كان في الاثبات السابق للاختصاص بكونه ان يعتبر اتفاقا ايضا
والثاني فيكون كونه تفسير له الى ان الرأشار ففسر سورة في شرح الكشاف في قوله
في جازي جازي مع مواه كثيرة **قوله** وهم جثانه اعني من قولهم عني بكذا
فهم واعني به على ما به ما سائر فيكون بمعنى المفعول على ما يتبادر من المفعول
في اشتر مشغورية ومشتغولية ببيان الامر وكذا ان يكون بمعنى الفعل من
غيت بكذا كذا اي اردته **قوله** والرد عليه ما يقال في التخصيص الموحدا مع
ان يقال بالابتداء للامور لا يكون وذا المشرق كز حيث يواو افعال بغير اسمه
فان لا تقول ان نحو التخصيص ان المتروك به ينبغي ان يكون اسمه تعلق الاسم غير

في قوله لا يجوز ان يكون
الامر كذا لوجب ان يذكر التفكير بمفعول الا بالي

لان في جريته مريت الناقه مريا بالراء المملة اذا سمحت فزعها التور

أما المستحق للذكر

قوله بكذا وأمر بالفراة أعم من اسمها تقي واذ كان الثاني أعم فلما ذكرنا ذلك وأما
 العنة الأولى بأن ينفذ هذه السورة في النزول يفتي أن يفعل أمر الفراة وحالها
 وتقدم اسم الله تعالى يجب أن يكون ذلك معلوما وأما المحمول ببيان ما قيل به
 الفراة **قوله** لأنه عمة في الكلام لا يشك أن المعقول أيضا عمة في الفعل المتعدي
 ولما دل أن يقال المناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفعل **قوله** مجرى لفظ المراد به
 لفظ الفاعلة الكلية المشتقة على العروغ الكثيرة أي مواد الأغراض **قوله** وهو
 العناية أي سببها ومنشأها **قوله** يعرفه ما يعرفه ويحيى نية مشروحا **قوله** وهو
 سبب العناية بسببها **قوله** بل يعرفه محصور وسيجيء بيانها مشروحا **قوله** وهو
 حقيق في أنه خير من السور وليس إجابة أن بعض الأجزاء هي حقيق في اللغة الله
 وبعضها معنى مجازي له كما ذكره السيوطي رحمه الله وبأن يحرم التجاوز بحسب لفظ
 جهة الشيء ما يليه تغايله لعدم التجاوز بحسب الحقيقة وتفسيرها كما فهم من
 الشرح فكان كالمعنى في نفس الأمر ونحو أن التقسيم إلى الحقيق وغيره باعتبار
 قولنا حلال الحقيق وتفسير الأمر بلا محالة كحال المحاسب من اعتقاد القلب
 ولا مشرق والتركيب وهو بلا محالة فذكرنا أن لها نفسا في نفس الأمر والقلب
 والتفسير بلا محالة باعتبار حال المحاسب من لوازم الفهم الغير الحقيق دون
 وأما كون الخاتم وأما أن يقال لا يمكن في الغير الحقيق عدم التجاوز إلى ما
 يعتبر الفهم بلا طاعة الله **قوله** أعني المعنى الفاعل لا يقال هذا الكلام
 والمناسب لنا اللغة لا نأخذ قول ذكر في الصالح الصفة كالعلم والسواد **قوله**
 أي التابع الذي لا يقال في غير محله جاز في الفهم الشامل الذي لا ينفصل
 صحة المثال أن المراد بالشمول في الحواس كلها جميع الأجزاء بحيث لا ينفصل
 الحواس كلها في زبد أحوالها ويمكن أن يقال ليس فيه دلالة مفصولة على الأخذ
 بل الفرض الأصلي نكر النسبة **قوله** لتتأد فيها أي فيه قائل بأن الصفة الغير
 معنى والنعت لغة إلا أن يحل التأد فعلى المحقق **قوله** وأما في الفهم الغير
 الحقيق الذي يمكن أن يعتبر الغير الحقيق أيضا على وجه المباعدة بأن يجعل ما يكون
 الفهم

الفهم بلا طاعة الله بمنزلة الفهم ادعاء ووب لغة **قوله** على ما يفسر عنه الخ
 حيث قال في (الأيضاح) والمخاطبة بالثاني إما من مقتضى العظم وإما من تساوي (أما
 من أن ينفذ **قوله** لمسلنا، أما قال الكزالي إشارته إلى أن المخاطبة في نفس التفسير لم
 كانت اللغة (أخرى) في نفس الموضوع حتى ثبت التكلم مكانها ما أشبه **قوله** وغير
 من سبب وهو ضمير العطل وتقرير المحصور وكذا جعل المسنوب إليه مع ما يلزم الجهر
 أو الجهر (ما استثناء على ما في الشرح) العوض على مقتضى ما حصل من الاستثناء
 من التثنية في اتفاقا **قوله** بل يخاطب هذا المثال لا يلزم على قول الجمهور القابلين
 بأن المعلق عليه بمل به حكم المسكوت عنه **قوله** لفعل المفسر من أنتم خير بانه
 لا يثبت استواء الأرباب المعاني بقول المفسر من المتبعض للكلام بل المناسب
 الاستدلال باستعمالات العرب العربية **قوله** أي الفهم المراد به المخاطبة ووجه
 الختم على ما في النهاية الجزئية فانه المناسب لتفسير الفهم بما لا محالة
 مما رواه في تعليقه به **قوله** لمعان تقي الفهم سواء كان على وجه المخاطبة أو التخصيص
 في (الأيضاح) جامع **قوله** النص على المشت فولا يشكل بمثل ما أنا قلت فولا على ما
 سبب أحوال المسنوب إليه **قوله** ما أوجبه المتنوع يشكل بمثل ما أنا قد فاج
 الفهم أن يقال المتنوع أعني فاعل فروع لم إيجاب الثبوت للمسنوب إليه
 أثبتت معنى بلا غير التابع أعني فاعل **قوله** جاز الجمهور منه أي فيف أن يعلم
 أنه ذكر فوسر سوره أو بغير شرح المفتح أن النص راجع إلى الخضر في قولكم دأب
 الكرم أن أيا في غير وجهه ذلك الرمان الكرم يتألف (أيضا) للغير مطلقا لأن
 رتبة الكرم الجليل الشان مقتضية لأن لا يقاد غير جنسه غرض ضرورة
 العادة ما كان كالحق والعداوة مع غير جنسه نقيضة وفرد وجهه نسخة فريت
 عليه أن يقاد بدور كلمة لا وجنبه لا من كرم الكرم لا يجوز اعتبار
 عاداته لغيره لتخصه لأن يكر أن يقال فرجة المباعدة بوجه لغيره الخيلة
 أن يكر أن يقاد في مثل تعليق قبله اللغة **قوله** فم الفعل المسنوب في فاعله
 الفعل المسنوب إلى الفاعل لا يتعلق بغيره ومحلله أنه مقرر ليس وبيته حاطة
 ذكره

يقع فيه لغير الحاصب
 أن الفعل يتوقف على
 شيء إما يقع منه أو يقع
 عليه وإنما قد يقع على
 الفعل لأنه لا محال

منها وأرد على قول الشارح
 بحسب الحقيقة وتفسير الأمر
 وعلى قوله بحسب (الطاعة)
 إلى معنى الخ إذا لم يذكر في هذا
 تفسير الأمر أيضا مع أنه لا يور
 منه كما فكره المحقق

وأيضا استعماله في الع
 ذات بمعنى التحق قليلا
 إذا ما مستعمل معها بمعنى
 المحلولة الغضايا بمعنى
 التحق

على قول الجمهور كما هو المنقول في الآيات
 أما في التفسير كما هنا معني تقرر الأول على حاله
 وثبتت نقيضة الثاني فجامع لثاني فيه
 أن المصريح به في كلام الشارح في بحث
 في اللغة في أحوال المسنوب إليه من غير

قوله أو التزم هذا إذا لم يقل
 تقرر ومنها أنها لا تضمنها معنى ما رواه
 أي استلزامها تملك وانما كان التخصيص
 في ما رواه لا يفرق له ما في المازي
 قوة فضايا بعدد الأجزاء لا ينفصل
 في زبد أحوالها وفرد وجهه لا يكر أن يغير
 في التخصيص عنه
 وجهه الذي هو على هذا الوجه
 جامع شرح المفتح على ما
 ذكره صاحب الشرح فانا نأمل
 فورا تفسير للنسخة التي فيها أن يقاد
 بدور ما مراد به أنه على لغة النسخة
 فيكون موافقا للمختص بهذا التفسير في

هذا الذي غرضه نص في الكلام
 على التفسير في قول الجمهور
 في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى

المسألة الأولى في بعض النسخ
والصواب ما في حل ٢
لا لا يوردت لبعض الشيء
المعنى في التوضيح ٣

وَمِنْهَا خَارِجٌ غَيْرُ مَرْكُوزَةٍ الْحَبِيبِ شَفِيقِشْ
وَمِنْهَا الْكَلَابُ مِ ارْ اَلْكَرْمِ مَعْنَا بِبِاعِلِ السُّنْدُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في قوله أو الترتيب محذور أو ما يلحق به من غير أن يكون له معنى
 في الخبر فلهذا عند من خلافا للبعوض في القلب استعماله أو مثل الترتيب أيضا
 يقع من المثل في معنى القلب ميل إلى قول غير الجمهور ولا جلا تامل **قوله** وقد
 يستعمل في قول لا يملكه عن استعمال الأماز في كثير من كلام المعاني في تقديرها
 والتحقير وغيرها غايته ظاهر أنما معجزة من سائر الكلام كالقول المستفاد
 من خبري المستند إليه **قوله** والقسوة النما صرازة العرق أو أو أبا الفتي أيضا
 للقسوة ولم يقل أحد هذا **قوله** با مثل أن عن فاني صليت بالصوم في النهار
 أيضا **قوله** تبارج الجوس بالحاء المهملة الشوايد والجوس بالميم الحرفة وشدة
 الوجود من خبر أو عشر **قوله** أو كليب الترتيب هذا الاختلاف مبني على أن عدم العمل
 مقدور أو **قوله** وكما لعماء فيه أن الظاهر عليه على قوله في تقديره فانه كل من
 العلاء ولما التماس كليب القلب والترتيل لا كذا على مسيل الاستعمال فكذا مع
 العبارة اختصارا تامل **قوله** لما يتر الكفاية الخ وذا الذي المراد بالكتابة عند
 انشائها

ارتقاء العاقل

لا اذ فضل ولا زينة فيه م

هذا الكلام انما يقع في التفسير على التاكيد في الجملة التي هي
 في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي
 في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي
 في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي

معارف لدار خال الى وفيه ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذاك الكتاب مع مقادير المعنى كما سبغ وفرة كبر في الكتاب ان قوله انما نحن مستغفرون من تاكيد لقوله انما معك لان ومع نفير الشيء تاكيد لثبوتها فاعلم **قوله** وهذا لا يتفق في الجمل لان التاكيد المعبر الجمل لا بد ان يكون لوجه غير لفظ (المستخرج اذ ليس المراد بتاكيد الجمل فكر فيهما وبينهما لا يتجزأ أحدهما عن الآخر فهذا القول في الجمل التي ليس لها محل من اعراب لا يتكلم فيها ما هو المقصود بالنسبة اعلم انه ذكر في سورة يس في شرح الكتاب في الكلام ان قوله انما نحن مستغفرون هو الالكاف في قوله انما معك وارباب اليك لا يقولون بذات الهمزة الجمل التي لا محل لها من اعراب **قوله** ما سمعنا نفي في الخبر وقتة خب البعير والبرجر حراة كثر الرتبة والفتة كما ان اعرابها جاء بغير الخ لثبات فقال انما على بغير وان على ناقة امرأ عجماء وكلها منه مركبا ولنه كذا ما في قوله انما على متقبلا الى البعثاء وقال البيت وهو يعني خلب بغير ما يتقبله عمر فقل صوفه مجله على بغير وزر **قوله** وكساء **قوله** ملكوتها اي الثانية اعلم انه ذكر في افرجحت (الانفقات من المحصول في الشاعر بلا ضرورة بيدوا في الياس راحة كانه لما قال فلا ضرورة اي بيدوا فيلله وما قلنعه به فاجاب بقوله في الياس راحة ويمكن ان يقال (الاستيناب يناب واد العلف لا مطلقا الواو لا لو او ابتداءية التي انت في معنى القيد في مثل قوله تعل في زميل الله فلا عادي له ونزوع **قوله** يسال عن صوته ونسبه فيه انه فوسنوا اسمية الجمل من الموكرات فلا يناسب ان يحيل البيت علم السؤال عن التلور في تلور المرز وموجبه انما ان العاضل الخواص اختار انها ليست من الموكرات ما لم ينضم اليها مولد **قوله** احسن منها لكونها بالجملة ان انت خير من كون الدواح اولى من استمرار الجودي المتجاذ من العلة المضارع محل تردد وخفاء **قوله** لماذا احسن اليه اعترض عليه الشريف انه انه لا معنى لسؤال المخاطب عن نسب احسانه فانه اعلم من غيره بالاسباب الكافية للمفعال (اختيارية) اقول يمكن ان يكون السائل غير المخاطب بل السامع

قد علم ان لا محل لها من اعراب
 انتم تقولون بذات الهمزة التي
 لا محل ورسو

اقول صفا (اختيار صفا ما هو
 به من ان خواز ريد افان فيه تاكيد
 واحد وعنده الرطل الوجه في الجوا
 ان اسمية الجمل مما يمكن اعتباره
 تاكيد فيه لنسبة المفضل وا
 فقطابه آياه فيصير تاكيدا
 وحيد لم يقلوب لا يكون تاكيدا
 بل كان ذاك الرا من غير ان
 يدل على التاكيد بالكلية ما به ورسو

في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي في الكلام على التاكيد في الجملة التي هي

الشاب تركه فالسؤال التفسير الحكم الاستعلاء **قوله** ووجه التفسير عند الد حاصله ان الاستيناف في المشتغل على سبب الحكم فله وهو مشتغل على سبب الاستيناف استغفاروا ايضا كما في الصورة الثانية اقول يمكن ان يكون ذكر العا ايضا اشارة الى استغفار الزات بحيث صرح جميع الصعاب كما قالوا بالاعلى الجمل بلغة الله اشارة الى استغفار الزات في قوله ان كل صفة صفة كل **قوله** وباللغة ما لما يكون في محل المعاني الكلمات المروكة باللفظ **قوله** غير اللغز عباة السكاكي بان ذكر الشينر مكان الجملين وعرف التلور بدل تصور متكررا ياتي من غير امثا الذي هو هذا الشرح ايضا **قوله** على ما يستلزم به باب التشبيه لا يجوز ان التبع في الحذف التماثل والتشبيه لجزء المشاكلة به وصف خاصه وراكه الخيفة **قوله** من العلة والمعلول اي من صفة المفعول من او الفاعل لا من مع جففة الوصفين **قوله** الثلاثة من فرع واحد ففكر الى ان ذلك الثلاثة متصفة بما اشرا او ما يشابه ولواد علم **قوله** يتعافيا علم محروا واحد وهو جدي بغير الخ النسخ فيه اخ سورينهما غاية الكلام على ما في المحصول ايضا وهو انباء علم نقل في شرح الفا صرح الشيخ باعتباره ايضا في التصادم **قوله** لا سيما الجامع الحي الى لا يقتضيه على العادة ولا في حسب (الاسباب المحتاجة الكثير من التبع مع انما لا تخرج تحت الحصر **قوله** لان مع ان ابراهيم العجل الخ في محل قوله ولا واول ان يقال المراد بعقل (احتياج الاحتياج الكامل فانه يمكن نزوع الفصل والروط **قوله** فيكم انه ليس المراد وذا المراد ظهور من تفسير المصنف اسم الجامع **قوله** بل جميع ذلك المعاني معقولة اعلم انه انما حكم بكون التماثل انما اعاد عاليا والتضاد ولهما مع كونها معقولة لان التماثل في نفسه طم لجميع بلا احتيال فاذا التقت العقل ووجد الجميع فيهم خلاص المضاد فانه في نفسه غير صالح لولا الاحتياج الى احتيال منسب الى الوجود الذي من شأنه الجملة وينبغي ان يكون الوجود على ما ذكره المحاكات مسلطان القوي الحسية انما هو محل ما في صير الله للتفسير ادراك الحسيات بل في العقلية

صحة كان هو يستغف
 ورسو

المتفرقة من الحسرات بل في المعقولات الصرفة اما ان المعاني الجزئية القائمة
 بالحسرات خاصة له في الظاهر الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خرافة
 الصور او بالاول الخيال الثاني اما ان يكون بمراسلة امرين بسبب الجمع ونقضا
 بحسب نفس الامر بل احتياجا لحد الفعلي والما بعد الوهمي **قوله** وان اراد ان يه
 تضاد ينبغي ان يعلم ان التناقض المطابق الى الجزئي ليس جزئي كما ذكرنا ان امكن
 زيد كلي وان كان نقرا لا يمكن جزئي يان انما ثبت له التناقض ليس له بعضا
 بل بالحسوس اذ التناقض في العلة والمعلولية وتحررها بخلاف ما ثبت له
 التناقض قاطن **قوله** ومن عشت الادل ملحق الكل ان النسبة بين المستوفى
 تفقد على ثلاثة اوجه الاول ان يراد خبره من الخصوصية كما في قوله زيد مطلق
 على ان يتردد انه مجرد اما اقتسابه بالمجرد او دوام او ثبوت او استمرار خبره
 الثاني ان يفرض خصوصية بل لا يجب حينئذ رعاية التناصب اذ ربما لا يتغير
 الثالث ان تفقد النسبة في خبر اي خصوصية مما هنا يجب رعاية
 في التناصب كذا يستفاد من شرح المبتاح التشرعي **قوله** فاعلم انه لا يتغير
 فيه حيث لا يه في المثال الاول فريضا للتجود لا محالة وان فرضت في التفرقة
 للثبوت والجواب ان المراد التفرقة في القول والارادة لا مجرد دالة اللفظ
 وربما يكون فله مجرد نسبة المستوفى الى المستوفى فيتردد الجملة معلية
 او اسمية مجتنب في رعاية الخاصة ليكون حسنا ان اللفظ انما يتردد
 بل يتردد في حوال البلاغة فكيف يستفاد من شرح المبتاح للتفسير فسر
قوله لما في التسمية فلو ان انا طر او اكل انما انما **قوله** ولا جملة
 خالية لا جارية يقترب بها في بعض الاخبار لان المستوفى قريب من المستوفى
 اليه مع انه في كل ما استوفى من اللفظ ان يتغير فمجرد ان المتعارف ثبت
 لا يخلو اعرض صاحب الحال فلا يكتفي بالواو **قوله** حلت في حشيت الى المعين
 خفت ان يثبت في اعداد اخبارهم وان يقتصر الى حيث منهم وانهم
 ما الكا وهو اسم وحال واسم جرم **قوله** وما مشكال المذكور وادعاه اوجب عنه
 بان

وان ارادوا

او على الاحتمال وان الخصوصية
 ان الخوت حيث رعاية المناسبة
 لان تركها يعم خطاب المراد وان
 اختلفت في غير تلك المناسبة لان
 رعاية تفرق خطاب المراد عنها
 الوجه تحت صورته ان يتفرقا في
 من حيث شيئا ليس جملة انه

لشأن

بان الخلاء صرحا بل ما بعد حتى يستغلب بالنظر الى ما قبله وان كان ما ضياء
 نظر الى زمان التكلم فيجوز ان يعتبر الماضوية والحالية والاستقبلية في
 بطلان التبعات فيرد ابا لقياس الى العامل المتيقن بالان الى زمان التكلم ماذا
 قلت جاني زيد ركب جميعه كون الركوب ما ضياء بالنسبة الى المعين وبقلة
 المفارقة واذا دخلت عليه فخره من زمان المعين وتغير المفارقة اخبر
 بالمر لا اعتبار ليس بلان في حقي فانه يجوز فيما بعده الاستقبال فخر الى زمان
 التكلم ايضا على فيا صر كلفة ان في كل من الماضى والمضارع التي الحال لا يمتثل غير المفعول
 المقصود فلما تكون كلمة في المفضية للحالة لا محالة لا محالة بالنظر الى
 زمان التكلم لا العامل ومما اذ ان الحال يتغير عا يحتاج الى امر اللفظ اعتبار
 زمان العالم من التجوز التكلم مع ان كلمة في لا تقبل التقريب دون المفارقة
قوله المشهور ان دخولها في من الغريب ما ذكره الترمذي في باب المعزة
 مع التوق من العاقل في قوله طي الله عليه وسلم من استمع الى حديث قوم وهم له
 كاهن في الخ والى سرع كينونة ما حلا عنه فخر **قوله** فيضيق الله
 المضيق بليس التناقض اسم مكان من الضيق اي الضيق **قوله** في ترمي الخ على
 على قوله ان يقول والحاط ان لم يعتبر الاستيناف في اعادة الاسم الصريح كما
 في قوله مع اعتبار في مثل جاني زيد وعمر يسر امامه مع ان اعتبار الاستيناف
 في لان جعل هو وجوب الواو في هذا المثال بغير ايراد في شعره خبر الواو
 الى لان في شعره المتز من جملات **قوله** وان جعل خبره على كنهه الخ اعلم
 انه ذكر صورته العبداء ان تره الواو قليل في الجملة (اسمية الحالة التي
 في ما غير جار ومجرور **قوله** مع البازي مستكن الياء **قوله** وخيسر الترمي الخ
 في انما في المعنى انه ذكر السير في ترمي في تفسيره فقل ان الحقوا ما
 في التفسير صورته (اية انما خبره) اما مستعمل دخول الواو على الجملة الخا
 في التعليل على الفعل **قوله** والمثل المشبه المثل انزل **قوله** فودت
 ابي اي فقلت الجمل المصروف من العرفين **قوله** وهي معرفة وتبصيل



ليس على الامانة فطعا انما الى الكلمة فخر
 الى في قوله تعلق اصبحنا بعض لبعض فخر
 وفخره التي خبر ما جار ومجرور كما في قوله
 تقدم الخبر وتاخره شجنا الغنيم اخبر
 (اما طر ما في كشجه الترمذي وقوله عليه
 المعنى مراجعته في بحث الاشياء المحتاجة الى
 رايه فخر شيئا يسر

المعراج السيد
٢

۱۲۱۲

3
الحقير

ای لایق بی اعتماد
الشکره فالحیراء

[illegible]

بمقامي الخاضع فرسو

يحتلته محور الصورة الحسية
وهي أكبر من المتطابقين للابعد
عما التوركة من الجسم ويؤدي النظر
حليتها على صور مع

صحة مصدر لاج اي كنه مخدور الكفور عنفود او ازال الثريا او خبر متواخرون
وكما ترى في الترجيح حاله غير الخبر وعلى الجملة حاط الكل ان مشابهة الثريا بالفتور
على تقرير الحالة المروية وباعتبارها لا تناسب بقدر الامر كذا كبا ومما ثبت
المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا **قوله** وفروسلت اي اخرجت عن الغم بكسر
العين خلاف السيف **قوله** وترسب هو المناسبت للمقال لا كنه وقع به كثير من
المنع على ما يترشح المحتاج بحله فدرس سر وترسوا من رسي افراهم في الحرف
اذا ثبت **قوله** توافعا لم يجد في كتب اللغة جملها غير ال التوافق لا كنه قيل
لا على صراحتهم بل لا بل لا على ما سيجي به تفصيل التشبيه باعتبار
الظرف **قوله** يقع عليها الحركة المتبادر منه ان المعينات صحة الحركة وليس لها
كنازتها يعم تقرير المنطق لوجه الشبه بمحمل الرفع على وجود الحركة فيها
وجود الخبر مع الكل **قوله** واخرج عيانا اسرار البلاغة وادراكها في النسا
ان يقال في التشبيه في المعية والكلام في عبارة المنطق ان يحسب وجه التشبيه
قوله في كنه الاشكال المشهور في اللغة انه العلوم ومما ليس يرد بل المراد المر
تفسير على ما في الفتح **قوله** والمعنى كنه اي اطل المعنى على تقرير اي الراي بقرينة
المقال ويمكن ان يكون زفيل دار **قوله** في كل حال ان جيتز هو انما تناسب لما
سبوا من اخطا له الحركات مع ان المعنى في الانفعال والافتتاح يتحمل معنى الى
اليمين وبذلك الى الشمال والمجموع الى العلوي والاول الى السفلي **قوله** وكذا
في جانب الشبه لا كنه عدم الحمل على وجه المسألة او المبالغة نكر الى
عدم العمل **قوله** في الباء هنا ان يكون الباء بمعنى على ما جوزه طاحه الفتي
قوله حتى لو جوب ذكر المعقولات في التشبيه من التشبيهات المجردة مقصود بها
لا اعادة ملحوظة فلو استعملت لا كنه جمعت في اللغة اشار الى
اجتماعها في الشبوت واما التشبيه المركب فالمقصود منه المعية الاجتماعية
الحاطة من الجميع وليس مني من اجزاء ملحوظة يقصدها قصد بل تبعها واجالا
وليس بعد الخوف والابادة لعدم العنصر وان رجعت الى الالة تامل **قوله** من
التقاء



التقاء والمراد به ما يتناول التوافق ايضا **قوله** ثم ينزل الكلمة ثم للتراجيح في الر
تية يجب لاختيار وتزيل التقاد منزلة التناسب تحقيق وجه الشبه واما
ذكر استرالم الضويز فتوحية لقواله وتفسيره لالة على ان اخذ وجه الشبه من
التقاء ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يرد بالشبه المشا
بهة لوجه الشبه يعني يتفرع بواسطة التقاد والمثابرة بل العلم به
يقع التناسب الضويز في جملة العرف فيل التناسب ولما شرنا الواقع او عا
لفقوا على او تعلم **قوله** فسل الغيبة على صحة المجموع ومعناه اداب من ضر
السل والنظام اسم اي انسر **قوله** والجميل من سعيه على كابل ذكره المقومة حصل
عليه يعني باق في ما فميروي والكلام هو ان قوله على كابل الحرف لغو وسعيه يعني
الجميل سعيه وقيل حصل من غير ما ليعال المناقصة والحرف خبر **قوله** فزيادة الى
التقرير والقوية اجروا في التشبيه بموا الامر الى التفسير شريفة الميل اليه
اجروا اجزا باعادة زيادة التقرير من التشبيه لغو وليس الباء بمعنى العام
اي الزيادة كما توهم **قوله** والمازور ردية الما زور بكمس الزاء المعجمة وفيل اليع
عرب لازورر بالزاي القليلة وهي محرم **قوله** والشفايز الخبر كان الشارح
فلما هو اليرافيت على شفايز النعمان كما يناسب ذكر النعيج مع لا كنه قوله
يزالوا من بابي عنه وكذا عرمله على حقيقة اليرافيت الحرف **قوله** في تامل
المازور ردية حال كونهما جوف فامات ضعفت بسبب حمل الما زور ردية حيث لا
يستطيع حملها او ضعف ملتبسة بها **قوله** او ابل النار اي النار المتطعة بها
لحوت الذي يحرب الى الزرقة لا الشفلة المرتفعة **قوله** كان غرنة اظافة الغرة
الى البياض اي بياض الصباغ مضافة العفة الى الموصوف لا كنه الوصف للمبالغة
على حقيقة حمل عدو جازد البياض شبه بالوجه **قوله** للقومة وليت زيادة لا
السلور الكركية اللغة استعمالا ما سبال لازما ولا طرية الباء عدم الزيادة
المراد بها (الاساس استعماله معويا حيث قال جاسيلة من عجرة اي صبيقتها
بالمنااسبة كوز الباء زيادة **قوله** باعتبار الفرق اي ايراد تغييرا او زكيا



وعلم صواب وجه الترميم الجميل على
خلاف (الاطراف) الحرف مع المرجح
للاطل وهو ان لا يشترط لزوم
العقل وليتأمل شغنا يسرم

والاجفولة كرماء اما حسيان او عقليان ايضا تنقسم للتشبيه باعتبار الكرمين
قوله البرزخين المركب الخ اذ يلتبس التفسير بالتركيب جاز كان هذا امرا واحدا
 لا طريقا فصور المشبه او المشبه وكان معاويا وتمت وتعالاه به (ما عتبار كان
 مورد افعوا والامر كبا **قوله** وهو العربي العربي بفتح الراء وبالكر التل والجم
 الذي على ما فهم من ترتيب اللغات والاسماء **قوله** وايضا ان تعود الخ ينبغي ان يعلم ان
 التشبيه في تلك الصور متعدد لا كونه جملة واحدة كما ارادة والقول بامر واحد
 كما في المثال المعروف هنا **قوله** اي اللب والراجة والمشمع الراجة الزاوية للنساء
 والمشمع به راجحة المسلم على حزب المقاطب او فسر المسلم بهه بالفة حيث جعل
 الراجة ذات راجحة كالمسلم **قوله** كما يسمي عن لفظ الخ فتر في يكسب بعضه بعض
قوله او بردي بفتح الراء **قوله** ارا فاج بفتح الهمزة جمع (ما نحو ان بضم الهمزة **قوله**
 منزع من متعدد لا يجر انما تنزع من المتعدد لا يفتق كون التقود في كرم التشبه
 غاية الامور المتعدد يكون جزء المتزعم منه لا المتزعم فانه الهيئة الخاطئة
 من اجتماع اجزاء المتزعم منه فلا يرد عليه شيء به تمثيل التشبيه التمثيل بالشيء
 الذي كرمه بغير كرمين مع ان التقود لا يوجب التركيب فمع الاستعارة التمثيلية
 ما يكون كرمه بغير كرمين لا كرم الكاسر المتماثلة بغيره (ما متعارة والتمثيل ايراد
 الكرمين وتزكيبهما فاجم **قوله** جز الجمل ما هو ليس به المتزعم لفة ما هو بيلين
 حزب المتوصل مع بعض الطة او الموضوع حزب الباعلة من الصفة الخار على
 ترص له فكما ذكره بيان لحاظ المعنى لا تقرير الاعراب **قوله** او بجر الوجه ينبغي ان
 يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه فلا يرد ان التقسيم (ما في التشبيه
 بالوجه **قوله** لتصور وجهه فيه بحيث لا يكون تصور الوجه به تقسيم لا يستلزم تصور
 الانتقال من المشبه الى المشبه به وتصور الوجه بحيث الشئ للكرمين ان استلزم
 به لا كرم لا يستلزم كرمنا جليا ويكنز ان يقال هذا التعليل على وجه التغيير اي
 التشبيه المتقول لا يقع (ما انتقال من المشبه الى المشبه به بشر ان يكون الانتقال
 بغير الوجه وانما يمكن ان كذا المراد ان الوجه الكاسر ككاسر الشئ ايضا **قوله**
 بلان

ش
العابد

بان الجملة (سبوا الى النفس الخ) انه يجب بالنظر الى المعطى الخ ذا المر الجمل جزء
 منه تامل **قوله** مع غلبة حلقه الخ فيه فرع مطادة لا ان الغلبة هو انتقال من
 المشبه الى المشبه به فجعل الغلبة علة للتصور الخ هو علة الانتقال من المشبه
 الى المشبه به مطادة وحينئذ والجواب ان حضور الكرمين (ما ريان السابقة به
 مستلزما للانتقال من المشبه الى المشبه به عن التشبيه جاز فيل ولا حاجة
 الى اسئلة كحضور الوجه حينئذ قلنا لا يحطل مجرد الانتقال المذكور بل هو كحضور
 المتشابهة ولا ينفك ان الوجه الخ هو وجه مشترك اذا كان فليل التبعيل فرب
 الحضور وكثير حضور الكرمين فانظر حضور المتشابهة ايضا والمراد غلبة
 حلقه المشبه به حلقه فانه يملزم حلقه ومع وجه المشبه **قوله** كتشبيه
 الحية الصغيرة بفتح الخيم بالعارسية سبوي فتر فيه بانه لا يماثلية
 بينهما والحجاب ان الكلاية الكوز المعمول به العرب لا العلم بغير ان الكاسر
 كرم الكرم اكثر تكرار على الحسن من المرواة المجلدة يجعل الاول غالب الحضور
 مع المشبه والثاني غالب الحلقه مخلصا حكم والجواب ان الغالب عن العرب
 من الما به (ما نانا المعمول من الحطب والجمل **قوله** او تصور لا يجر انه يمكن ان
 يجمع كرم الوجه جليا لا تفصيل فيه اصلا وكون المشبه به فانه الحضور فلا يجر
 ادخاله في المتقول ولا العيود على الترتيب ويكنز ان يقال هو انما انتقال على تصور
 الوجه والبعو على عكس ذلك وهو كرم الوجه جليا سبب الترتيب للحضور الوجه
 بالنسبة ادخاله في البعوى اي برة قيمة بضم الراء اسم امرأة فعمل الرماح
قوله سنان السنان بالعارسية شير فتره **قوله** سنان السنان
 والاهب انتزاع كرمه بمرامشة بامش **قوله** ونعا اي لانتال فاعتبر
 وجود الشكل وعدم (ما نقل **قوله** والتشبيه البليغ الخ اي المناسب لحال
 عند الحاجة لمع عدم الرد وز المتقول فلا يرد ان البلاغة متطابقة الكلام
 لفتى الحال جاز ان يقتضي الحال التشبيه المتقول الصريح السامع **قوله**
 بغير كرمه الفرضية انه ذكر في (ما راجت الحضور من الما ل ان حصوله فتم غير

اي وهو المراد بقلية
 حضور المشبه به فتر
 م
 لعله يجرده اي حضور الكرمين
 به الاوضة السابقة فتر
 لعله م
 اكثر

مشي

مترتبة الفرو يمكن دمجها بذكرها في حاشية المصنف **قوله** يجعل غريباً وخيراً
 فإن قيل (ما يتناول من كونه الوجه والقرابة فلهما وجه وليس التفرقة بينهما التشبيه فيجعل
 الوجه غير كونه فلهما كونه الوجه من جهة (ما سبب المقضية للاتباع فيجعل
 المختلف لما منع كونه التفرقة على وجه يجعل التشبيه فيجعل التفرقة
 يخرج عن كونه التفرقة العامة وقد يعرض ما منع عما يتناول من كونه التفرقة
 ضم ما يجعله **قوله** فيجعل الوجه أي الملتبس بوجه **قوله** مؤلفاً حالاً أن مثل
 المجموع يعني قائل المجموع **قوله** وهي تفرقة أي الجبال القديرة التي تفرق
 السحاب **قوله** وبما أنه المجرى بكسر اللام اشتراكاً بين المجرى والشيء
 يستعار أن يعلل الكلام ورويه **قوله** والمثبه به مذكور فلهما وجه حيث أنه
 يجوز تركه كما في قوله وهو جواب في نفسه لا أسوة كذا ذكره في شرح المفتاح **قوله**
 بل يجوز تركه كليب كما يقال في الجماعة **قوله** جواب من يقول أي شيء يشابه زيد
 لا أسوة فلهما جواب في شرح المفتاح بأن ذلك ليس من تشبيهات التبعيض **قوله** لا
 اختلاف المراتب التي لا يفرق كل الجوانب فيقال حاز (اختلاف باعتبار اختلاف
 الوجه أيضاً بأن يقال زيد كذا أسوة في التفرقة أو الشجاعة **قوله** بأنه أن ذكر
 الجميع ينبغي أن يجعل على ذكر الجميع لفظاً أو تفرقة باعتبار رتبة (اختلاف مراتب
 فيدخل فيه ما ذكر الوجه والامادة دوراً المشبه قبل أن الكلام حسب التفرقة
 بل هو ذكر المشبه الذي هو المتبوع أنه يعني معلوله وأثره على قول من جعل عاملاً في
 المتبوع **قوله** والماحظ في قولنا لا يفرق جميع ما سبب من ذكر الجميع وحرف التفرقة
 الوجه والامادة مع حرف المشبه بلفظ لا يفرق من المجموع وأن تحذف عدم الوجه
 والامادة مع أنه ليس بواحد من الماسحين من قولنا كذا أسوة في الجماعة
 فلما المراد بفرقة السابغ والماحظ في حرف الوجه والامادة معاً **قوله**
 مبرح لا استعمال مبرحاً وضع له كذا هو قول على أنه مشترك في الجواز استعماله في
 الموضوع له أو لا ليس كذا الوجه في أن يجعل على التفرقة حسب جهة استعمال
 أو على الإجماع **قوله** حاشية المصنف لا يشترط **قوله** والياء فيه إذا
 صواب

أي المشبه به فلا يكون
 مذكوراً على ما تقدم استقر

الحاشية والمجاز

صواب على الثاني كذا هو ما على الأول باعتبار أن يجعل صواباً في الاستناد المتناهي
 بفعل مع التناهي **قوله** أي وضعت له في (ما أصله) الخ (قوله) لا يفرق منقولاً
 يكون الواضع للمجاز هو المصنف كذا جعله الشارح في المصنف المزمع الظاهر
 وكذا على تقرر التفرقة في تفرقة الواضع كذا يشعر به تقرر المفتاح والجواب أن
 المراد بوضع كل كلمة أصلها في موضع من مواضع يكون طراداً غنم بنفسه أو يربط
 اليه باعتبار كونه على جميع بقا سلة الوجه أو العلم الضروري في موضع متساو
 به وبما طبعه به في محاورات **قوله** من الغلظة أي الخطأ على سبيل التفصيل بأن
 يزعم أنه على ما نزل الوجه من القوم بلا اعتبار وضع من بعده على وجه التفرقة
قوله أحترق يقول في أصله الخ (قوله) يجوز أن يكون له موضوعاً للغير في
 أصله الخ المتكلمين وفرضاً مستعمل في أحدهما لا في الآخر أنه موضوع له بل في جهة
 العلاقة باللفظ (قوله) يشعر به خفيو المحققين في شرح الكتاب حيث جوزوا
 استعارة العلم المعنى البصري في معنى البصر مع أنه حقيقة معية كاستعارة
 الأساير وما اعتبروا (ما استعارة للبه لفة في أن ذلك هو الأمر المعقول المنزلة
 المسوسر في اختراجه من ذلك الجواز بل حلة فهو الحاشية فيبلغ فيكون
 أصله الخ المتكلمين كذا لا يخفى قائل **قوله** العلم بالتفرقة كما في التفرقة في الجا
 البصر حيث لا يحتاج إلى أمر بغير التفرقة أو ما كذا المعنى يحتاج إلى الغير لعل
 تأنيته وصلاحيته للمجاز فيغير مضموناً بل يلزم أن يكون الحرف موضوعاً
 لفظاً **قوله** يخرج الجواز من قولنا على (ما أصله) على ذلك فإنه فيكون المعنى المجاز
 لا ما بيننا المرصوع له بل ما يحتاج إلى التفرقة في الفهم والامادة وأن احتج
 اليه (ما أراد) وبما يعلم حال قولنا وعلم جميع أحدهما المعنى الخ **قوله** ولوجه
 أن يختلف الخ استناداً إلى أن يكون له (ما خبر مثلاً) أنه عربي تركياً وهو
 أيضاً **قوله** واستمع أن يجعل اللفظ الخ فيه أن غرضه المجاز لا التفرقة (ما أراد)
 دور العلم **قوله** وفوقنا وله فيه أنه لا يجري في جميع كلمات اللفظ فضلاً عن
 جميع اللفظ **قوله** وكذا التفرقة وهو منقولاً من قوله علم لهما في قولنا الجوا

قوله لا يفرق كذا في بعض النسخ والصواب
 استعارة لا وعياً وتارة في الكرى فيه أن
 غرضه المجاز لا التفرقة مع الامادة علم المر
 صرح له أي همه بل أراد التفرقة أي
 والامادة في ذلك التفرقة في سائر

يقال صار حيويا بالحاء المهملة اي يعمد ويميل عن نظره لنشأته **قوله** مرتجلا ان الخ
 المؤكدر **قوله** كذا الاصول وشرح المطالع ان المرتجل ما نقل من معنى الى معنى اخر بلا مناسبة
 بينهما والمنقول ما نقل بعدا حلتها والمشتق ما وضع ابتداء لمعان بلا ملاهنة لو
 وضع به اخر وفايعلم المرتجل ما يكون وضعه ابتداء من غير مسنود وضعه وجعل يعلم
 المرتجل تحت المشتق **قوله** وعرفي خا ص يتغير نأفله لا كذا فينبغي ان يتغير بغير الشرع
 بغيرية المقابلة **قوله** لا يتغير نأفله لا يخفى ان لا يمكن ان يكون له موضع يتغير
 التماسر جميعا بل يكون عرف كناية عن خصوصية تتغير النافله فيه ايضا وكان نعم ارادوا
 بذا ان لا يتغير النقل للجماعة مملوكة في النجوى والشرع في ما قبل الشرع او غير
 ذال بل جرى النقل بينهم قائل **قوله** ومعلل العقل والحركة العقل لا يقع بغير
 معلل فيقولوا بالكراسم يعني كراسم والشان في اللغة ينقل به القول الى الكلمة المح
 المخصوصة لا شتا عليه فاذا استعمل العقل بالكراسم بجزء معناه اعني الخ
 كان مجازا خويا وليس حقيقة لغوية فيه كما يتراءى من الاستدلال والرواية **قوله**
 ودابة له الاما ريع ينبغي ان يتغير بغير العرس وانما مجاز فيه على ريع المنفعة
 يتطرح **قوله** والمجاز مرسل الى التلو عن فريد التثنية **قوله** في المراءة ان المراءة
 الخ اعلم ان الرواية اسم كاسم الما و ذال العقل والمزود كرم العقل مطلقا
 والكلمة ان لا يفسر المراءة هنا بالمزود لعدم المناسبة بينه وبين الرواية
 لكن طاحبه المنزب والاسماء والعظامة وغيرهم مصرو صا به فالروية الصحيح
 ان المراءة به الاصل كرم للتعلم وطاحم القرية الما ايضا لا كذا اخلاص الرواية
 عليه لشركه كرمية الما و ذال العقل قائل **قوله** وهو سمع غايته التروية ان
 المخصوصة بالتمثيل الاكل اليه مجاز عن مسبب اعني اخذ ما ذكر الا ان جند التفر
 لرا انما راعى السبب غير متغير وترا التفر في لفره ان الروية المسببة فانه لا يما
 برة به ذكر **قوله** فان قيل قد ذكرنا الحاجة الى السؤال والجواب بعد ما قررنا
 المعرفة ان اللزوم ولولا اعتماد المتألم بغيره او غيره كاي **قوله** ما للعلم الواحد
 بالنسبة الخ فيه بحث لان المعنى المملو عليه يعني المستعمل فيه به الاستدلال
 شعبة

خ
 وما سطر

شعبة (الاضمن و) المجاز مملو للشعبة و ذال المملو ليس مشبها بالمشتق ان
 يلفظ على شعبة (الاضمن بمعنى انه واقع عليه لا يعني انه مستعمل فيه) والحق
 في المعين نفع لواعية المقابلة لعلاقة المجاز لفتح الكلام **قوله** والمشتق منها
 فيه ان اللفظ لا يجب ان يكون مستعملا بصورة وعية محكية على منسوب الضم
 ويخبر جملاب التخييلية **قوله** مثالي السلاح من شدة الرجل على ما لم يسع فاعلمه
 اذا كثرته شدة كنهه وواظرا بما به اي كذا جوي فيقلت الياء اي اللام فيقول شالي
 السلاح اي الفاعل فيتموز الياء فيقال شالما (السلاح **قوله** فز فيه كثير ان فز
 ب و رمى الفاء اي بالمعنى الغي كثيرا في الحرب **قوله** فزوب بالهم الكا من ان الياء به
 تسمية اي رمى بقواسم كثره اللام **قوله** يملكون مجازا واستعارة فان قيل لا جابد
 يفسر بالاستعارة قلنا اذا جعل على يدك اسوا اليه جعل استعارة مجازا لا شتا
 كان منزلة حجة على مشابهة زيد بالاسم وان قيل يجب ان يكون اثبات النسبة
 بالاستعارة مسلما معروفا والمقصود اثبات امره اخر قلنا ذال الرجل بالحق لا
 بالاستعارة غير مسلح فانه لا يجري به الاستعارة التخييلية المركبة المصروفة و
 بالاستعارة التبعية مثل نلقت الحال والحال بالحقه فيجوز ان لا يكون التشبيه
 مسلما به اما طوية به المعرد ايضا والعز غير تامة غاية (فامر الشروع به ذال
 لان الكلام في الوجوه **قوله** ويدل على ما ذكرنا من قبل الاستعارة اسوة لمعوم التما
 الشجاع بل القات صفة صورية وليس الشجاعة داخلية في المشبه فيجوز ان يعمل
 اسوة المشعل به معناه الخفي في قلنا الى لازمه المشهور اعني الشجاعة قلنا
 انما ان جعل اسوة العالم مستعملا في المشبه قلنا الى انه لو جعل عاملا بما
 اعتبار المعنى الاصل كاي لا يضر ان جعل المعوقات فيرد المشبه به وليس كذا
 والاسم بالمعنى العقلي فيرد المشبه به ذال المشبه به قائل **قوله** نعمة اي خال عن
 الشجاعة بل النعمة منحصة على الجبانة وهي بالعارسة اشترى **قوله**
 ان كية والعلاقة ان القرب يجعل كاي انه خير من الموت **قوله** مجاز لغوي اي غير عقلي
 سراك ان يرميها او شرعيا لغويا **قوله** وفيل انما مجاز عقلي لقول ان حذر المجاز

(التبني)

العقلي على معناه المتعارف محط الخلاف ان الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان
يقع التخييل في الحرب فيكون فيه مجاز لغوي او في الاستناد بالمجاز عقلي وفيه بحث لانه
لا يرد فيه الاستدلال ولا الرد على ما يتحقق وايضا ليس المقصود من المجاز العقلي الى
المستفادة المستفادة بالكلام وحده وانما هو على غير المتعارف لا اعتبار الموضع له
المستفاد اي التصريح العقلي فيقول الخلاف ان جعل اللفظ مجازا لغويا او جعله
حقيقة لغوية لا يكره على التصريح من العقل فيرد عليهم ان لزوم التصريح العقلي يقع
ان يكون في محل الاتفاق بلا نزاع واشتباة وبالجملة لا يكره ان ترد الشبهة وغيره
من حكماء البيان ان اللفظ المجازي يجرى التصريح العقلي بصيرده حقيقته ولا داعي له
تغيير حقيقة لغوية قاطلة **قوله** لان مجرد نقل الاسم فيه مناقضة لانه يجوز ان
يكون في الاستعارة الادعاء والمجرد نقل الاسم ولو الى معنى لوضع اخر جاليز
بان لا وضع في الاستعارة **قوله** من يركب غلظة اللفظ مقصود كلفته شقرا ولا
والغلظة بالكسر **قوله** ازراءه الزر بكسر الزاي كمر بيان جلية جلاله ان الزر
واجب الى الغلظة بتاء هذا الشعار ويحمل الرجوع الى المحبوس **قوله** لما سبوا من ابناء
تفتيح الى قول الاستعارة ما تقتضيه قائل الجبر في المشبه به بلاد خال المشبه به
المشبه به على التام بل ولو سلم بغير الاستعداد من استعارة اسم الجبر في الكلام
انه من اجزاء جنس الحقيقة كسابر الزاوياد الحقيقة ولا كمن يجمع جملة من جنس
الواقع على ادعاء وتاويل الجبر في المتعارف وغير متعارف على ما زعم القس والاشا
ان المقصود في استعارة الفعل حسب الظاهر ان المشبه بغيره الذي لا يتصور يمكن
ادعاء الجبر والتاويلية ايضا بان يدعى ان العلم موضوع باراء ذات له تلك
الصفة المخلوطة مطلقا لا تشخص غائية (الامر ان اسم الجبر له جنسية في الواقع
فيرد على جنسية اخرى من غير خلاف (العلم بانته شتم من غير علم الجبرية والامداد
في الورد ذكر السير وجه انه لا يجوز الاستعارة في العلم انما هو ابا اعتبارا انه
يجب اشتقاق المشبه به بوجه الشبه وهذا هو الاستعداد في العلم لا يرد المعنى الذي
واحدة جبر باراء العلم من وجهه يلقى احوازا من اكره الشبه وجب في المشبه به
جليا

جليا بنفسه او كونه معروفا بوجه المشبه على ما قال في المقام وايضا المتأخر
اختار الاستعداد غير المتأخر لا مطلقا وكثيرا ما لا فادوا الشبهة (استخدام بالا
وهذا الخاصة في الجملة عن غير ما يجمع **قوله** بقلوب قوله تعالى ان لولم يسمع قوله
لا يمان كان احسن **قوله** لولا ان الله اذا المتعارف المتعارف بالسيب لكانت **قوله**
على اورد سر اخوانا اورد (اورد) وجمع فلة اشارة الى ازره وسرافره فليل
لكل شجاعة **قوله** اي انا مله انا فالا فامله دورا طامعه اشارة الى ان انا مله
الطاعة السهلة من غير كلفة فيه سائلة في شجاعة المهور **قوله** استعار
الخير ان للعدو والصواب للفرعاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الركاب كما يشعر
به امر الحوش **قوله** لم يرد الجملة متعلو باستعارة **قوله** من تغرر في غير هذا العن
المعنى ان العدو المشهور عن الفروما لا كثر الدليل على ان العدو ليس يتعلم ولذا اختار
لفظ المتأخر (اختلاف بالسرقة والقفص في الزاينات ايضا اشارة الى ذلك
من سر سره في بحث الكون من شرح المقاص **قوله** من يرمي سم الغروب يفتح الرء لا
لانه فيمكن لفروقة الشعر كما يجمع من الصالح **قوله** ومواز كج الرجل على
الاستعداد لخم رجع محصور لان الهيئة لا تفصل الهيئة **قوله** بالصراف
الاحاديث ان جنونا وكجرا ان يراى بها كرامها اذ يقال صر من الصراف العرب اي
المرام **قوله** وقادوا الحصا الرافوا بالخم يعني الدفينة **قوله** ان يفرقه فقل واشتعل
المراسر شيئا لا يخفى انه استنوب الالة الفعل الفاعل بالمال الى الشعر الى المحل
المراسر لا تستغزو الحال ويشوعه في المحل والتشبه بالالة يفي ان يكون هذا
السياق للمحال اعني المضي لانه استنوب محلا الى المحل اي ابا بالمال والبالا ليست
للقدرية يعني اذ صاب جاتته ليسر فعل المضي وانما هو فعل الله تعالى جاليا له
الامانة او يعني به لان الكلام على القلب جاتته سالت المضي بها بالي **قوله**
على القلب الحلي يفتح الحاء وسكون اللام بالبارسية سرانه وجمعه الحلي
في الحاء وتشديد اليا هو القلب فيبيلة جرمون **قوله** فار الساموي اي هو شخص
سباي عمود موسى عليه السلام حليما على شكل العجل مزعم انه انالة **قوله**

انما كان يفتح الرء لان مغلوط
يسكن في العيز ليس كمال العرب
وانما الرء فيه مغلوط يفتح ما كثر
محوت وزيفت كذا يجمع من
الصالح

وهو موضع العلم فله المناسبة فله بدل فله **قوله** وهما حسيان انما خير
 بان الضوء ليس حسي الا ان يقال حسية مثله فلما ان الحاصل بالمصدر حسي
قوله مسترها بالقوة فها مبني على جعل الكلمة وجودية **قوله** جميعه اشكال بان
 ان يمكن ان يحجب عنه بان التفتار عبارة عن جميع المدة المعلومه فالواقع هو
 عقيب المدة جميعه التفتار الكمال **قوله** واذ الدعا راجع اوله غيرنا البانها
 والحرمه بانها استعمل على وجه انها تراكب غيرنا البان (رايل والحرمه وانها
 تنفع بها جاز عفا وشرا يقال غيرته كذا وكذا ورقيقة بفتح الواو اسماء
قوله وتلك مشكاة الخ واوله وغيرها الداشون ان اجمعها في المشكاة بمعنى المشكاة
قوله وافهم فيهم كذا وتعليقه لا يقتضيه **قوله** والمستعار له التليخ فيه
 ان التليخ لا يقتضيه بالباء اصلها من سب ان المستعار له العرويض الخ و
 والبال كل ك يستعمل قوله والمعنى ان الامور الخ في ما في قوله بما تقوم مصروية او
 صولة والعلم في محذور اي بما تقوم من المزايع وينبغي ان يعلم ان المقصود بها
 لما في كبريقه العنوز واما بالوضع بمعنى الشروا لكسر المتعدي بنفسه على ما
 كتب اللغة **قوله** كذا في الاعلى المستفردة الخ واما الحقة فله الاعلى باسماء
 الاجناس ودون المشتقات لان تلك (ا) واطب ظاهرة كذا في اسماء الاجناس
 لاد اخله كذا في المشتقات **قوله** واما يعلم للوصية الخ انت خير بان الجاز
 المرسل لا يتحقق اذ ان تلك المعنى الحقيقي بالسر وميته فلا خير في الدايضا
 في المشتقات المتعارف فيقولون الدعا الغوم **قوله** براسية دخول الزمان فيه
 ان التغير عن المانع بالمستقبل وحكمه يعبر عن ان الاستعارة **قوله** كذا ذكر
 فيه ان هذا الاستدلال بعيد ان لا يقتصر التثنية اصلها (ا) واما المشتقات
 والحروف بل يقتضي بالتثنية في المطاد والمشتقات لا كتم اعتبار التثنية
 والاستعارة ثبوت الحروف على وجه السراية من المشتقات **قوله** بعد استفا
 منه فيه انشا الى منع (ا) استفا منه من جبر احدها ان كذا من الحركة والانا
 يقع من هو ما مثل حركة سرية وزمان كويل مع انه ليس حقيقة وذال المعنى
 الى

الى ما حلت به
 يتم ما عثر في

الخ ذلك (الشخ متابقة للعلامة وكثير من شارحي المباح فمع على ان يقصر
 الحقايق بوجه تليد عليه الروايات ان الموعى هو ان الفعل والحرف لا يقع
 مشبهما والعلم حقيقة استماع ان يصير مشبهما واجب بان اقتضاء التثنية
 مركز المشبه من هو ما وعلموا عليه ميتلزم اقتضاء كون المشبه من هو ما
 وعلموا عليه (قوله) لا يلحق انه لا يلتفت الزمان فلهما وقصيرا الى ان تطاب المشبه
 به بوجه (الشخ) كذا يلحق للمفصّل فلما يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلا
 للمعوية طحا للملك عليه تامل **قوله** غير مستقيم على مذهب المتكلمين ان هذا
 سلم خيره لا كنه لم يورع (ا) استعارة التثنية في الكلام والواو ولفظه بل انه
 يقرر التثنية من العزارة والواو في فيستعار اللام الموضوعه لترتبة العلة
 لاجل ترتيب غير العلة فيذكر غير المستعار منه دون المستعار له **قوله** يلزم
 المستعار منه والمستعار له المراد ما هو راجع حسب الدعوى والمعنى ان ذكر امر يلزم
 امر ما يعرف (ا) استعارة وفرضتها **قوله** ساء عما في الفحلا الخ يعني بانهم قد
 خاؤوا من التبع الى الفحلا فيكون ظاهرا حال لا باعتبار التسعة في الزمان
 التبع او الحال مفردة واما اذا كان التبع من مراتب الفحلا فالحال سرية **قوله** بل
 الفحلا بالفتح على ما جمع من الفحلا **قوله** اذا تبع الا ان المذهب من راجح المطادر
 ان الفحلا محمول على الفحلا يجوز **قوله** والثالث مرسحة الترشيع ترقية الولد
 بالبن فليما فليما حتى يفوي على المص ويقال انما ترقية للوزارة ترى او من
قوله سفا ترشيع بالنسبة الى قوله له لمرور من يقرب لانه لا يقتصر باله
 مستعار له على ما سبقت معناه في (ا) استعارة ودون الفحلا لم تقبل الا ان مراد
 انه ليس مرعاة جنسه ومثاله التثنية والما يفوي بوجه يفوي او مراد لا يقتصر
 ايضا الزمان وينبغي ان يعلم ان لم يفعل للبالغة في النفي لا النفي اليك لفة وليس
 في قوله نقل وما ربه بل للغير **قوله** ومنه بالتوكيد في النسخ المالحمة
 فيلحقه فوسر من اي مبنى الترشيع واما ثانيا في الضمير وعلم ما في اكثر نسخ
 المطر بالمرجع الى الاستعارة لا كنه فوسر من منبها على تنامي التثنية

فعل

يرفع التكرار مع ان السور ما، **قول** حتى لفر بالمال وصيغة الماخ في صور الرواية
 والمال لما يتولد على ما يرفع من شروح المقتض لا يكون دخول تلك المال على الماخ
 المنصرف بدور فخر ما لا يجوز، الجمهور ويمكن ان يجعل المال بجواب المحرر مع
قول مع محله اي محله (ما طرأ على معنى البناء على العبر ذكروا ما يخص
 وذا الذي هو صورة التشبيه بخلاف الاستعارة جاز المراد من اللفظ المستعار
 (ما طرأ اي المشبه فلما المستعار صورة) (ما استعاره اللفظ المغير بالخاصة
 مع ادعاء ان لها طرأ اي المشبه غير المشبه به فلا بد عليه ان يبين ما سبقت
 انه يبين على علم الغور ما يبين على علم الملق **قول** وفروغ به بقوله استعارة
 العجم الخ فيه انه يبين ما سبقت من ان لم يقصود تمام التشبيه وانك والما
 كالتشبيه والنهي عنه جملة اللفظ الا ان يقال ان التماسي في نفس الترخيص الذي
 مع بعدتم (ما استعاره او التشبيه **قول** واما الجواز المركب الخ اقول لا يخفى
 ان المعينة التركيبية مرفوعة للافياع او لا ترفع او الرفع او الدواضع
 ولا جازية في تشبيه به. منها وذا المراد المقصود من قولنا ان اراها مثلا تشبيه
 التردد المعنى بالتردد الحسي بل تشبيه المعينة الحاطة لاحد المتروكين
 بالآخر **قول** فيقدم وحدا الخ المراد بالمراد هنا الخسوة يعني تخسوا خلو
 الى فدام وخلوة الى خلب لا ان الفواع بالتكرار في موضع (ما اول الخلب بالبناء
 الى موضع عند الخسوة (ما اول لان ذلك الحالة المتردد جامع **قول** لا تغير ما نال
 اي حيث التكرار الثاني ولما جواد والفتنية والجمع على ما رفع من شروح المقتض
قول لان الاستعارة الخ وايضا المثل على ما عينا استعماله جاز غير كقولنا
 المتراول يمين جلا يمين مثلا **قول** باللفظ صيغت البز الخ ذكر في الصحاح
 المثل بدور الباء وجعل اللفظ منصوبا على الترفية وقال (ما طرأ خرب
 به امارة الخ تحت جمل موصوفه كبره بطلقها فتر وجهها جمل اخره
 عسر وبقية الى زوجها الا اول تلكه شيئا فقال الزوج ذاك المثل **قول** امر
 مختص الخ (ما اختطه بالماطية الى المشبه **قول** اليعت بالعباء يعني وجدت
 قول

٢١

قول المحررة المحررة بالتحريم التي ينفع الواحدة خربة **قول** معادة هي معنى التفر
 يز **قول** ولا يفيها اي رجة وشقة بمعنى اقيت على فلان اذا رجة **قول** به
 فواما الى فواع التوالفة فيه محل منافسة لان التوالفة فيه متطورة بلما استاز
 نعم (ما نسق المتكلم لا يمكن ان يكون بدور التماسي **قول** امر عكن الخطاب
 للزوجات الخ فوات به مرفوعة الموت **قول** كما مرشان الثانية اي شبه الكمال با
 الثانية به لها استعار الى المقلود بلما تخرج **قول** واخص بالحكم لا يقال اعتبار
 القلب لازم لانه ذكر في كتب اللغة يقال افسر عن (ما مراد) امتنع عنه ونحو
 فاد عليه ما نافع لذكر طابع (ما سمر من الجواز افسر المراد امتنع مع
 ان لا يستأه المذكر الى البا كل بدور اعتبار القلب اشعار الى ان شغله به
 على اختيار **قول** في النص على صف الخ النصي بالكسر مقصور مصدر بمعنى الميل
 المذكر (ما كن) انبأ ان تجل هنا على الحالة التي للماض عن الميل الى القوا
 به الشبه (ما استقال التماسي) بقوا فعلا كما يجانب المشبه به ارجحات الخ
 المسير ويمكن ان يجل على ما يجل الى الميم ورتكبه من الجرام والشعرات **قول**
 وقيل الخ جعل المصنف المصبي على فذا تعني اخرى كونه صبيبا وجز محله به
 الخ من جمعي (ما استعارة على مقف واحد **قول** تتأخذ الخ جمع **قول** بمنزلة قولنا
 يا اهل مكة وفيه كذا لا يعني **قول** ويكر الجواب باز السكا الخ العوز من
 من الجواب وينما استأه اليه بقوله اللهم الا ان يفلو الخ ان المحمودة به هذا
 ملل الرضع وذيع ان كل مصلفه على غير الرضع بالتحقيق وفيما اشار اليه
 الرضع بالتحقيق وذيع ان تجل ذلك مستأه لا الرضع بالتأويل ايضا **قول** وفيه
 للميم نظيره الفكر اما (ما اول) فخاصر واما الثاني فغير ان الرضع الغربة
 التماسي معدود غير التماسي من الموارد الخربة لا يتر طابع التفرقة ونحنا
قول الراجع الى معنى الكلمة اختز به عن الجواز الراجع الى حكم الكلمة
 وهو الاعراب خرفه فعلى واسئل الغربة حيث اعرب الغربة بالطلب الخ نص
 على المطاب المحرر اي (ما اصل) اختز بالمتنصر للعباءة عن الكلمة المرفوعة



لحقيقة من الحقايق موضع غير المستعملة في تلك الحقيقة بدور الغير معقولة الزمنية
قوله وصف احد صورته اراد بالوصف الاول اللفظ الواقع على العنونة المشبهة
بها وانما غير عتق به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى
البيان فكانه قال استعارة لفظ العنونة (او اللفظ) في الصورة (التي هي) **قوله** يجب
ان يرد الخ يعني لما لم يدخل المجاز العقلي والراجع الى الحكم المجاز بالمعنى المذكور يجب
ان يتناول الراجع الى المعنى المركب ليصح حكم المجازية اللغوية والعقلية واللفظية
لان المجاز المركب حينئذ يدخل في المجاز الى هو مفسر وفرد خرج عن المجاز المفسر
للفائدة على تقدير تحمله بالمعنى **قوله** مكررة الاعتبارات الكثيرة ان ذلك
باعتبار المواد **قوله** اذ في ملازمة الخ وهو ان كلما من الجمل والوصف قوة بالحق
متعلقة بما لا تخفى حسا وعقلا **قوله** على انهم ان (او اللفظ) المتصلة بما كتب له
الرومية حيث قال صاحب الفتح يقال خيل اليه انه كذا على ما لم يصب باعله
من التخييل والوصف وطاح (الاساس) فالأصل كذا على ما خيلت على ما اراد
فصل وسميت واهت **قوله** نعم يتجه ان يقال الخ انت خير بان محالفة الغرض
باصطلاح بلا منوع غير مستحسنة **قوله** ولما كان هناك ملقنة سواد (او
خمر) ان جعل كلام الملقن متعالك من تلك (الاضطحة) لئلا على استعمال اللفظ
المشبه في المشبه حقيقة **قوله** واختار السكاكي ان جاز خيل جوار العنونة
انما هو في كل منهما تغليل بالاضطحة لا يبرح احد من عملنا فلا يجوز اعتبار
التبعية بمثل العجني لسواد الحال **قوله** لجعل من يثبت الخ لا يبرح فيما اذا
كانت الزينة حالية نعم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكناية في قولنا
انقار النية المشبهة بالنسب **قوله** الا ان هذا لا يبرح (اعتراضه عن السكاكي)
لانه لما جعل اللفظ مستقلا به امر وهو لا يكون مقبلا للسكاكي اعتبارا لعل (او
استعارة التبعية حقيقة ولا مجازا) ودفع (اعتراضه عنه) بانو المكينة لا تستلزم
التخييلية وذا الدلالة اذ لو (امر الى اعتبار) الاستعارة (التبعية) جاز
فلقطة فعل مستعمل في غير الموضوع له باعتبار المشابهة واذ ان ذلك هو المعنى
(المستعمل)

المستعمل فيه امر او شيئا وجو التخييل انما **قوله** وفيه مقرر ان كتب قد مر مره
في ذلك فلو كان فيه مقرر لكان السكاكي قد صرح بان ملقنة هاهنا امر وهو كما قلنا
النية المستعارة للصورة الرومية المشبهة بالانقار الحقيقية ولو كان مجازا
مرسل عن اللفظ لكان امرا عتقا عقليا على ان هذا لا يبرح بجميع الامثلة ولو
سلك يعود لاعتراض (او امر) هو وجود المكينة عتقا بدور التخييلية ويكثر الجواب بان لا
المراد بجمع انكسار (استعارة) بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا ترجع
بدورنا فيما مشاع من كلام (الصحاح) اذ لا نزاع في عموم شيوع مثل انقار النية
الشيعة بالنسب وانما الكلام في اللهجة واما وجود الاستعارة بالكناية بدور
التخييلية فتتابع على ما قرر صاحب الكشاف في قوله تعالى فيقولون نعم الله
واحد المقطع بمثل انت الربيع معطو الخط من قوله ان ضريبة استعارة
بالكناية فيمكن ان تستطوع تخيلية من انقار النية وملقنة الحال فيمكن
استعارة حقيقة على ما ذكرنا في قوله تعالى ما ارسلنا من قبلك الا بالبينات
استعارة من غور الماء (او امر) والماء استعارة بالكناية عن الغراب وفيكون
حقيقة كما انت الربيع الى صفات كلامه (او امر) فيمكن الجواب الجواب
في قوله ولا يبرح يعود لاعتراض الخ لا اعتراض (او امر) لانه قد سبق انه مرجع بان
ملقنت الحال امر وهي باضطره اخر الامر الى اعتبارها استعارة التبعية كما يمكن
في شبه الخ الاول تركه لانه تركه للهجة لا شره الحسن **قوله** وجود العنونة
عن وجه الشبه غير مستعمل **قوله** يعني المرضي الخ حاطة ان المستحب في الناس
والزاد في الدنيا عن الزاد قليل **قوله** في كثير من الجمل من عدد المائة للكثرة
والزينة (استعارة) فلما يكون المشبه اعم محلا من استعارة فمما ملقنت **قوله**
ملقنت انزابة لانتزاع جمع التراب وهو بالعباسية جمع زائد **قوله** غير صفة ولا
سنة لولا الملقنة بها الموصوف لكانا احسن **قوله** كقولنا كناية قولنا
من قولنا وقلنا وحي بدل من بيان عنه وكناية حال عنه **قوله** وهو غير
اللفظ بالمعنى الذي سيجي باعتبارها الوسائل وانت خير بانه يجوز ان

قوله

يعتبر البعد عن الفصح باعتبار ما يختص صفة لمهوب ويكون بهذا الصفة
لازم فيه كقولنا صفة الصفة كناية عن الموهوب **قوله** نوع خفاء وكان في العرب
لنظم اللاحق واللاحق لزامه للاحق عرفنا الكفر من حيث هو نعم كونه سبب البلا
عنة لا رتبة للاحق الخارج خفي **قوله** ان السباحة هي معنى السوا الى الجود لا كى
الحكم الموهوب قال السباحة بول شىء عن كسب النفس مع انه ليس بولته واجبا
والنظر سبورة (انما في الما الكثرة امور جلية النبع للعامة علم وجه تسمية
المطبعة والمرور، حقلولة وعبة طاقية في التخلي بالاجادة، وبول بالابوار اريد
قاله باب المخرجة من الصحاح المرورة، اما تسمية ذلك ان تشد وذكر كجبروت
مفها، الشاعرية التسمية بسمية (مثال) بزمانه وبكائه وفيل هي التوفيق
الما دنا من وفيل انما يفيل السرم ما يستحي منه في العلية وفيه التفرع عما
يستخرج منها وقال الفقيه من قوله المرورة، ليس الفقيه الفبا انما الفصح من الم
وه، في الذي سعة (ما حسبان) انما في المال وغيره كالعبور عند الفورة **قوله**
ومنه فكيف قيل وجه التكرار في الفصح الشىء يجوز ان يكون اعم من الفصح مع ان الاصل
المشاهد من التقسيم ذكر جزاءات اللقى الطاد وعليةا المتأخرة ببصيرتها
يرة وما يشبهه الفوقول يا عجمية الفصح على سبيل التناضح ويمكن ان يوجه الفكر
بان التقاوت لا يتقوى الى كلمة الى الا يتقوى اوو المناصب معاينا (انفصل) في
عليه ما يرد على (انفصل) تامل **قوله** ان قلت (الوسا) مع خفاء لاهل ان يقال
ما ذكره (انما يتناضح بول الداء الا باذنا) في ذلك نوع خفاء العزم لا في قول عمر بن
الفيار من كلامه اصل **قوله** (انما) والاستارة الخ وكان وجه المناصب
في النسبة اذ لم يكن في غير ابيوك في التلوخ والرمز تغيير (اصح الدال على كل
الاشارة **قوله** ابلغ من الحقيقة الظاهر ان صيغة التفضيل من المبالغة لانه
البلاغة **قوله** اي يتكلم معانيها المشددة ان حقيقة العلوم المسبلة الى
التقوى في المبالغة لا تصور المحركات وما يتقوى بها الا كذا ذكر في شرح الفا
صوارا الشاعرة فتجعل عبارة عن عرقه ارفع وتبينها واصلاحات

ويؤيد العرج جعل التصورات الحقة داخلية حقيقة الحقة على ما قيل **قوله**
راعية الى تحسين المعنى او الام بالوزنات يشكل بالمشاكله التي من الحسنات البور
بعية المعنوية بل ان الشاعر ان حسنها باعتبارها وايضا التحسين العقلي اذ العلة
في الصفة فيه المطابقة العقلية تامل **قوله** اما سماء بعضهم فربما التبر
يج بالوال المهملة والجميع من الربا **قوله** حضر من موع خبر يعرف ان القصير
على كلمة الفخ **قوله** وازداد في عدول مودي جود اجاب الناس جانبا ويشير **قوله**
روى الى الرضى ارجحت محمود لم تعرفي بالحق **قوله** ودخل فيه اي بالكفا والجم
يكن ان يقال انه داخل في مراعاة التلخيص بل لا كنه ان المكافئة انما هو جميع
الظن والمراعات جمع (اما مشاء المتأصلة المتوافقة واما المفاصلة فهي
الربا منها فهي اخفى من كل منهما بحسب التحفيز لا الحمل **قوله** واسمها عتق
المراد من التثنية وعن الشىء اذ ارجع عنه ولم يرد، ومنه فربما فيها مفيد
اخلا كذا في المغرب **قوله** في صفة (الابل) اي باعتبار الضعف والضعف **قوله**
العلاقات الحياتية يقال عليه للعبوة وعلية حماه يعنيه ونا لرد او را
قوله مخومة يقال تحت العود فتراشيعن او را وعلمك البيت انما بل المهادير
بشكله ودقة اعلاها ما شئت قلت العيش بل اذ ومنه او هي (ما سمع المح
المخومة بل اذ ومنه) لا وتا ومكلمة بل لا تقال الى اسم **قوله** ومنه بل اسمها
الجمع الكمال المعنى يقال جميع الدوام اي ضربها وجميع السيف عليها اي عمل
قال اللغوي اذ عرّب الروي هنا تحت جاز الروي على تفسير الحرف التي تبنى عليه
الظن فيقال لا اسم متلما منه انه يجوز ان تعرب الروي ومع ذلك لا يدل
بل العجز من العبوة او البيت عليه كما قال الشاعر وليس له منتهى لمح فانه
يجوز ان يكون العجز محرم او حرام تامل **قوله** لوفوقه اي ذاك الشىء في حجة لا يخفى
المشاكله ليست حقيقة وهو خا من واجاز لعمد العلامة وانما هو سوى
ان فصح فالتشبيه الاستعمال الصحيح او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون
على القول بالاستبعاد من شرح (المقار) وانت خبير بان المطابقة بالتركيب والاستبعاد



اللعبة والعلاقة يجب ان تكون متفرقة لتلاخا ويستعمل اجلا بل العلاقة هي
المجاورة في الخيال كذا قيل ولا يخفى انه لا يلزم في صورة المسئلة المفارقة الخيالية
المعنى للعلاقة فقط ومجرد ذلك لا يوجب للعلاقة وقال في شرح الكتاب في تفسير
قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يعزب مثلاً ومثلاً كما مع ان مجرد وقوع هذا الفعل
في مقابلة ذواته في حقيقة التجوز والمخالف ان يمكن في بعض صور المسئلة اعتبار
استحالة ما كان الكلام في مظهر المسئلة فيمنع لا سيما في قوله المصنوع احيى
اقول المتبادر من الكتاب في تفسير الفاعل من ان الاستحالة في مقابلة المسئلة
تأمل **قوله** في مخرج شغل **قوله** حيث الكلمة النفس على ذات الله تعالى فيه
اشكال لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكتاب في المحام فلا يلزم
المخالفات عليه تعالى محتاجا الى اعتبار المسئلة في زبدة الفرقه تعالى كتب
على نفسه الرحمة واعتبر المسئلة في تقريره في قوله (ما يغيره) كما في قوله تعالى
اليه جلا اختار فرس سره في وجه المسئلة انه غير عزرا اعلم معلوم ما لا
اعلم ما في نفسه لرفع التفسير على معلوم يتعلم ما يقع تأمل لا كنه في
سره في شرح الكتاب في وجه المسئلة النفس على القلب لا ذات الكون في تكون
وهذا التقليل مستقر باختصاص النفس بذات الجبر ان جلا يكون المخالفات عليه تعالى
تأمل **قوله** ولزم في المحام مجاز عن اللزوم **قوله** اطاحت يروي التفسير والتا
يت اتمتع **قوله** اذ البناء يلازم الجبر لا يخفى انه يلازم القوة ايضا لا كنه
انسب بالبعوض في تأمل **قوله** اذ انزل السماء يلقى السحاب فترتبه حيث قال اذا
نزل المطر بارق فوقع ونبت الكفا وعينه واركا فواك وغيره لم تلقت الى غصن
قوله يسنو الغضا بالغير والقاء المعجز لا كنه في قوله اروع من الشجر بالعار
سبية باع ومعنى البيت اعترافه تعالى بهذا الموضع واعلمه بما يغيره ما روى
وتهم واز شبرا ارفعوا شجر الغضا في علي ما روى في بناء المعنى التي متناه في
الغضا **قوله** وسورة كثر متعود الخ فوجهر الضمير الراجع الى الله والنشر بالمثل
الى انها فرع واحده من الحسنات **قوله** نعم ولا كنه باعتبار الخ احتمال يعني هذا
التفسير

النفس حسب المعنى في الواقع الا ان الضمير طالع حسب الله ليرجع الى كل منهما **قوله**
وانت خفت الخفة بكسر الخاء التفاعيل النون مقصورا ومعناها بالقياسية
تورده على ما حصل البيت كيف اخرج من حيث ودواعي الحب من حسن العيز واعتزال
القائمة وعلى الكل موجودة ورد بها بكسر الواو الكليل وينبغي ان يعلم ان المنصوب
ليزات عن التشبه التشبيهية اي انت تشبه الغصن فوا اي تشبه فوا بقوة
المراد باللعلا العيز يجوز **قوله** او عظماء على على عكس الترتيب **قوله** علمت
يا بما شغ الخ وعلى مفاخره ان الشباب يفتح المعنى لان رواية المفتاح على العكس
قوله على خنج يفتح الظل المعجزة وسكون الياء المنفردة تحت **قوله** على
النسب يفتح الخاء المعجزة **قوله** الشج كاهن بالضم المعجزة والجم المشدود
قوله ومنه الجمع التجميع العز بينه وبين التجميع اذ ذكر المقود صاعدا
جال ونعم على التجميع واما العز بينه وبين الله والنشر باعتبار تغيرها
به الى كل مقود صاعدا بالنشر والكف **قوله** جمع ربه بتريد الياء فاة الخ
المقاييس انفس مشر بها على الشكيم واذي سير ما شترخ لا يفتي بلق شتره
من بلق كالموت ليس له روى ولا شيع احوال القود كيشور كزاي التاج وذكره
البحر فريده والعداد او المقاييس جمع المخب بكسر الميم وهو جاعة الخيل على
ما في الرواستر والفعال الشرب (او اوله) النافل العكس ان الرضا زايه وجميعه
النفل والشج ذهاب لكلا ويكني بها عن المشقة كزاي الرواستر في الكلام
لغة فريده ان شرب الخيل ابتداء ما هو النهاية في وقت الشكيم المانعة عن
الشرب وقت المشقة والسرعة مثل الصغر يعني السرعة ولا اعتقاد احسا
قوله المقاييس بالقاف والنون العساكر **قوله** شفاء الروم (او اوله) ان يقال جمع
الروم تحت حكم الشفاء **قوله** والتامير من صيرامعير الخ والحاظ لامية على هذا
الوجه الا ينفي فيها مرقنة دخول اصل الحجة واصل النار والى ما لا نقية الا وقت
شينة انه تعالى جانه ليسر الكلا كذا الرعفور تعالى على كاهن غير مجزوء للاخترا
س
ان ان استثناء باعتبار الانقطاع فنزل الى البعض وعلى هذا لا يرد ما قيل

من ان كل واحد من شئ في الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها فلا يمتنع استثناء الله
 العباد ونحو ذلك الخلود باعتبار ما في زمان دخولهم فيها من اجل الاستثناء على
 ان اصل الجنة لم يمدد سوى نعيمها ما هو كبر واحل من رضوان الله ولما في
 ان الرضا من امثالي الجنة والآية لا تقول على ان النعيم هو ثمار الجنة فضلا عن
 حصص نعيم في ثمرات الجنة اللهم الا ان يفرض مضاف الى نعيم الجنة ونعيمهم
 بعدة المثل **فول** حتى بالقضاء وشائج الفناء مذكور في بالكسور والاعمال
 من الاعمال ما يغني قال شارح الايات القواب رواية من روى بالقبي ان الكريم
 وكفى به عريضة وبالمنهاج عن الحمايه لكثرة تحريمه في امور الحرب بحيث لا يعار
 فمع النشل والتغلب وكما في مورد من حيث انه لم تترك احكام **فول** لم يكون غير التبريد
 اعلم ان صاحب الاشباح جوز ان يكون من السليمانية للتبريد لما ان الشارح ذكر
 في قوله تعالى حتى يبين لكم الخبيث اما يبين من الخبيث (ما سود من العجوة كونه من السليمانية
 نية تبريد كمال **فول** لسعة اشراقها الشروق بكسر الشين المعجمة كسح ودهان
 جمعه (ما اشراق **فول** لا يبراهه في المعنى **فول** مثل الغيرة من ربح البقاء كسر
 التوق **فول** اي لما ان يموت استثناء على سبيل المبالغة والما اجازت ليدخلها
 في البقاء **فول** لا يباين التبريد جاز فيل يبنى (التفات على ملاحظة اتحاد المعنى
 والافتقار في التفسير عن معنى واحدا فيكون مختلفا ومنه التبريد على اعتبار التقاير
 ادعاء فليكن يتصور اجتماعهما قلنا يلحق به (التفات ورافقتان اتحاد المعنى
 في نفس الامر لا يباينه اعتبار التقاير ادعاء الا ترى ان صاحب المباح جوز
 ان تكون قابضة (التفات في مثل تلكا والعلية ان التكلل لشدة المصيبة وضع
 مثا كما في اتحاد مع نفسه باقما مغل مكررة عما كعبا تنبيهها لما يباينها
 (التفات ان يعتبر المفايرة ايضا بحيث يترع منه مطاب اخر فيع لا تلتزم تلك
 المفايرة ولما تتراع به (التفات **فول** انترع منه جواد الخ ينبغي ان يعلم ان قوله
 ولا يشرب عليه على كبر والضمير لمر التبريد او لا يوجب المهورج وثانيا
 المهورج معيه من زيد مبالغة **فول** غير متناه فيه اي غير بالغ الا ان الله

والنفاية **فول** في التلخيص ولما عر او في المناسبة معانيها (الاطية ولما صكلا
 حية ان التلخيص في الاصل من العار وسريو لعنا في حرسه ليزيد في حرمه ولما عر او
 استقاء المضارع في الفوسر موقعا والعلم بما ورة الحرة (الامر **فول** يصير له
 احدها الخ مصرعة سكن من الطوفيق الكفا والقال له **فول** دور (اي
 بكسر الهمزة **فول** عيتر بكسر التاء العيز وسكون التاء المثناة وفتح الياء
 المثناة تحت **فول** في كاد زيتها يضي الخ انت خبير بان هذا لا يجر على من
 التلخيص القابلين بالقدار المختار ويحتاج من الجواهر العبدية التي تتركب منها
 الاجسام ويجوز حينئذ اذالة التزيث بل ما سوار اللهم الا ان يبنى الكلام على
 متباعد العرب والعوام وعقلهم وعاداتهم **فول** ومنه المذهب الكلامي وهو اراء
 حجة الخ اخبر لا يخفى انه مشاع في عرب العرب وسائر الناس لا يستثنى من المفقود
 المستلزقة على تقرير التسليم كما لا يخفى **فول** ملوذا واخوان لا يباين في ذلك
 اللقا ذكرهم بلغة (الاخوان **فول** بسبب قابلية وتقوفه عليها من التقوى
 يشعر باعتبار التشابه بين السحاب نفسه وعكاه المهورج في علم الحقيقة
 الا ان السحاب طارت محمولة للملاحظة التبريد ولا يخفى ان المناسب اعتبار
 المشابهة بين عكاه المهورج وعكاه السحاب لا كونه يلزم ان يوحى ان مظهر
 السحاب (اي في الاصل عكاه في طرعه الحي بسبب تقوف عكاه المهورج الا ان
 يقال المعنى ان السحاب لما علت سدا بقا وشا هوت مرانا وانما بلة المهورج
 تكون اعلى من ان يلمتها طارت محمولة مرفوعة مظهرها عروا الحي وفيه من المبالغة
 ما لا يخفى **فول** الرحضا في الرأ وفتح الحاء المحملين والظاد المعجمة **فول**
 اي شوا التكاثر في كسر النون لا المتكثرة على ما في المعنوب وجوز صاحب دسر
 اللقمة بينهما فقال التكاثر مناز منور اما ما في السحاب شقة قلبه
 المرء فليس يناسب في المثل الكلب الكلب الثاني بكسر اللام وهو الذي
 بالكل الحزم الناصر **فول** انجع اي انفع **فول** بناء مكارم البناء جمع البناء
 كالفظة جمع الفاعل **فول** واسماء واسماء جمع الاسماء واسماء

فول واما جتوا الى حاطه
 ت زمان فتح العيز **فول** الخ

صوتية بالزبول وقد سوي بالنظارة والكراوة **قوله** باجم للملم جدر الخ لمرامح
للهمروج باعتبار مياروزته للامسوجا لظواهر المستكنة لفا سداي تاخر عنم حين
لم يجر مكمها فييد وافضل حين علم انه اذا ضرب كحفه واعلم ان فيله ليسر على وزنه
بحسب علم التصريف لاكنه على وزنه بحسب علم الروفواي الترامويبة الحركة والسكون
لاي خلوصية الحركة بلح البيت شها للجمع قائل **قوله** وسر كل مودته (الاستبها)
للائكرو المقصود وهب الشاعرخليله منير (اخلاء بالرواء **قوله** واعينات
اي ايقاع في العنت اي المشقة **قوله** فوي الكبل اي كافات الكبل **قوله** الرواء
صوب الكسر والموجبل يشوبه المتاع على البعير والجمع اوردية **قوله** جمر زعم انه كان
ينبع الخ انت خير بار المعنى الفذ كمر السوارج فوسر سر غير كاترم من العبار تا
مل **قوله** فانه انت الطاع الكاسي اي حاطر الفقرة الطعل والكسرة فلما احتياج
الكلب المكاري والوحلة وكجمل ان يراد انت الطاع والكاسي لما فدره الله تعالى
قوله وفرويا بها محي الخ وفرويا نلب على الحال والعامل جميعا معا في البيت السابق
كانه قال فبانيه حال وفروى الهامى واسسا كم على مكسهم والوفوي جمع وانف
كي لشهود والشاهد المعنى فبا حال كوز الهامى وافقير على مكايام اي اجلي
وانا فاعلمت وراحلم بقله المنازل يقولون ليعقلمه لاجل الحرب وكجمل الصبر
واظهر التامس خلافا ما به فصل من الحرب **قوله** صوا او ما فقلونا اميراد، من ذلك
البرابيد اللامعة والبرابيد الشريفة التي اخذت بعلمها من شها صير لامة لاعلى
ومتاخر (امة الكرام اعلم الله در جتم بيد ارا السلاي الى يد الفياضة واستخرجت
كثيرا منها بفرحتي الفرحتية ومكرت الجركية على شرح التلخيص المسمى بالمختصر في
المطاني والبيان المنقصة الى جلد لازل الكاسه سعدايد الجناز وطى الله على فيه ثم
المكرم والهم وكلمه ودار فيه كليم وحزبه والله عوى كل وقت وزمن في اليسر والعسر
والمال العقر قسم الكتاب بعون الملك الوهاب على يدنا نحن لنفسه عليه
سجانه العفير ثم عربر ثم عربر عبد الرحمن يدعي على عثمان الما خيلاني الحسيني
للهي الله به وبوالديه وقال بيع الحجة السادسة والعشرون من شهر الخير عظم
من صفحة حقيقة مقابلة للعقبة العلامة السير
خروجها بتر السميع وعليها فله كثيرا



خ
الغرة